

2264
2376
313

CARREL USE

1992-1993

[REDACTED] 1994

DUE JUN 15 1999

JUN 15 2013

Princeton University Library



32101 080273319

الدكتور
عَدْنَانُ الْأَنْصَارِي

أزمة الحكم في سوريا

كانون الثاني

١٩٥٤

جمادى الأولى

١٣٧٣

2

2150

al-Atāsi, Adnāy

الدكتور

عَدْنَانُ الْأَنْاسِي

Azmat al-hukm

أَزْمَاتُ الْحُكْمِ
مجلد
فِي سُوْرِيَةِ

كانون الثاني

١٩٥٤

جمادى الاولى

١٣٧٣

(RECAP)

2264

'2376

.313

المدخل

المزايا والرهانات

خطت البلاد السورية منذ جلاء الجيوش الاجنبية عنها خطوات جبارة الى الامام ، فنشط الشعب للعمل في شتى الميادين وبرهن على حيوته وقدرته على السير في مضمار الحضارة والازدهار . ولا ريب بأن الاجانب الذين عرفوا هذه البلاد قبل عام ١٩٤٥ ثم زاروها بعد بضع سنين حاروا فيها احرزته من التقدم في هذه الفترة . فالعمران في المدن خاصة يتم بسرعة تكاد تحطف الابصار . وقد شقت الطرق في ارجاء البلاد وانشئت المستشفيات والمدارس ودور الحكومة وبرزت الشوارع بابنية حديثة تحاكي مثيلاتها في البلدان الراقية .

وفي الحقل الاقتصادي تقدم محسوس يدل على الجهد ويبشر بالثروة ، سواء كانت الاحصاءات صحيحة او مبالغيا بها :
فمساحة الاراضي المزروعة والمروية زادت بلا ريب زيادة كبيرة عما قبل . وتنوعت المحاصيل تنوعا فتح امام المزارعين آفاقا جديدة فانصرفوا بكليتهم لاستعمال الآلات الحديثة في الانتاج . وقد كانت الصناعة تقتصر على بعض انواع النسيج فنمت بعد الحرب الاخيرة نمواً كبيراً وتنوعت . واذا كان بعضها يتعثر في صعوبات ناشئة عن اسباب شتى قد يكون اهمها نقص الدراسات الاولية فهناك عدد كبير من الصناعات الكبيرة والصغيرة ينمو باضطراب وتنمو معه المعرفة

12-9-66 1748

الصناعية شيئاً فشيئاً .

وفي ميدان التجارة تغلب دمشق تدريجياً على الصعوبات التي كانت تمنعها من الانطلاق والتعرف على العالم التجاري الخارجي .
وإذا كان الانفصال الجمركي عن لبنان هو نقطة التحول في هذا الانطلاق ، بالإضافة لما أتاحتها لها نظام الكوتا أثناء الحرب من فرص استثنائية ، فإن دمشق قطعت شوطاً في التعرف على العالم الصناعي والتجاري في أمريكا وأوروبا قد يساعدها على المحافظة على مركزها التجاري حتى في حال زوال القطيعة .

وهذا لك رغبة جامحة في التعلم منتشرة في كافة الطبقات ، ازداد عدد الطلاب بسببها ازدياداً هائلاً . وتنوع التعلم في المعاهد الأوروبية والأمريكية فلم يعد الطلاب راغبين بالطب والحقوق بل هم يردون كافة يتابع العلم والفن والصناعة مما يبشر باستكمال وسائل التقدم الفكري والمادي للمدينة الحديثة بمدة وجيزة .
ولا ينكر أيضاً أن الوعي السياسي ، وهو غير التربية السياسية ، ينمو ولو بصورة تدريجية . تدل على ذلك الوحدة الفكرية التي تسود الجماهير أثناء الإزمات الكبرى أو أثناء الانتخابات الحرة .
فيمكن التأكيـد إذاً بأن الشعب السوري أثبت منذ انطلق من عقالة بنو ال استقلاله الخارجي أهليته للتقدم في مضمار الحضارة بخطى سريعة تماثل خطوات الأمم الحية .

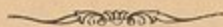
ولكن سوريا وقد نجحت في هذه الميادين كلها لم تنجح حتى الآن في إقامة دولة ثابتة الأركان قوية الدعائم . ويلوح أن النهضة التي ذكرناها إنما هي وليدة الجهود الفردية بالدرجة الأولى .

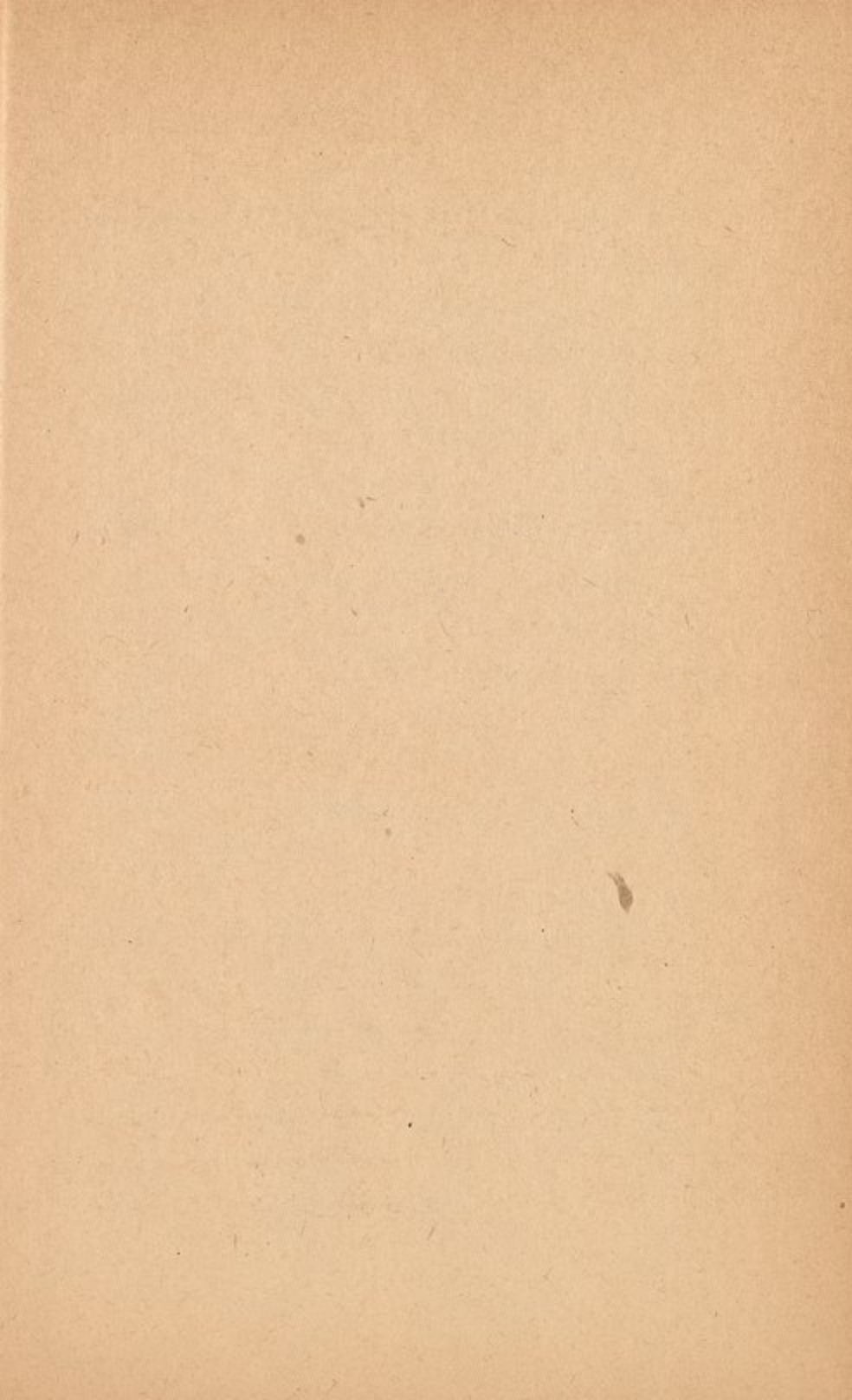
فماذا نرى في حقل التنظيم السياسي وإدارة الدولة ؟
إننا نرى انفسنا بعد ثمان سنين من الفوز بالاستقلال مواطني دولة لا دستور لها أو أن لها عدة دساتير ، ونحكم حكماً فردياً

وقد مرت عليها انقلابات عديدة اتت على تنظيمها الاداري فاصبح كبار موظفيها موظفي العمود القائمة لا موظفي الدولة . وليس لهذه الدولة سياسة خارجية او داخلية تتميز عما تستلزمه مصلحة القائم عليها . ولا يتمتع المواطنون بأي وضع ثابت عمليا بالنسبة لحقوقهم المدنية والسياسية ولحياتهم العامة . وبعبارة واحدة ما يزال وضع البلاد العام ومستقبلها الدستوري والسياسي في كفتي الميزان كما كان في البدء او هو اشد منه دقة وحرجا . فهل يستنتج من ذلك ان مزاي الشعب السوري لا تبرز الا في ميدان الجهود الفردية ، وانها تحبو ابدًا في موضوع التنظيم السياسي وانشاء الدولة الذي يتطلب صفات خاصة في الشعب رسوخ فكرة العمل المشترك والتضامن القومي ؟

لا اعتقد ذلك لاني اؤمن ببدا التطور وبوحدة الجوهر ، جوهر الفكر والميزات . فالمزايا الفردية تستحيل الى مزايا اجتماعية اذا اتبع لها ان تسلك سبيلها . اما سوريا فقد صدمها التاريخ وكاد يحطمها ، فلم تكن ذات حظ وافر منه . وقد وصف هذا التاريخ المرحوم امين الريحاني في كتابه « النكبات » كان فيه قاسيا ولم يكن ظالما .

وما زالت انظار السوريين عالقة بشعورهم الباطني ، بهذا التاريخ ، فيعملون في الميادين العامة متأثرين بما اورثهم من تقاليد خلقية واجتماعية . ان هذه الدراسة تستهدف القاء بعض النور على الواقع السوري والعربي من الوجهة السياسية والحقوقية والاجتماعية . ونحاول في القسم الاخير رسم بعض الخطوط العامة التوجيهية . ولن نطمح الا ان نكون واحدة من مثيلاتها التي ترمي الى اثارة الرأي العام السوري .





القسم الاول

وطأة التاريخ

الفصل الاول

تكوين الدولة

النظام القبلي ، نظام الزعامة الشخصية ، الدولة بمعناها الحديث

يطلق المؤرخون اسم « الدولة » على كافة المجتمعات البشرية التي لعبت في التاريخ دورا على شيء من الامة . اما علماء الحقوق فلديهم اليوم مفهوم آخر للدولة هو نتيجة التحليل الدقيق للاوضاع السياسية والاجتماعية ، ولنمو فكرة الحقوق العامة .

فالدولة ليست عبارة عن كل مجتمع بشري قائم على ارض معينة وخاضع لسلطان ما ، بل هي كيان معنوي ، تاريخي وحقوقى ، يشترك في انشائه الحاكم والمحكوم بعد وصولهم الى درجة معينة من التطور الفكري والاجتماعي ، وبعد نفوذ فكرة الحقوق الى نفوسهم فرديا واجتماعيا ، وبعد ان تتحقق فيهم طائفة من الشروط . ومن الطبيعي ان المجتمعات لم تصل الى هذه الدرجة الا بعد تطور طويل استتالت فيه من حال الى حال . وسنحاول ان نمر سريعا على صفحات هذا التطور .

على انه لا بد من الملاحظة منذ الآن بأن هذه الصفحات لا تتعاقب بصورة مضطربة لدى كافة الشعوب . فالنواميس الاجتماعية تختلف عن النواميس الطبيعية من حيث انها لا تؤدى دوما الى نفس النتائج ، او بالاصح ان

العوامل التي تؤثر في تطور المجتمعات متعددة ومتنوعة لدرجة أنها لا تكون بنفس الشكل وبنفس القوة في مجتمعين مختلفين إلا نادراً .
ولذلك فالنتائج تختلف اختلافاً بيناً ، ويتبع التطور طرقاً مختلفة .
فالطبيعة والأرض والعرق وعدد آخر لا يحصى من العوامل تؤثر كلها في تطور المجتمعات في استقامات مختلفة . فتنشأ هنا وهناك عقائد وعقليات مختلفة وعادات متنوعة وأساليب غير متشابهة في التفكير وفي العمل وفي رد الفعل أمام الأحداث .

ولكن إلى جانب هذا كله يلاحظ وجود بعض التشابه والتقارب في الطبيعة البشرية من نفسية واجتماعية ، وبالتالي تلاحظ بعض الاتجاهات العامة المشتركة في التطور الاجتماعي والسياسي لدى كثير من الشعوب .
إذا تتبعنا في التاريخ هذه الاتجاهات العامة لتطور الشعوب ، في نجعلها ضمن منظمات سياسية ، يمكننا أن نميز بصورة إجمالية بين مراحل ثلاث على الأقل . على أنه ينبغي التأكيد بأن هذه المراحل الثلاث إذا تعاقبت لدى كثير من الأمم فهي لم تتبع - بعضها بعضاً بصورة مطردة لدى بعضها الآخر ، ولا هي اتخذت نفس الشكل ولا جرى التطور بنفس السرعة . وحتى يومنا هذا مازالت بعض المجتمعات البشرية في المرحلة الأولى ، وبعضها لم يتجاوز الثانية في حين أن أخرى انتقلت مثلاً من المرحلة الأولى إلى الثالثة رأساً منذ آلاف السنين .

المرحلة الأولى - النظام القبلي :

في المرحلة الأولى نجد مجتمعات تجمع بينها رابطة القربى والدم ، الحقيقية أو الحكيمة . إن لهذه المجتمعات التي نعتز عليها في التاريخ ، في الشرق وفي الغرب ، بعض الصفات العامة المشتركة ، وهي نتيجة تشابه الطبيعة الإنسانية . هذه المجتمعات الابتدائية التي تعيش في ظل نظام نسميه بالنظام القبلي لا تستطيع في طورها هذا التفكير بالشأن العام تفكيراً يتجاوز حدود حاجاتها المباشرة . وتأمين هذه الحاجات لا يستلزم إلا تضامن أفراد القبيلة

في الدفاع ضد اعتداء خارجي ، وخضوعهم في علاقاتهم داخليا مع بعضهم بعضا لعدد من القواعد العرفية أوجدتها الظروف الخاصة لتلك القبيلة . وليس في هذا المجتمع سلطة عامة ، فالتفكير لم يصل ، بعد الى ضرورة إيجادها . ولكن زعماء القبيلة ، اي رؤساء افخاذها ، الذين يسميهم الرومان Pater familias يجتمعون ليتشاوروا في الامور الطارئة وخاصة لدى التعرض لأحداث خارجية .

وقد يكون للقبيلة رئيس ينتخبه الزعماء من بينهم او يكون رئيسهم حكما اكبرهم سنا . وعلى كل حال ليس هذا الرئيس ولا مجلس الزعماء مكلفين بإدارة الشؤون العامة في الاحوال العادية . ففكرة السلطة العامة لم توجد بعد . وانما يرجع اليها في شتى الشؤون وخاصة في حل الخلافات الناشئة بين الافراد وفقا للقواعد العرفية المتبعة . ولما كانت لا توجد سلطة منظمه تتولى تنفيذ القواعد المذكورة باستعمال وسائل الاكراه والارغام ضد المخالفين فغالبا ما يكون ذلك منوطا بالافراد انفسهم . فأبناء القتل او ذوره الآخرون يقتضون بانفسهم من القاتل . والمسروق يلاحق السارق الذي يبتعد عنه الناس ويزدروه .

واذا حكم مجلس شيوخ القبيلة او رئيسها لشخص على آخر فالمحكوم له ان يلاحق خصمه بنفسه مستعينا عند الاقتضاء بمساعدة من يلجأ اليه من ذوي النفوذ الشخصي .

قد يكون هذا المجتمع مترحلا من مكان لآخر فيدوم نظامه القبلي مدة طويلة . وقد يستقر في ارض معينة فيكون ذلك عاملا من عوامل انتقاله من حاله القبلي الى حال آخر .

المرحلة الثانية - نظام الزعامة الشخصية :

ان استقرار المجتمع في ارض معينة وارتباجه اليها وعكوفه على استثمارها ينمي فيه شعور المحافظة على تلك الارض ، وبالتالي يقوي فيه الشعور بكيانه كمجتمع ذي اهداف وغايات مشتركة . وليست هي رابطة القرى

وحدها التي تربط افراد هذا المجتمع ، فلا بد ان يستقر في تلك الارض
اناس غرباء لا ينتمون الى القبيلة الاصلية ، يقبلهم المجتمع بصورة
شبه لقيامهم بخدم واعمال متنوعة . وهكذا يصبح اكثر اهمية من
الناحية العددية وخاصة اذا انضمت اليه قبائل اخرى بتأثير الاحداث
الخارجية . فنقوم آنثذ في هذا المجتمع رابطة بين افراده غير رابطة الدم
منشؤها الشعور بوحدة المصير .

فاذا اضطر للقيام بواجب الدفاع عن ارضه التي يستثمرها ويركن
اليها في تأمين حياته ، او بضرورة الهجرة لارض جديدة اكثر خصبا
للاستبلاء عليها واستثمارها ، او دفعه الفاقة لغزو القبائل الاخرى شعر انه لا
بد له من الاعتماد على زعيم يوليه القيادة للنضال تحت اوائه . وقد ينتخب
المجتمع زعيمة الحربي او يفرض هذا زعامته بجرأته واقدامه . فاذا اصاب
نجاحا في اعماله الحربية حاول المحافظة على زعامته حربا او سلماً في بلاده
او في البلاد التي استولى عليها ، والاستمرار في ممارستها بصورة دائمة .
وهناك عوامل متعددة تساعد على ذلك وتمهد له سبيل السيطرة على
المجتمع .

فقد زادت الروابط فيه متانة على اثر الكفاح الذي قام به
مجتمعا وزاد شعوره بكيانه الخاص وتولدت فيه عاطفة الاعتزاز بقوته
وبانتصاراته تحت قيادة الزعيم . وربما زادت اهميته بما انضم اليه من القبائل
التي ناضلت معه او تغلب عليها فرضت حكمه ، فاصبح المجتمع يشعر بحاجة
لسطة تحل قضاياها المختلفة بحزم وقوة سواء ما تعلق منها بضرورات
الدفاع عن الكيان او بالتعاون بين افراده في شتى الشؤون السامية التي
تتطلب العمل المشترك . وهو بحاجة للامن بين افراده . وكل ذلك
يتطلب شيئا من التنظيم والقيادة . وبما ان هذه القيادة وجدت فعلا بدافع
الظروف الاستثنائية فلا يجد المجتمع بأساً من ان يرضى بها وينقاد لها .
وهكذا تنشأ السلطة بساكنة الاحداث ، والجهود الفردية للزعيم

الحربي الذي وضعته الظروف على رأس القبيلة او القبائل وساعدته على البقاء والديمومة ، وبسائق الحاجة التي شعر بها المجتمع للانضواء تحت لواء زعيم يتمتع بالسلطة . ولا شك بأن وحدة الجنس واللغة تزيد روابط هذا المجتمع وتميزه عن غيره ، كما ان الاتحاد الحربي المرتبطة باسم الزعيم تقوي عاطفة الولاء له والارتباط بشخصه وتمهد السبل لتوطيد سلطته .

ان الشعور العام بضرورة النظام يهد لوجود السلطة فيقوم عليها اقوى الناس واحسنهم تفكيراً واشدهم جرأة . ومنذ نشوء السلطة لصالح شخص يفتوق هذا عن بقية الناس بصفة جديدة تلزمه شيئاً فشيئاً وتميزه عنهم . فهو الحاكم ، وهم المحكومون .

والحكم في هذا الطور شخصي بحث ملتصق بشخص الحاكم . وقوامه قدرة الحاكم وقوته ومزاياه ، والناس مرتبطون به شخصياً . فلا يدركون من فكرة السلطة ومعانيها الا انها ممثلة بشخصه . فاذا كان ثمة من ولاء حقيقي فهو لشخص الحاكم . وكثيراً مايكون الولاء صميمياً اذا كان الحاكم يتمتع فعلاً ببعض الصفات العليا كالشجاعة والعدل والحكمة في هذه الصفحة ان افهام المجتمع لم تصل بعد الى ادراك معنى الحقوق العامة وقيمة الانسان حتى ولا الوطنية والقومية بمعناها الحالي . فاذا كان المجتمع شاعراً بكيانه الخاص فان هذا الكيان مرتبط بشخص الحاكم لافكرة الوطن المستقل عن الحاكم . واذن فليس لهذا الكيان حدود معروفة تماماً ، وحدوده الحقيقية هي تلك التي يمارس فيها الحاكم سلطته ، وهي تتوسع او تنقلص تبعاً لنجاحه او فشله في اعماله الحربية او مساعيه السلمية لتوسيعها او المحافظة عليها . فشارلمان الكبير لم يكن ملك فرنسا ولا المانيا وانما كان سيداً مطلقاً يحكم الاراضي التي استقرت بها جيوشه ، وهي تشمل نصف القارة الاوربية . وكان رعاياه من الشعوب الجرمانية والفرنسية والاطليانية وغيرها ، رعاياه ملكه الشخصي . كما ان الدول الشرقية كدولة

المدانين مثلاً لم تكن وطناً للخليبيين أو لشعب معين قاطن ضمن حدود معلومة وإنما هي تمثل سلطة سيف الدولة أو أصوله أو فروعها على بقعة من الأراضي تتميز حدودها باستمرار ، وعلى شعب لا يدرك من معاني الدولة إلا أنها تعبير عن سيادة المدانين .

أن من الصفات الأصلية لهذا النوع من الحكم الذي يسمى بنظام الزعامة الشخصية ، أن السلطة مستقرة في شخص لا في فكرة حقوقية *Pouvoir individualisé* . فقوامه مقدرة هذا الشخص وكفاءته ، وسعادة الرعية أو شقاؤها منوطان بصفات هذا الشخص المعنوية والفكرية . وينتج عن ذلك حتماً أن الحكم غير مستقر . لأنه إذا لم تتوفر في شخص الحاكم الصفات اللازمة لاستمرار حكمه وفي مقدمتها تمتعه بالقوة من البديهي أن يفلت الحكم من يده إلى من تجبعت بيده القوة . فهذا المشروع مفقود لأنه لا بد له من أساس حقوقي يستند عليه . وهذا الأساس الحقوقي يتنافى مع نظام الزعامة الشخصية المستند على كفاءة الحاكم وما يتمتع به من قوة مادية تؤثر بأمره .

فالحكم غير مستقر إذن في هذا النظام ، ولا تفتأ تتجاذب الاطماع والمنازعات المستمرة بين ذوي القوة . وهو غير مستقر أيضاً بالنسبة للمحكومين فهم معرضون دوماً لتبدل الحكام وتنوعهم داخلياً وخارجياً . فقد يكونون اليوم من رعايا المدانين مثلاً فيصبحون غداً من رعايا الغزنويين أو سوامهم ويتبدل بذلك لا شخص الحاكم فحسب بل روح الحكم وتقاليدته وأهدافه بالنسبة للشعب المحكوم . وقد يُستبدل أمير صالح بأمير طالح من العائلة نفسها فتتبدل شروط الحياة للشعب .

ومن البديهي أن لا أثر في نظام الزعامة الشخصية لاسلوب حقوقي يجد من سلطة الزعيم ، وحق لا شيء تنظيم اداري ثابت . فإمام الناس تقتصر على القناعة بوجود الحاكم وضرورة الخضوع له ريثما يحل محله حاكم آخر .

ان من حكام الزعامة الشخصية من لم يفكر الا بأدامة حكمه على
الاساس الراهن اي الاحتفاظ بالقوة ، عماد هذا النظام الوحيد . ومنهم من
اراد تأمين الديمومة لنفسه ولعقبه عن طريق الاستناد على عامل معنوي
ثابت مضافا لعامل القوة يبرر حصر الحكم بهم ويفهم بصورة دائمة الى
مستوى خاص يميزهم عن الناس . ومن الطبيعي ان لا يجد الاقدمون في
العصور الاولى والوسطى ، الذين كانوا يجهلون مفهوم الحقوق العامة الحديثة ،
غير الايمان بمعناها الابتدائي وسيلة لهمو الحاكم الى هذا المستوى الخاص
فيصبح النظام مرتبطاً بقوة فوق الطبيعية ، ويصبح الحاكم إله بنظر
الشعب او ، على الأقل ، يستمد سلطته من الآلهة . فليس هو زعيما استطاع
بجرائته ودهائه وبما تجمع حوله من القوى اخضاع الجماهير لسلطانه فعسب
بل انه واعقبه من بعده حكام لاتصافهم بصفات لا يحوزها غيرهم . وهكذا
فان اباطرة الصين هم ابناء السماء وفراعنة مصر ابناء الشمس الخ . . وفي
بعض البلاد اذا لم يكن الملوك انفسهم من منبت الآلهة فقد نصبتهم الآلهة
بوحى منها ، تظهر اماراته المادية بشعوزات ومراسم متنوعة ، حكاما
على الارض ، أو انهم استمدوا السلطة المعنوية النسبية بفضل الاستمرار الهادي .
في الحقيقة ان هذه المحاولة القديمة لايجاد مبدأ المشروعية لم تكن
ناجحة تماما ، فالآلهة تغير رأيها فيمن نصبتهم حكاما عندما يفقدون عنصر
القوة وتولي الامر غيرهم . كما ان رأي البشر في الآلهة يتغير ايضا .
وطالما ان النظام الشخصي لا يمكن ان يستند الا على القوة فهو يتنافى
مع مبدأ المشروعية .

المرحلة الثالثة - نظام الدولة :

تكونت الدولة بمعناها الحديث عندما اصبح مركز السلطة كائنا في
« مؤسسة » لا في « شخص » . فالدولة عبارة عن تخیل حقوقي جامع ،
نافذ لاذهان ، الحاكم والمحكوم ، تمارس بموجبه السلطة لصالح المجتمع من قبل
« ممثل » له . كيف يتم هذا التحول من شخص الى مؤسسة ، وبعبارة اخرى

كيف ينتهي المجتمع الى تخيل هذا الوضع الحقوقي وانشائه فيستخلص السلطة من يد الشخص ويعهد بها الى مؤسسة حقوقية يشرف عليها اشخاص ، ولكنهم يارسونها لا باعتبارهم «مالكين» لها بل «ممثلين» للمجتمع ؟ ان هذا لا يمكن ان يتم دفعة واحدة بنتيجة تفكير فردي لعدد من الناس او بنتيجة انقلاب . فعنصره الاساسي هو ارتقاء تدريجي في ذهنية الحاكم والمحكوم معا . وهذا لا يكون الا بتطور فكري طويل تابع لعوامل لا تخص من تاريخية وجغرافية وعرقية ونتيجة جهود فكرية يشترك بها عدد كبير من افراد المجتمع .

في نظام الزعامة الشخصية ان الصفات والمزايا التي يتمتع بها الحاكم هي الكفيلة بتحقيق غايات المجتمع واهدافه الداخلية والخارجية . فاذا فقدت تلك المزايا كان ذلك وبالا عليه . ولكنه قد يرضخ لذلك بصبر وسكوت او هو يثور فينصب حاكما شخصيا آخر ، لانه لا يدرك من اسباب السلطة ودواعيها الا انها ضرورة محتمة وانها تمارس من شخص واحد فهو مدين بالولاء والطاعة له طيلة تمتعه بها . واذا تبرم به رجبى استبداله بآخر . اما حين ترتقي الافهام في المجتمع الى درجة ادراك الغايات العليا التي تبرر وجود السلطة واستمرارها ، وحين يتطلع المجتمع الى المستقبل ويرى ضرورة الاطمئنان عليه والاحتياط له ، لا يعود ذلك كله متلائماً مع فكرة الزعامة الشخصية ومع بقاء هذا الحكم .

ومن العوامل الاساسية الاصلية في ارتقاء الافهام الى هذه الدرجة نشوء الفكرة القومية ونموها والشعور بالنضامن القومي . وتنشأ الفكرة القومية من تذكر الناس لماضيهم المشترك وماقاسوا فيه من آلام مشتركة او ما تمتعوا به من نعم مشتركة مادية او معنوية ، ومن شعورهم بالحاجة للتضامن والتعاون لتأمين المستقبل ، وبأصرة قوية تجمع بينهم ضمن حدود بلادهم التي دافعوا عنها بدمائهم وسيدافعون عنها كلها مست الحاجة الى ذلك . ان هذا الكيان العالي لا يمكن ان يكون ملك فرد من الافراد لأنه نشأ

بالتضحيات المشتركة فهو ملك الجميع ، ولا بد ان ينظم على غير اسس القوة التي يتمتع بها شخص الحاكم ، بحيث تؤمن حاجات المجتمع الداخلية والخارجية بشكل مضطرد . ولا تتمكن السلطة من تحقيق هذه الغايات المشتركة الا اذا قامت على اساس ثابت غير شخصي ، وغير تابع لتقلبات الاشخاص ونزعاتهم . ان فكرة الحقوق سابقة لتكون الدولة . ففي المجتمعات القبائلية قواعد عرفية يمكن تسميتها بالحقوق الخاصة . وهي تنشأ من تلقاء نفسها بالتعاون المقبول . وفي نظام الزعامة طائفة من القواعد ذات منشأ عرفي او عقدي ، او هي اوامر يصدرها الحاكم ، ولكنها تختلف بطبيعتها عن القاعدة الحقوقية التي ينشئها نظام الدولة لتأمين غايات المجتمع ، لان نظام الدولة مبني على الفكرة الحقوقية في حين ان نظام الزعامة مبني على الارادة الشخصية .

اما الحقوق العامة التي تنظم سلطة الحاكم ومداهم وعلاقة الفرد بالمجتمع فلا تنشأ الا في مجتمع ادرك افراده ان السلطة انما شرعت لتأمين غاياته واهدافه الداخلية والخارجية ، وان ممارستها ينبغي ان تكون بشكل متفق مع هذه الغايات ومطمئن لها . ولا بد لذلك من ان تنفذ فكرة الحقوق هذه الى اذهان الحاكم والمحكوم بصورة صميمية ، فيصبح الحاكم ممثلاً للسلطة لاملالها ، ويدوم مادامت اعماله وتصرفاته مستهدفة فعلا لتحقيق غايات المجتمع . ففي نظام الدولة يمنح المجتمع ولاءه للسلطة نفسها لالشخص القائم عليها .

وبما يساعد على نفوذ فكرة الحقوق الى اذهان المجتمع شعوره بالحاجة الملحة لاستقرار السلطة باعتبارها شرعت لتأمين الغايات الدائمة لمجتمع دائم . ولا يمكن تأمين هذا الاستقرار الا اذا استقرت السلطة في مؤسسة تدوم ما دامت الامة - وتتطور بتطورها ، لا بشخص زائل . وضرورة الاستقرار هذه مرتبطة بفكرة المشروعية : ومؤداها ان يتولى الحاكم السلطة استناداً على قاعدة حقوقية ثابتة قبلها المجتمع . في حين ان الحكم الشخصي لا يستطيع تأمين الاستقرار لخلوه من

فكرة الحقوق العامة ، وبالتالي لا يمكنه تحقيق مبدأ المشروعية .
ان استناد الحكم على مبدأ المشروعية هو في صالح الحاكم والمحكوم
على السواء . فالحاكم الذي يعتمد في ممارسته السلطة على مبدأ المشروعية
يأمن تقلبات الزمان ولا يحتاج لعنصر القوة الدائم التحول . كما ان المحكوم
يأمن بالمشروعية عواقب المفاجآت وما تحبسه له من مصير مجهول .

وترتكز المشروعية على عنصرين : المبدأ الحقوقي السائد في المجتمع ،
والديومة . واذن فلن ينشأ الحاكم ، بأرادته . والوقت عنصر اساسي في
تكوينها بالاضافة الى العنصر الحقوقي . وعلى ذلك تصبح المشروعية عبارة
عن تقلد السلطة وفقا لقاعدة حقوقية معينة استقرت منذ زمن . فهي
ليست تقلد السلطة برضاء المحكومين فقط . ففي نظام الزعامة الشخصية
ايضاً كثيراً ما يحصل الحاكم على رضاء المحكومين عن رغبة او عن رهبة .
بل ان نظام الزعامة مبني في الاصل على تقدير الحصال الشخصية للحاكم
والانقياد لشخصه . والاستفتاء الشخصي لا يعني شيئاً آخر سوى الرضاء
بالحاكم ، رضاء حقيقياً او مصطنعاً ومزوراً . وهذا هو السبب في ان علماء
الحقوق يسمون تقلد الحكم باستفتاء الشعب اسلوب القيصرية لانه الاسلوب
الذي لجأ اليه القياصرة في التاريخ لتوطيد حكمهم المطلق . اما في نظام
الدولة فان فكرة الحقوق العامة لا تقيد الحاكم فحسب بل هي مفروضة
على المجتمع بأسره . وهي تتضمن ضرورة خضوع الاعمال للقاعدة الحقوقية
المقررة سواء صدرت عن الحاكم او عن المحكوم . وكما ان ارادة الفرد
لا قيمة حقوقية لها فارادة مجموع الافراد لا قيمة لها ايضاً الا اذا كانت
تعبيراً عن مبدأ حقوقي وداخلة ضمن اطار الحقوق العامة . ولو كان
الامر خلاف ذلك لجاز لكل رئيس للوزارة مثلاً في النظام النيابي ان
ينكر قانوناً مادراً - عن السلطة التشريعية بلجوثه الى استفتاء شعبي بشأنه
(دون ان ينص الدستور على جواز ذلك) متعللاً بمبدأ سيادة الشعب .
ان مبدأ سيادة الامة لا يعني سيادة مجموع الافراد ، معبراً عنها كيفما

كان ، بل ضمن الاسلوب الحقوقي الذي يقرها .

ولما كان مبدأ المشروعية هو حجر الاساس في بناء الدولة ، فالدول تحيطه دوما بطائفة من الاحتمالات الشكلية لا يبرازه بشكل لا يدع مجالاً للالتباس والشك . فمراسم التتويج للملوك قديماً وحديثاً بصفتها الدينية والمدنية انما تعني توليهم الملك وفقاً للقواعد المقررة اى لمبدء المشروعية . كما ان مراسيم تنصيب رئيس الجمهورية وحلفه بين الاخلاص للدستور في جلسة رسمية هو بالنسبة لرؤساء الجمهورية تأكيد لمشروعية توليهم الحكم . ان ما يميز نظام الدولة عن النظام الشخصي هو الروح المسيطرة على الجهاز لاشكله الخارجي . فنظام الدولة يتطلب ارتقاء الادراك العام في المجتمع الى درجة تصبح معه الفكرة فوق الاشخاص ، فتنفذ فكرة الحقوق الى الضمير العام وتسيطر على ما سواها من المشاعر (العائلية والاقطاعية والمسلكية والدينية والطبقية) . وليس من اللازم ان تقضي على هذه المشاعر بل ان تكون راجحة عليها .

ومن الصفات الاصلية للدولة ان تتمتع بالسيادة وتمارسها . وهذا يعني ان مهمتها ليست تنفيذ القوانين فحسب بل انشاءها ايضاً . فليست بالدولة اذن مجموعة سياسية حرمت نفسها من حق التشريع ، مكنتها بما لديها منه من مصدر ديني او مدني . فمادة الحقوق التي توضع لتأمين غايات المجتمع محتاجة للتكييف باستمرار ، بحيث انما تؤمن دوماً بتحقيق تلك الغايات . وبما ان المجتمع ، ككل كائن حي ، طبيعي او معنوي ، خاضع لسنة التطور فلا بد من ان تتطور معه حقوقه . في الحقيقة يمكننا ان نقول ان فكرة التشريع نفسها ، بمعناها الفني ، ليست موجودة تماماً الا في نظام الدولة ، فهي ملازمة له . اما في نظام الزعامة الشخصية فالحاكم يصدر اوامر ونواه موجهة للناس او لفريق منهم ، ولكنها غير حائزة على الشروط الاساسية لمفهوم القانون ، وهو ان يتضمن قاعدة عامة غير شخصية مفروضة على الجميع ، بما في ذلك السلطة التي اصدرتها ، ومؤيدة بقوة الارغام ، شرعت لمصلحة المجتمع ، وتبقى سائدة حتى تُلغى بنفس

المراسم التي وضعت بها .

وفي نظام الدولة تنشأ الحقوق العامة وتنفصل عن الحقوق الخاصة .
فما ان الحاكم يمثل للسلطة وليس مالكا لها فلا بد من وضع قواعد لكيفية انتقال السلطة اليه ، ولحقوقه بالنسبة لصفته هذه ، ولكيفية ممارستها ، ولمداها بالنسبة للأفراد ولحقوقهم ، وللواجبات المفروضة على الجميع . هذه القواعد التي تسمى بالحقوق العامة تركز على اساس تختلف عن اساس الحقوق الخاصة . اما في نظام الزعامة فمفهوم الحقوق العامة مفقود لان علاقات الحاكم والمحكوم هي علاقات شخصية تقتصر على واجب وحيد الطرف وهو واجب الطاعة والولاء للحاكم ، وتطبق فيما عدا ذلك قواعد الحقوق الخاصة على كافة الشؤون . فالوادشارلمان الكبير تقاسموا ملك ايهم الضخم فيما بينهم كما يقتسم الارث الشخصي ، ثم احتج احدهم على القسمة واراد الرجوع عنها بحجة انها لم تراع حاجته الى النبذ اذ ليس في حصته مقدار كاف من الكروم . وكثير من ملوك الشرق لا يفرقون بين اموالهم الخاصة وواردات البلاد فيتصرفون بالكل كما لهم الخاص .

ومن الشروط الاساسية للسلطة التي تتمثل فيها سيادة الدولة ان تكون قادرة فعلا على تحقيق غاياتها داخليا ، فلا تكون في المجتمع أية قوة اخرى قادرة على الصمود لها ومناعتها او عرقلة اعمالها . فبما ان السلطة نظمت بالقانون وشرعت خدمة النظام العام بواسطته فهي قوة القانون او هما مترجان امتزاجا لا ينبغي ان تفصم عراه ، لان السلطة تتضمن معنى القوة والا فهي ليست سلطة .

فاساس الدولة الحديثة اذن هو سمو في الفكر وارتفاع في قيمة الانسان بنظر نفسه وبنظر المجتمع الى درجة يشعر فيها بأن الرابطة المتكونة فيه لا يمكن ان تركز الا على الحقوق الموضوعية لصالح الجميع والتي تستهدف دوما تحقيق غاياته ضمن النظام العام الذي تنشؤه .

الفصل الثاني

التطور التاريخي لفكرة الدولة في الغرب

نظام المدينة في اليونان القديمة وفي روما
نظام الزعامة الشخصية في اوربا وتطوراتها ، عوامل التطور

ان نمو الحياة العامة في مجتمع قبلي ، توجد لديه شيئاً فشيئاً فكرة السلطة وتدعوه الى ايجادها . فاذا تم ذلك بنتيجة التطور الفكري والاجتماعي ، لابسأت أحداث خارجية او غير عادية ، ادعى غالباً لممارسة السلطة من قبل المجتمع نفسه .

وقد بدأ التطور الاجتماعي والسياسي باكراً جداً عند الشعب اليوناني فبرز بذلك سائر الشعوب الاخرى . بل ان هذا الشعب والشعب الروماني ايضاً كما سيأتي ، وصلا قبل المسيح الى درجة من الوعي السياسي والاجتماعي لم تصل اليه الشعوب العريقة الا منذ بضعة قرون ، بل لما تصل اليه بعد كثير من الشعوب في يومنا هذا .

فمنذ القرن السابع قبل الميلاد كان النظام القبلي في اليونان آخذاً في التطور نحو نظام يدعى بنظام المدينة . وهو يبنى على نفس الاسس التي يتصف بها نظام الدولة ويتطلب درجة مماثلة تقريباً من الوعي العام ومن نمو فكرة الحقوق العامة في المجتمع ويختلف عنه في انه ، في اقتصاره على محيط صغير جداً ، اكثر بساطة واسهل تناولا واقل تطلباً للوسائل الفنية الحقوقية المعروفة في يومنا هذا .

وقوام نظام المدينة ان تنشأ السلطة العامة على انقاض النظام القبلي بنتيجة تطور تدريجي . فاذا تجمعت بعض القبائل في بقعة معينة من الارض واستقرت فيها ، وبنيت مساكنها ومعابدها ، وادت ضرورة التعاون للدفاع

عن الارض ولتنظيم الحياة المشتركة وحل المشاكل القائمة بين الافراد ، الى الشعور بالحاجة الى سلطة عامة تنظم هذه الشؤون ، فان هذه السلطة تؤول بصورة طبيعية وتدرجية الى المؤسسات القبلية القديمة نفسها . وهكذا فان زعماء القبيلة او رؤساء افخاذها (او زعماء القبائل المتجمعة في المدينة) يسيطرون شيئاً فشيئاً على شؤونها العامة ، لا عن طريق استعمال القوة والارهاب ، بل بالتفاهم وبسائق الحاجة ، فينقلبون الى ما يشبه مجلس شيوخ يمارس بعض السلطة الحقيقية . وقد ينتخبون ملكاً لهم او رئيساً ، او يفرض احدهم نفسه على اغيابه بنفوقه عليهم في الحرب او في السلم ، ولكن بدون ان يسلبهم حقوقهم التقليدية وسلطتهم كما في نظام الزعامة الشخصية . فيمارس السلطة الملك ومجلس الشيوخ معا . ويشعر هؤلاء ، نظرا لارتفاع درجة الوعي القومي ، بالحاجة لاستشارة الشعب نفسه في بعض الامور الخطيرة التي تتطلب منه تضحية وجهداً كأمر الحرب فيكون ثمة مجلس ثالث او هيئة اخرى تشارك في ممارسة السلطة ويسمى بمجلس الشعب . ولا بد من ان تمس الحاجة لتنظيم هذه الهيئات الثلاث وتوزيع السلطة عليها لممارسة الشؤون الادارية والتشريعية والقضائية والشرطية . وقد يقع تراحم على السلطة بين الهيئات المذكورة وينتهي الى تحديد الحقوق والصلاحيات المتقابلة لكل منها في صك عام نسميه اليوم بالدستور ، فننشأ الحقوق العامة . وسنأتي فيما يلي على ذكر الانظمة من هذا النوع التي سادت في اهم المدن اليونانية المستقلة وهي اسبارطة واثينا .

اسباطة : كان مبدأ المساواة التامة بين الاسبارطيين مائداً لا من حيث الحقوق السياسية فحسب بل من حيث توزيع الثروة ايضا . فقد اعتبرت الاراضي ملكاً للمجتمع يوزعها على المواطنين . فاذا اختلف التساوي مع الزمن ، عادوا فعمدوا الى توزيع جديد . وقد ذهب اسباطة بعيداً في محاولتها تحقيق المساواة بالثروة ، فكانت تجبر الوارثات الغنيات على الزواج من المواطنين الفقراء ، وتفرض

تبني هؤلاء على الاغنياء ، وقد تمنع زواج الفتي بالغنية .
ان المساواة لا تأتلف مع الاستثثار . فالمجتمع الذي تسوده فكرة
المساواة ، لا يمكن ان تمارس السلطة فيه اذا تكونت الا من قبله ولصاحبه . وفعلا
كانت السلطة العامة في سبارطه موزعة على هيئات ثلاث :

(١) الملكان الوراثيان اللذان يتمتعان بحقوق متساوية ولكنها محدودة .
وتشمل هذه الحقوق رئاسة مجلس الشعب بصورة عامة وخاصة حين اصداره
الاحكام القضائية ، وقيادة الجيوش اثناء الحرب ، وتمثيل الدولة في المراسم .
(٢) مجلس القدماء وهو نوع من مجلس شيوخ مؤلف من ثمان وعشرين
عضوا ينتخبهم مجلس الشعب لمدة الحياة من النبلاء اي من رؤساء الافخاذ
القديمة على ان يكونوا بلغوا الستين من العمر . ويعاون هذا المجلس
الملكين في الشؤون الادارية والقضائية التي تتضمن الحكم بالاعدام . ولهذا
المجلس ان يحاكم الملوك وان يهيء القرارات التشريعية التي ستعرض على
مجلس الشعب .

(٣) مجلس الشعب ويؤلف من كافة الاسبارطيين اللذين بلغوا الثلاثين
من عمرهم . ويقرر هذا المجلس شؤون الحرب ، وتعيين كبار القواد ،
والمعاهدات مع الدول الاجنبية والتعديلات التشريعية ، اي وضع القوانين ،
كما انه يفصل في الخلاف الناشب حول وراثة التاج اذا حدث شيء من
ذلك . الا ان هذا المجلس لم يكن يملك حق المناقشة . فهذا الحق
منحصر بالملوك وباعضاء مجلس القدماء اللذين يقدمون المشاريع والاقتراحات
ويشرحونها ويبدون آراءهم بها بايجاز كلي . اما مجلس الشعب فيقتصر عمله
على التصويت فقط ، ويكون تصويته بالتصفيق للمشروع او للاقتراح .
وهناك هيئة صغيرة ترأب التصفيق وتحكم بشدته او بضعفه اي
بقبول الاقتراح او رده .

اما السلطة الادارية فيمارسها الملكان بمعونة خمسة اشخاص معينين من
قبلها ويسمون « ايفورس Ephores » ولكن هؤلاء تطورت اوضاعهم

ووظيفتهم مع الزمن « فاصبحوا ينتخبون من مجلس الشعب لمدة سنة واحدة ويمارسون السلطة الادارية ويراقبون الملكين . واصبح على هؤلاء ان يحلفوا مرة في الشهر قسما بين يدي « الايفورس » بممارسة حقوقهم وصلاحياتهم وفقا للقوانين . وكان يحق للافراد ان يتهموا الملوك امام « الايفورس » الخمس فيستدعيهم هؤلاء وبعد سماع اجوبتهم على التهم الموجهة يردونها او يحيلونهم للمحاكمة امام مجلس القدماء .

ولكن مواطني اسبارطه الحائزين على الحقوق السياسية والمدنية والمتمتعين بالمساواة لم يكونوا بمجموع السكان . فقد كان هناك عدد من الارقاء وعدد اكبر من الفلاحين المرتبطين بالارض الزراعية ولا يحق لهم مغادرتها ، فكانهم جزء منها . ان هؤلاء جميعا لا يعتبرون من المواطنين وليس لهم بالتالي اي حق سياسي او مدني . والحقوق السياسية منحصرة بالشعب - الاسبارطي اليوناني الذي فتح البلاد وتغلب على سكانها القدماء فاستعبدهم . ولذلك وبالرغم من وجود الهيئات الشعبية المختلفة المشتركة في ممارسة الحكم فقد كان النظام الاسبارطي يتصف بالصفة الارستقراطية بمظاهرها المختلفة . ائينا - اما النظام في ائينا فقد طرأت عليه خلال بضعة قرون تغييرات وتعديلات تناولت الشكل والجرهر وان ابقت على الخطوط الاساسية . وكان ثمة نضال سياسي بين الطبقات انتهى في آخر الامر الى اعطاء الدستور صبغة اكثر ديمقراطية بما كان في اسبارطه .

ولا يمكن المرور هنا على مراحل هذا التطور ، اذ لافائدة من ذلك . ويكفي ايضاح الوضع الدستوري كما كان في عهد ما ، كعهد سولون المشرع اليوناني الكبير مثلا .

لقد كانت السلطات في هذا العهد موزعة على هيئات مختلفة . ولكن هذا التوزيع لا ينطبق على تفريق السلطات الحالي الى تنفيذية وتشريعية وقضائية . بل كانت هذه السلطات متداخلة في بعضها بعضاً . والغاية من التوزيع هي اشتراك الطبقات المختلفة بالحكم .

فبيل عهد « سولون » كان هنالك ملك يتقلد السلطة بالوراثة ويمارسها بمعونة ، بعض المجالس ومشاركتها . ولما قتل الملك « كودروس » في إحدى الحروب الغيت الملكية او بالأصح جعلت شرفية وفخرية فلبث ورثته يتقدمون على من سواهم في المراسم فقط دون ان تكون لهم اي سلطة حقيقية : واستعيض عنهم بتسعة موظفين « ارشونت archontes » ينتخبون لسنة واحدة من بين النبلاء او الاغنياء بالقرعة . وطريقة القرعة هذه هي ان تختار كل قبيلة من القبائل الاصلية الاربعة الساكنة في اثينا عشرة اشخاص ، فتسحب القرعة بين الاربعين مرشحا لانتقاء تسعة منهم . وقد كان هؤلاء مكلفين بمراقبة تنفيذ القوانين ، وبحل بعض الخلافات القضائية ، وبالمراسم ، فضلا عن بعض الشؤون الادارية .

وبأتي بعد هؤلاء مجلس ارستقراطي هو الـ « ارثوباج areopage » . وينتمي اعضاؤه من الطبقة الارستقراطية ايضا ، وخاصة من « الارشونت » الذين انتهت مدتهم دون ان تقدم اي شكوى عليهم خلال هذه المدة . ومهمة هذا المجلس مراقبة تنفيذ الدستور والقوانين ومراقبة الحكام وتأمين الامن والراحة العامة . وكانت له صفة قضائية ايضا ، فهو يحاكم الجرائم الموجهة ضد الدولة وحتى بعض الجرائم العادية .

ثم يأتي مجلس الاربعمئة ، وينتخب بالقرعة من مرشحي الطبقات . ويختلف عن « الارثوباج » بأن ابوابه مفتوحة لكافة الطبقات لا للنبلاء الوراثيين او المالكين فقط . ومدة كل عضو سنة واحدة لا تجدد الا بعد ان نصيب القرعة كافة المرشحين الآخرين . اما اعماله فهي دراسة وتهيشه الاقتراحات والاعمال التي يقررها مجلس الشعب فيما بعد . ولا يمكن طرح قضية على هذا المجلس الاخير الا اذا وافق عليها مسبقا مجلس الاربعمئة ، باستثناء الشكوى على الموظفين ، فهذه يحق لاي كان ان يقدمها امام مجلس الشعب . ومجلس الاربعمئة بعض الصلاحيات الادارية ايضا . واخيرا يأتي مجلس الشعب « اكليزيا Ecclesia » وهو مؤلف من كافة

المواطنين . وبحق لكل مواطن ان يشتم موظفا كبيرا بتهمة معينة امام هذا المجلس الذي له في الوقت نفسه حق البت النهائي بشؤون الحرب والمعاهدات .

وهناك محكمة شعبية « هليايا Heliaia » تؤلف من عدد من المواطنين البالغين الثلاثين من عمرهم والذين يوشعون انفسهم للعضوية ، فتسحب اسمائهم بالقرعة . وتقسم هذه المحكمة الى فروع فتستأنف اليها الاحكام الهامة التي تصدر عن مجلس « الارشونت » ، كما انها المحكمة الوحيدة بالنسبة للقضايا الجنائية .

فالحكم يستند اذن على طبقة ارستقراطية ، ولكن يمثلها منتخبون لا معينون ، ومراقبون من المجالس الشعبية ومسؤولون امامها ، سواء في الامور السياسية او الادارية او القضائية . وقد كانت نضال بين الطبقات الارستقراطية والشعبية حول الصلاحيات انتهى بفوز الديمقراطية واعطاء كافة المواطنين الحقوق السياسية باستثناء الارقاء ، خلافا لما جرى في اسبارطه حيث بقيت طبقة « المواطنين » محدودة .

اما طريقة الانتخاب فقد كانت ابتدائية لفقدان الوسائل المعروفة اليوم . فانتخاب الاشخاص يتم بمرور المرشحين واحدا تلو الآخر امام الشعب ، فيستقبل هذا كلا منهم بالهتاف والتصفيق او بالاستنكار والصفير . وكانت تقوم على مقربة من هذا المكان هيئة مؤلفة من مواطنين عرفوا بالاستقامة وصحة الحكم ، تنصت الى هذه المظاهرات الشعبية من وراء ستار دون ان ترى المرشح الذي يعمل رقبا معينا . فتسجل قوة التحييز او الاستنكار الذي يناله كل من المرشحين وتحكم بالنهاية بفوز الحائزين على ثقة الشعب ، وفقا لما سمعته من دلائل التحييد .

قبل سولون كانت الارستقراطية في اثننا وراثية . وقد اراد سولون جعلها مبنية على الثروة لا على الدم ، فقسم الشعب الى طبقات بالنسبة للثروة واعطى الاغنياء الحقوق التي كان يتمتع بها النبلاء ، لاعتقاده بان

تحصيل الثروة يتطلب مزايا كبرى .

وعلى كل حال لقد كان الشعب اليوناني شعبا حرا يراقب اعمال السلطة ويمثلها . وكانت الدولة مؤسسة تستهدف خدمة المجتمع ضمن قواعد مقررمة يشترك الشعب او هيئاته الممثلة في وضعها ولا قيمة للأشخاص الا بدرجة نجاحهم في خدمة الشيء العام .

ولكن مجموع الشعب اليوناني لم يستطع تحقيق وحدته في مؤسسة سياسية موحدة ، وطفت قومية المدينة على القومية العامة . وكانت المدن اليونانية المستقلة ، كثيرا ما تحارب بعضها بعضا ولكنها كانت تتحالف امام الخطر الاجنبي . وعلى كل حال لبثت منفصلة بأنظمتها السياسية فاستمر نظام المدينة حتى عهد الامستيلاه الروماني .

روميه : يمكن ان يوصف النظام الروماني بنظام المدينة عندما كانت الدولة مقتصرة على روميه وضواحيها ولبت كذلك عندما توسعت قليلا في شبه الجزيرة الايطالية . اما بعد الفتحوات الكبرى التي شملت تدريجيا كافة سواحل البحر الابيض المتوسط وجزءا كبيرا من اوربا فقد استحوالت رومية الى امبرطورية عظيمة . ومع ذلك لم يحصل آنئذ تبدل كبير في الشكل . ذلك لان النظام السياسي الروماني يتصف بصفة خاصة تثير الاعجاب بما تتضمنه من نضوج كان بلا شك عنصر القوة والمثانة في النظام وعاملا اساسيا من عوامل بقاء الدولة الرومانية عصورا طويلة . هذه الخاصة هي حرص الرومانيين في جميع ادوارهم على احترام اسس النظام القائم وتقديسهم للدستور وللقوانين . لقد تطور النظام السياسي - حسب الحاجة وتبعا للمنازعات السياسية بين الطبقات ، ولكنهم حافظوا دوما في روميه على الاسس القانونية فلم يحاولوا هدم النظام بالثورة لاقامة أسس جديدة مكانها . بل كانوا يرمون دوما لجعل المؤسسات تتطور تطورا بطيئا بحيث انها تأتلف وتتلاءم مع الاوضاع السياسية والاجتماعية الجديدة ، شأنهم شأن الشعب الانكليزي فيما بعد .

لقد كان الشعب الروماني حرا وكانت دولة روميه ملكا للشعب

بصرف النظر عن المنازعات على السلطة بين الطبقات الارستقراطية والشعبية . ولم يكن احد يجراً على خرق القانون او المساس بأسس النظام استثناء لفرصة سانحة . وبرز مثال على ذلك ان الدستور الروماني كان ينص في بعض العهود على ضرورة انتخاب حاكم بأمره «ديكتاتور» لمدة ستة اشهر عندما تضطرب الامور وتصب معالجتها بالوسائل الدستورية العادية . وكان الديكتاتور يُمنح خلال هذه المدة سلطة مطلقة لاحد لها في كافة الشؤون . فلم يحدث مرة واحدة ان حاول الديكتاتور استعمال سلطته المطلقة لاطالة حكمه بعد انتهاء المدة المقررة ، لانه عالم بأن سلطته مستمدة من الدستور وانه لن يطيعه احد بعد زوال صفته الشرعية . واذا انقلمت روميه فيما بعد ، ابي بعد سبعة عشر عام من تاريخ نشأتها ، الى امبرطورية استبدادية ، رغم محافظتها في العهد الامبرطوري على بعض اشكال الشورى كالاحتفاظ بمجلس شيوخ اضمحلت سلطته عملياً ، فذلك لان الامبرطورية الواسعة ما كانت تأتلف في تلك العهود مع النظام الديمقراطي . فشعوب الامبرطورية لم تكن شعوباً حرة بل شعوباً مغلوبة دجيت فيما بعد بالدولة فاندثر نظام المدينة واستحال الى نظام دولة مستبدة بالرغم من نوال تلك الشعوب لبعض الحقوق . والديموقراطية كانت ممكنة في تلك العصور في نظام مدينة لا في دولة شاسعة الاطراف .

ونعود الآن الى نظام المدينة في روميه . لقد نشأت الحياة السياسية وتطورت فيها بشكل يشبه تطور الاوضاع اليونانية . يقول المؤرخون ان النظام السياسي في روميه بدأ ملكياً ثم استحال الى شكل جمهوري فقيصري . وفي الحقيقة ان الملوك كانوا ينتخبون انتخاباً لمدي الحياة . وكان يوافق على هذا الانتخاب مجلس الشعب المسمى « كوميسيا كورياتا » *comitia curiata* . اما في الجمهورية فقد استعيز عن الملك بقنصلين ينتخبان لسنة واحدة . وكان في روميه مجلس شيوخ ينتقي اعضاؤه من طبقة النبلاء وعددهم ثلاثمائة شيخاً . اما صلاحياته فلم تكن محددة تحديداً تاماً ، وبصورة عامة هو يستشار في

كافة الامور . وقد مال نفوذه صعودا وهبوطا . ففي بعض العهود كان هو الحاكم الحقيقي للدولة يبت بشؤونها الهامة من تشريعية وتنفيذية ، وفي بعضها الآخر تقلصت صلاحياته لحد ما . ولكن بصورة عامة كان لمجلس الشيوخ تأثير كبير على مجرى الامور قبل عهد الامبراطورية .

اما الشعب فكان ممثلا في بادىء الامر في المجلس المسمى « كوميسيا كورياتا » ، ولكن هذا لم يكن شعبيا بالمعنى الحقيقي . فهو مؤلف من مندوبي الطوائف الاصلية الرومانية ، وهذه اتخذت فيما بعد شكلا ارستقراطيا بالنسبة للشعب المتكاثر باستمرار . وكان لافراد الشعب ان يحضروا جلسات هذا المجلس كمتفرجين دون ان يكون لهم حق التصويت . والتصويت يجري على الامور التي يحيلها اليه مجلس الشيوخ وفي مقدمتها ابرام انتخاب الملك (عند ما كانت روميه ملكية) والتعديلات التشريعية والتصديق على المعاهدات واعلان الحرب ، وبعض الشؤون الخاصة كقبول تجنس الاجانب بالجنسية الرومانية والتصديق على تبني كبار النبلاء لبعض الورثة .

وقد اراد (سرفيوس تيليوس) اعطاء النظام صبغة شعبية فلم يمس المجالس القائمة ولكنه اوجد مجلسا جديدا سماه ب (الكوميسيا سانتورياتا Comisia Senturiata) وهو قائم على اساس التجنيد العسكري . فقد قسم الشعب الى خمس طبقات بنسبة الثروة ، وفرض على كل منها عددا من المجندين مع كامل عتادهم بحيث ان الاغنياء يقدمون من المجندين اكثر من الفقراء . ان هؤلاء المجندين يجتمعون في مكان في روميه فيؤلفون مجلسا اكثر شعبية من (الكوميسيا كورياتا) لاختلاط النبلاء وابناء الشعب فيه ، ويقررون بعض الامور الهامة . وقد منحوها حق انتخاب الحكام او التصديق عليه واقرار الحرب والسلم وطائفة من الشؤون الاخرى ، واصبح في الحقيقة مجلسا من مجالس الدولة كما اراده (سرفيوس تيليوس) .

وبعد مدة من الزمن روي ان هذا المجلس نفسه لم يكن شعبيا بالمعنى التام بسبب اختلاف الواجبات العسكرية بالنسبة لطبقات الشعب .

وقد حدثت أحداث في روميه فانسحبت الطبقات الشعبية ، التي كانت تطلب المزيد من الحقوق المدنية والسياسية ومن الاراضي ، الى خارج المدينة مهددة باقامة جمهورية مستقلة لها . ورضخ مجلس الشيوخ لمطالبها اكثر من مرة وعدلت القوانين بشكل جعلها اكثر تأمينا لحقوق الطبقات الشعبية .

وبعد الفتوحات الكبرى تغيرت الاوضاع السياسية بسبب الفتوحات والتبدل الكبير الذي احدثته في تلك الاوضاع . ولم يلبث النظام ان انقلب الى قيصرى . ولكن الانقلاب لم يتم بشكل فجائي او فوري ، بل بتطور بطيء للاوضاع القائمة ومع احترام اسكائها ، شأن الشعب الروماني في كافة ادوار حياته السياسية . فقد انتخب او كنافيوس وانطونيوس وشخص آخر كهيئة تنفيذية ثلاثية لمدة خمس سنوات بدلا من سنة واحدة ثم جدد الانتخاب خمس سنوات اخرى . وخلال ذلك ازداد نفوذ اكنافايوس ثم حارب زميله انطونيوس بدعوى خيانه وانتصر عليه ، فاصبح حاكما وحيدا . ثم اقصى من مجلس الشيوخ الاعضاء المعارضين ونال منه القيادة العامة للجيش . ثم اضاف الى وظائفه وظائف اخرى رئيسية لمدى الحياة ولقب بـ (اوغوست) . ولكنه حافظ في ذلك كله على الاشكال القانونية . وحكم خلفاؤه من بعده الامبراطورية الرومانية حكما مطلقا فكان مجلس الشيوخ آلة صماء تابعة لارادتهم . وزال نفوذ مدينة روما وشعبها رغم بقاءها عاصمة للامبراطورية حتى ان عددا من الابطرة الاخيرين لم يكونوا رومانيين . واخيرا غزا الجرمان روميه واحتلوها فانتقل مركز الامبراطورية للقسطنطينية واصبحت اغريقية الدين والتقاليد اوهي اقرب الاغريقية منها للاتينية .

* * *

ان نظام المدينة نشأ وتطور بشكل كامل في اليونان وفي روما في عهدها الاولى . ويشاهد نظام يائله من بعض الوجوه في بعض المدن الاوربية خلال القرون الوسطى . ذلك لان الشعوب الجرمانية عندما

اجتاحت الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس المسيحي لم تتدخل كثيرا في ادارة بعض المدن وتركها تدير شؤونها بنفسها . وكانت ادارة هذه المدن قائمة على اساس تنظيم حرفي وتمثيل لهذه الحرف في مجلس ينظر في شؤون المدينة المستقلة . ومن امثال هذه المدن (هامبورغ ولوبيك وبريم) في المانيا ، و (مرسيليا ولبون في فرنسا) وكثير من المدن الايطالية . الا ان هذا النظام لم يأخذ شكلا سياسيا في وقت من الاوقات بل بقي بلديا محضا ، وكانت هذه المدن تعترف بسيادة امير (او بسيادة الامبراطور بعد تأسيس الامبراطورية الرومانية الجرمانية) ولم تستهدف اقامة نظام سياسي مستقل بل كانت تحرص على استقلالها البلدي . اما نظام المدينة المستقلة سياسيا فآخر مثال له هو نظام جمهوريتي البندقية وجنوا اللتين عاشتا حتى القرن التاسع عشر .

نظام الزعامة الشخصية في اوربا وتطوره

في القرن الخامس المسيحي اجتاحت الشعوب الجرمانية روميه وقضت فيها على معالم دولة تنطبق عليها اوصاف الدولة بمعناها الحديث . اما الشعوب الجرمانية نفسها التي انطلقت من وراء نهر الرين فقد كانت تعيش في الاصل في ظل نظام قبلي . فالقبائل تسكن قرى مستقلة ويدير بعض شؤونها مجلس القرية . وكانت الاراضي ملكا للقبيلة لا للفرد ويمنح مجلس القرية حق استثمار قطع منها بطريق الايجار للأفراد الاحرار (لانه كان في القرية غرباء غير احرار مرتبطون بالارض) وكان مجلس القرية ينتخب ما يشبه القاضي الذي يقضي في خلافات الناس او كان يقضي بها المجلس نفسه .

وقاما تكون القرى مستقلة تماما فهي على الغالب حليفة قرى اخرى مجاورة . وللقرى ، عند المهمات ، مجلس يضم ممثلها لاقرار الامور الهامة وخاصة الحرب . واذا تقرر الحرب فلهذا المجلس ان ينصب زعيما يقود الجيش المشترك . اما في ايام السلم فليست ثمة سلطة عامة بالمعنى الصحيح

بل نظام قبلي يسود فيه نفوذ زعماء القبيلة او القبائل لحد ما .

وهناك فرق كبير بين الطبائع الرومانية والجرمانية . فالروماني اتجه فكره منذ البدء الى (النظام) الذي ينبغي ان يسود المجتمع ، فاهتم به واوجده بصورة تدريجية ثم حرص عليه ودافع عنه دون ان يعيق تطوره نحو الكمال . اما الجرمني فكان مولعا بالصفات الشخصية للفرد ، فمنح حبه وولاه لمن حاز تلك الصفات كالشجاعة والاقدام وحسن التدبير . فاذا نجح الزعيم الحربي ، الذي اختارته القبائل لقيادة الجيش ، وانتصر بفضل خصاله كان شخصه قبلة للناس ومثالهم الذي يحتذون به ، ومنعوه ولاءهم واحترامهم . ولذلك فالحروب وهجرات الجرمان من مواطنهم الاصلية الى غربي اوربا وجنوبيها بقيادة زعمائهم ادت لنشوء نظام الزعامة الشخصية والحكم المطلق الفردي . فاصبح الزعماء الحربيون ملوكا دائمين بعد اجتياحهم فرنسا واسبانيا وايطاليا وانكلترا . والسبب نفسه لم تتكون في اوائل القرون الوسطى دول ذات قوميات معينة وحدود ثابتة بل ملكيات قائمة على شخص الملك ومبدؤها الاخلاص له . فلم تنم الفكرة القومية في اوربا الغربية كما نمت عند الرومان واليونان ، وبقيت افهام المجتمعات قاصرة عن ادراك معاني الدولة كمؤسسة عامة وبالتالي لم تنشأ فكرة الحقوق العامة في نظام الحكم . ولبت اوربا قرونا طويلة تعيش في ظلام دامس تحت ظل الزعامة الشخصية ، بعيدة عن التقدم الفكري والاجتماعي .

على ان الملكيات الكبرى القائمة على النظام المذكور لم تلبث ان تجزأت لعدم استنادها على اسس حقوقية ، ونشأ النظام الاقطاعي . فالغارات الجرمانية ادت الى استقرار الشعوب الجرمانية في اراضي جديدة بقيادة الزعيم الحربي الذي اصبح ملكا . فاستولى هذا على الاراضي المفتوحة واقطع حاشيته وكبار قواده منها قطعاً كبيرة او صغيرة ، يستثمرونها لحسابهم الخاص لقاء حلفهم بين الولاء الدائم له واستعدادهم لخدمته . ويتمتع هؤلاء شيئاً فشيئاً ببعض الحصانات والحقوق السياسية في الاراضي المذكورة كحق

بممارسة القضاء والادارة ، ثم توسعوا في ذلك الى حق فرض الرسوم والضرائب فضلا عن التجنيد خدمة الملك . وكان الفلاحون المقيمون في تلك الارض يتمتعون ، لقاء خضوعهم ، بحماية سيد الارض لهم من الاعتداءات الخارجية . اما الاراضي التي بقيت حرة لم يستول عليها الملك ولا منحها لاحد فقد كانت غير محمية . فهي عرضة للاعتداءات المستمرة وليس من يعصمها من ذلك . فلم تجد بدا من ان تعرض نفسها ، هي الاخرى ، على احد الامراء المجاورين ملتزمة بحمايته لقاء الدخول في تابعيته .

ان منح الاراضي لقواد الملك وحاشيته كان في بادئ الامر موقفا وشخصيا ، اي انه لا يورث ، كما ان للملك ان يسترد ما وهب حين يشاء . ولكن الملوك لم يستطيعوا في اكثر الحالات استرداد ما منحوا . ووجدوا اسهل عليهم ان يجددوا المنحة لابن صاحب الاقطاع حين وفاة ابيه لقاء دفعه مبلغا جديدا وحلفه قسما بالولاء . وهكذا لم يلبث الاقطاع ان اصبح وراثيا ، واصبح تجديد الاقطاع قضية شكلية . ثم الغي بالمرّة وساد مبدأ الوراثة .

ومن جهة اخرى ان كبار الاقطاعيين الذين نالوا ارضا واسعة لا يستطيعون استثمارها مباشرة اقطعوا اقساما منها لبعض اعوانهم بنفس الشروط : الولاء وتقديم مبلغ من المال وعدد من الجند عند الحاجة . فانقسمت البلاد الى امارات صغيرة وكبيرة ، بعضها تابع لبعض ، وعلى رأسها كلها الملك . واساس هذا النظام الاقطاعي هو الولاء من التابع والحماية من المتبوع . ان الحقوق التي منحت للامراء جعلتهم شيئا فشيئا مالكين لزاما السلطة الحقيقية في الاراضي التابعة لهم . فلما شادوا الحصون المنيعة في رؤوس الجبال والروابي وعلى ضفاف الانهر شعروا بالمنعة والاستقلال عن الملك نفسه . ومن الطبيعي ان يتنازع الامراء مع بعضهم بعضا فيضم القوي منهم ارض الضعيف الى املاكه او يجعله من اتباعه . وكثيرا ما حدث هذا التوسع لا عن طريق القوة والعنف بل بالتزاوج والتوارث ، بحيث

ان بعض الامراء اصبح يعادل الملك قوة ونفوذا او يزيد . وهكذا تضال نفوذ السلطة المركزية ولم تعد الا شيلا ، لان بين الولا لاقسية لها عمليا الا اذا كانت مؤيدة بقدره الملك على الاقتصاص من بحث بها . والرابطة الحقيقية في النظام الاقطاعي بين الامير واتباعه كائنه في حاجة هؤلاء لحماية اسياهم فيخضعون لهم ويمنعونهم ولاهم رغم ظلمهم واستبدادهم . وقد تطور النظام الاقطاعي في اوربا في استقامات مختلفة تبعا لاختلاف العوامل .

ففي فونسا اضمحل نفوذ الملوك الكارولنجيين من احفاد شارلمان وانقرضوا منذ القرن العاشر الميلادي ، وساد حكم الامراء الاقطاعيين . ثم تمكن احدهم هوغ كابيت الذي كانت مقاطعته تشمل باريس وضواحيها من حمل زملائه الامراء على الاعتراف بزعامته الاسمية عليهم بصفة ملك . ولم تكن له في بادى الامر اي سلطة فعلية خارج مقاطعته الخاصة ، ولكنه وورثاه من بعده عكفوا خلال عدة قرون على جعل هذه السلطة الرمزية حقيقية وذلك بالقضاء التدريجي على النظام الاقطاعي ، وبتحقيق وحدة البلاد في ظل عرشهم . وقد ادت جهودهم هذه الى خلق الفكرة القومية الفرنسية والى اعتبارهم رمزا لها .

لقد ساعد على خلق هذه القومية التفاف الشعب حول الملك للقضاء على الاقطاعية ومساوئها . فقد استطاع الظهور بمظهر الحامي للجماهير من مظالم الامراء . ومن جهة ثانية صرف الملوك من آل كابيت جهودهم في الخارج للتنلص من سيطرة الامبراطورية الرومانية الجرمانية التي يرأسها قياصرة الجرمان من آل هبسبورغ الذين كانوا يدعون ولاية عامة على العالم المسيحي بسبب تقويهم من البابا كورثة لابطرة الرومان . فالجروب المستمرة في الخارج لتأمين استقلال الكيان الفرنسي من جهة ، والجهود المتتابة في الداخل لتدمير الاقطاعية وتحقيق الوحدة الفرنسية من جهة اخرى ، جعل الملوك رمزا للقومية الفرنسية .

وبدأ الناس يشعرون بأن ثمة رابطة مقدسة تجمعهم ضمن حدود لانظالمها سيطرة الجرمان ، تؤيدها وحدة اللغة والتقاليد والمصالح ، وتميزهم عن الشعوب الأخرى . ثم كان اجتياح البريطانيين للأراضي الفرنسية في القرن الرابع عشر فكان ذلك حافزاً جديداً لشعور الناس بالتضامن تحت قيادة العرش الفرنسي لرد هذا المعتدي الجديد . ولما تم طرد البريطانيين من فرنسا بعد حروب دامت مئة عام كانت القومية الفرنسية قد تكونت مادة ومعنى في ظل العرش .

وقد اوجد ذلك ، منذ منتصف القرن الخامس عشر وضعاً جديداً لم يكن معروفاً من قبل ، من شأنه تطور نظام الزعامة الى نظام الدولة بصورة تدريجية . فالملك نفسه ، وقد ناضل لايجاد كيان مستقل موحد مستقياً بالشعب ضد الاقطاعيين ، وبالفكرة القومية ضد الاجانب ، اصبح يشعر بأنه مقيد بواجب حفظ هذا الكيان وتأمين غاياته العليا . والشعب ، وقد كافح وضعى في السبيل نفسه ، لم يفعل ذلك ولاء لشخص او طاعة له ، فالملوك هلكوا تباعاً وجاء وراثتهم يتممون غايات اسلافهم ، بل مدفوعاً بفكرة قومية سامية ليس العرش الا رمزا لها . قد تكون الفكرة القومية في العصر المذكور بمتزجة بفكرة الولاء للعرش ، ولكن هذا لا يعني دوام فكرة الزعامة ، فهذه مرتبطة بالشخص صميمياً اما الولاء للعرش فهو الولاء للكيان الممثل به .

واذا زالت من الحكم صفته الشخصية واصبح ، بنظر الملك والشعب ، مشروعاً لتأمين غايات المجتمع واهدافه فلا يمكن ان يمارس بدون قواعد مفروضة على الحاكم والمحكوم . وهذا يؤدي الى نفوذ فكرة الحقوق الى المجتمع ، فتصبح العلاقة بين الحاكم والمحكوم مستندة على اساس حقوقية لاعلى المشيئة الشخصية . كيف يمكن التأليف بين صفة الحكم المطلق في فرنسا في تلك العصور وبين ما نذهب منه من تكون فكرة الدولة فيها ، مع ما تتضمنه هذه من قيام العلاقات بين الملك والشعب على اساس حقوقية ؟

الجواب على ذلك ان العلاقات بينها كانت فعلا منذ القرن السادس عشر قائمة على اساس معنوية وحقوقية رغم الظواهر ، لاعلى اساس الولاء الشخصي المستند على صفات الملك الشخصية .

اما الاساس المعنوي فهو ان سلطة الملك مستمدة من ولائه للوطن الفرنسي ، وما كان للملك فرنسا ان يجحدوا عن ذلك . فاذا طلبوا من الشعب الطاعة والتضحية بالروح والمال ، فعلوا ذلك باسم الدفاع عن فرنسا وتأمين مجدها وازدهارها ، لا خدمة لشخصياتهم الملكية . واما الاساس الحقوقي فهو كائن في مبدء المشروعية المستند الى ما يسمى « بقوانين الدولة الاساسية » ، وفي ادارة الدولة بواسطة مؤسسات ذات وضع حقوقي ثابت . اما مبدء المشروعية فهو ان العرش الفرنسي مستقر في العائلة التي ادت جهودها الطويلة ، بالاشتراك مع الشعب ، الى ايجاد الكيان الفرنسي . وقد تفرعت عنها بالوراثة الشرعية عائلتنا « فالوا » « والبوربون » واخيراً عائلة اورليان ، وكلها تمت الى جد واحد هو (هوغ كابيت) . وقد كان مبدء المشروعية قويا وثابذا لصميم الازدهان لدرجة انه لم يحاول زعيم او قائد لا ينتمي الى العائلة المالكة ان ينازع الملك الشرعي مباشرة حقه بالملك ، حتى عهد الثورة الكبرى ونابليون . وكانت وراثة التاج محددة « بقوانين الدولة الاساسية » التي لم يكن للملك ان يبدل منها شيئاً ، لان العرش لم يكن ملكاً شخصياً له ، رغم ممارسته الحكم المطلق ، بل هو ملك فرنسا . فله ان يتصرف بالحكم في حياته لخدمة المجتمع الفرنسي كما يبدو له ، اما بعد مماته فالعرش يؤول لمن جعله وريثاً مبدء المشروعية الذي لا يمس .

والملك يحكم بصورة مطلقة من حيث الموضوع ، اما من حيث الشكل فلا بد له من احترام القواعد والتقاليد المقررة . فهو مثلاً صاحب حق التشريع ولكن مراسيمه التشريعية لا تعتبر قانونية ولا تنفذ الا بعد تسجيلها في محكمة باريس المسماة « بالبرلمان » . فاذا رفض هذا تسجيلها مبدئياً بعض الاسباب وملتمساً تعديلها امتنع تنفيذها الا ان يأتي الملك بنفسه الى البرلمان

ويعقد جلسة تسمى «لي دوجوستيس Lit de justice» ويأمر بتسجيل المرسوم بحضوره ، فيسجل ويصبح نافذاً .

في هذه الصفحة من تطور الاوضاع الفرنسية كانت فكرة الحقوق بدأت بالنفوذ الى اذهان المجتمع . فكانت الدولة عبارة عن مؤسسة ، ولو ان الملك مطلق الصلاحية . يدل على ذلك انه في المجتمعات التي لم تنفذ اليها بعد فكرة الحقوق وما زالت تسير في ظل الزعامة الشخصية لا يشعر الحاكم انه مقيد ببعض القواعد حتى الشكلية منها . اما فرنسا فقد كانت منذ ذلك الحين ذات اوضاع ثابتة من حيث الادارة والقائمين عليها . فقد تتطور هذه الاوضاع ولكنها لا تزول تبعا لنزوات الحاكم او لاعتباراته الشخصية ، فهو يباشر الحكم بالاستعانة بوزراء وقضاة وقواد وجباة يتصرف باشخاصهم تعييناً وعزلاً ولكن وظائفهم باقية لا تزول .

وهكذا اصبحت فرنسا دولة منذ عهد الحكم المطلق . ألا ان هذا الحكم لا يمكن ان يدوم ، لأن نظام الدولة نفسه يقضي عليه ويؤدي الى انهياره . فتسو الادراك العام يزيد في اهتمام الشعب بالشؤون العامة ، كما ان انتشار الافكار الجديدة في قيمة الانسان وفي علة وجود المجتمع السياسي يوجد وضعاً فكرياً لا يتلائم بصورة دائمة مع شكل الحكم المطلق : طالما ان الحكم شرع لخدمة المجتمع وجب ان يكون لهذا رأي فيه ، لان يمارس من قبل شخص واحد . فاذا تملك الحاكم في تفكيره عن السير مع التفكير العام جرفته التيار . وهكذا كانت الثورة الفرنسية الكبرى فاعلنت حقوق الانسان والحكم الشعبي وطاح رأس الملك لويس السادس عشر . في انكسرت : تطور النظام الاقطاعي في اتجاه آخر . ففي النزاع على السلطة بين الملك والامراء الاقطاعيين تحالف هؤلاء مع الشعب لتحديد سلطة الملك ، لا عن طريق استقلالهم عنه في اقطاعياتهم ، بل عن طريق مشاركته في ممارسة السلطة المركزية . وقد كان الملوك منذ القرن الحادي عشر من اصل نورماندي ولقنهم افرنسية وقد لبثت كذلك مدة طويلة

ثم نشأت اللغة الانكليزية وهي مزيج من الجرمانية والفرنسية ونشأ معها شعور الشعب بقوميته الخاصة . ومنذ القرن الثالث عشر حمل الامراء الانكليز ملكهم على توقيع الصك الكبير (عام ١٢١٥) الذي تعهد به باستشارة مجلس مؤلف من النبلاء والرهبان في كثير من الامور قبل اقرارها وتنفيذها . وقد كان قبل ذلك من تقاليد النظام الاقطاعي ان يستشير الملك الامراء الاقطاعيين في الشؤون الهامة ولكنه لم يكن مجبرا على ذلك ولم يكن الامر منظما بقاعدة ثابتة . واراد النبلاء بعد حصولهم على الصك الكبير ان يزيدوا مجلسهم قوة ونفوذاً امام الملك فطلبوا ان ترسل المدن ايضاً ، اي جماهير الشعب ، ممثلين لها يشتركون في مناقشات المجلس وفي قراراته . وعندما تم ذلك أنفقوا ان يجتمعوا مع ممثلي المدن واجتمعوا في مكان خاص لوحدتهم ، فاجتمع ممثلوا الشعب في مكان آخر واصبح هنالك مجلسان : مجلس اللوردات ومجلس العوام . وتطور النظام تدريجياً فأقر مبدأ « ان لا ضريبة بلا قانون » وان لا قانون الا ما يوافق عليه الشعب بواسطة ممثليه . واستمر التطور حتى تقلصت سلطة الملك واصبحت اسمية ونشأ اسلوب النظام النيابي القائم على اساس فصل السلطات ومراقبتها لبعضها بعضاً والمسئولية السياسية للوزراء .

وهكذا تكونت الدولة الانكليزية واستحال الحكم الشخصي الى حكم قانوني مع احتفاظه بالاشكال القديمة . فالحكومة حكومة صاحب الجلالة والاسطول اسطوله الخ . . ولكن الواقع ان الشعب الانكليزي يحكم نفسه بنفسه في مؤسسة حقوقية تعمل لتحقيق اهداف المجتمع البريطاني وغاياته . فادراك الشعب الانكليزي لكيانه ولمعاني السلطة واهدافها ، واشتراكه في توجيهها كان حقيقة راهنة منذ قرون طويلة .

في المانيا والعالم الجرمانى عامة انتهى النظام الاقطاعي لا الى تحقيق الوحدة الجرمانية بل لتكوين عدد من الملكيات والامارات المستقلة على انقاضه . وربما كان قيام الامبراطورية الرومانية الجرمانية

سببا من اسباب تأخر نشوء الفكرة القومية الالمانية . فالامبرطورية المذكورة اسسها شارلمان عندما توجه البابا امبراطورا باعتباره خليفة القيصرية الرومان ورئيسا زمنيا للعالم المسيحي ، كما كان البابا رئيسا روحيا له . ثم انتقل التاج الامبراطوري الى الامراء الالمان من « ساكس » ثم الى آل هابسبورغ النمساويين . فهذه الامبرطورية التي كانت تشمل شعوبا شتى عدا العنصر الجرمانى انما بنيت على اساس غير قومى ، اذ كان هدفها ايجاد وحدة دينية (مسيحية) وجغرافية (الامم الاوربية) وتاريخية (التقاليد الرومانية) . ولكن هذه الوحدة لم تتحقق رغم جهود الاباطرة وحروبهم المستمرة . ومن ناحية اخرى ان هذه الامبرطورية الجامعة احتومت استقلال الملوك والامراء التابعين لها ، المعترفين بسيادتها وكان نفوذها يشتد او يضعف تبعا لنجاح الامبراطور فى اعماله الحربية او السياسية . فاذا كان من اهم عوامل نشوء القومية الفرنسية نضال ملوك فرنسا ضد الامبرطورية تأكيداً لاستقلالهم عنها ، فالقومية الجرمانية لم تظهر بسبب انضواء الجرمان تحت لواء امبرطورية لا قومية تجمعهم مع اقوام اخرى على اسس واهية . وبعبارة اخرى كانت مخدرا لهم شأن الجامعة العربية فى يومنا هذا او الجامعة العثمانية البائدة . وجاء الاصلاح الدينى (البروتستانتية) ففرق ايضا بين الامة الالمانية من ناحية الدين وشغل الامراء والشعوب بالحروب الدينية وبالحروب الاخرى التي اشعلت نارها الدساس والمخالفات الاجنبية او اطاع امراء وملوك الجرمان . فتكونت قوميات محلية فى كل منها .

الا ان الامارة الالمانية التي كانت مكلفة بالدفاع عن التخوم الشرقية للعالم الجرمانى المسيحي ضد الشعوب السلافية والتي كانت تدعى « كتيبة براند بورغ » استطاعت تأسيس ملكية قوية منذ القرن الخامس عشر . ثم ازدادت توسعا واهمية مع الزمن واصبحت المملكة البروسية . لقد كان ملوكها واتباعهم شديدي المراس فى الحرب مبالين للطاعة والنظام ولتقديس

الحُصَال للشخصية كالشجاعة وحب الواجب ، فوسعوا حدود بلادهم بفتوحاتهم ضد البولونيين والنمساويين . ولم تلبث بروسيا ان اصبحت من الدول الاوروبية الهامة . ولاشك ان الحروب المستمرة التي قامت بها لتثبيت كيائها وتوسيع اراضيها من جهة والتقدم الفكري والاجتماعي في اوربا عامة ، ونفوذ فكرة الحقوق تدريجيا الى النفوس من جهة اخرى ، جعل منها دولة ذات مؤسسات ثابتة واهداف عامة تحترم فيها المبادئ والمؤسسات ، لاملكا شخصا لآل « هوهنزولرن » . يدل على ذلك مغزى حادثة الملك فريدريك الكبير مع الطحان ، سواء كانت حقيقة او اسطورة : بنى الملك قصره العظيم « سان موسي » في ضواحي برلين ، وكان في جواره طاحونة ترعجه بضجيجها المتواصل . فاراد الملك شراءها لهدمها فابى الطحان رغم الثمن المغربي . فلما غضب الملك وهدد باستملاكها قسرا اجابه الطحان : ولكن في برلين قضاة . لقد كان الطحان ، اي الشعب البروسي ، يعتقد منذ القرن الثامن عشر ان حقوقه محفوظة بقوانين وقضاة ، وان سلطة القضاء تعلو على كل شيء سواها حتى على سلطة الملك المطلقة .

والحادث الكبير الذي ساعد على تكوين الشعور القومي الالماني هو الاجتياح النابوليوني . فان سيطرة نابليون على العالم الجرمانى والسياسة التي اتبعها هنالك من تمزيق وتفريق كوتت في الشعب الالماني شعورا قوميا متجدا ضد هذا الفاتح الاجنبي ، وقوت فيه عاطفة الوحدة والتضامن . وبعد غياب نابليون عن المسرح ازداد التنبيه السياسي في اوربا عامة . ولم تكن ثمة حاجة لثورة الشعوب الالمانية والشعب البروسي على ملوكه وامرائه لنوال الحريات السياسية واشتراك الشعب في الحكم ، كما جرى في فرنسا ، بل حصل ذلك بتفاهم الحكام مع شعوبهم نتيجة للتطور الفكري العام . ففتح ملك بروسيا عام ١٨٥٠ شعبه دستورا يتضمن النظام البرلماني معدلا بعض التعديل . وكانت سبقه الى ذلك اكثر الامراء الالمان منذ عام ١٨٤٨ . ولم تلبث الوحدة الالمانية ان تحققت

عام ١٨٧١ بشكل دولة اتحادية ، على اثر الحرب الالمانية الفرنسية .
فالشعب الالمانى اقام دولا ، لانه شارك بانشاءا ببذل دمانه كشعب
حر ، وان كان ينزع بصورة عامة الى الاعتماد على القادة المتصفين بصفات
سامية ، مما سبب له كثيرا من الكوارث .

عوامل التطور التاريخي في اوربا

لا يمكن حصر العوامل التي اوت الى تطور الاوضاع السياسية في اوربا ،
فمنها ما قد يرجع الى صفات عنصرية او الى احداث تاريخية او عناصر
معنوية ، ولكن نجتزء منها ما كان متصلا مباشرة بناحية الحكم .
لقد تمتعت اكثر الدول الاوربية الغربية في العصور الاخيرة باستقرار
نسبي دام قرونا ، فسمح هذا الاستقرار بالتطور التدريجي للمؤسسات .
يبدو غريبا ان نذكر الاستقرار النسبي ، في حين ان الحروب والثورات
لم تنقطع في اوربا . ولكننا نقصد به ان كيان الدول في انكاثا وفرنسا
وسويسرا والنمسا والمكيات والامارات الالمانية المتخ . بقي بضعة قرون
سليما لم تقض عليه الهزات المتتابة ، ولم تمس في الغالب جوهره الداخلي .
وهناك بعض العوامل التي ساعدت على هذا الاستقرار وعلى تطور
المجتمعات المذكورة من نظام الزعامة الشخصية الى نظام الدولة والحكم
الشعبي يمكن ان نذكر منها خمسة :

١ - الفكرة القومية ٢ - فكرة المشروعية والقانون ٣ - انفصال السلطة
الزمنية عن الدينية ٤ - الطبقة الارستقراطية ٥ - النهضة الفكرية .

١ - الفكرة القومية : نشأت الفكرة القومية ونمت في الشعوب
الاوربية بتأثير عوامل متنوعة ذكرنا بعضها . والفكرة القومية تجعل
الكيان السياسي ملكا للمجتمع لا لشخص من الاشخاص ، فهي لا تأتلف
مع نظام الحكم الشخصي . وتطور الحكم نحو نظام الدولة نتيجة محتمة
من نتائج نشوء الفكرة القومية ونموها . فتى شعر المجتمع ان علة وجود
النظام السياسي هي حفظ الكيان القومي ، لم يبق مناص من اخضاع ذلك النظام

لقواعد تضمن سيره نحو تأمين الغاية القومية ، بصرف النظر عن شخصية القائم على الامر . وتكون آئذ عناصر الدولة وشروطها قد تحققت .

٢ - فكرة المشروعية : لقد كانت فكرة المشروعية في تولي الحكم قوية جدا في اوربا منذ نهاية القرون الوسطى بما يدل على ان روح الزعامة الشخصية كانت آخذة في الزوال لتحل محلها فكرة الدولة الحقوقية . فالملك يتمتع بحق الملك ولو كان صيبا او عاجزا او خاملا ، لان فساد الحكم اقل بلاء واخف شرا من زواله واضمحلاله في الفوضى وفي المنازعات التي تجري حوله . والمثل كائن في عرف الناس في عائلة مالكة امترج تاريخها بتاريخ الامة ، تمارسه وفقا لقواعد مقررة للوراثة ، وليس لغيرها ان تدعيه وليس لها نفسها ان تبدل في اسسه . وقد يؤول العرش بطريق الوراثة او الزواج لاجنبي (كما جرى مرارا في انكلترا وهولندا اللتان تسمحان بوراثنة الاناث للعرش) فيقبل به الشعب ويمنحه ولاءه عملا بمبدأ المشروعية وبروح القانون ، بينما لا يقوى وطني عظيم مهما بلغت منزلته الشعبية او الارستقراطية ان ينازعه عليه . ان مبدأ المشروعية هذا كان العامل الاقوى في استقرار النظام قرونا طويلة وفي القضاء على المغامرات السياسية التي هدمت الدول الشرقية . والمشروعية ليست الا التمسك بقاعدة ثابتة ، فلا تنشأ الا عن انتشار الفكرة الحقوقية وفقودها الى نفوس الجماهير . ويمكن ان تنص القاعدة المذكورة على المبدأ الملكي او الجمهوري ، كما يمكن ان يتبدل هذا المبدأ فتقوم الجمهورية مكان الملكية ولكن الاساس لا يتغير ، وهو ان يكون تولى الحكم مستندا على مبدأ حقوقي يقبله المجتمع في دور من ادوار حياته ويدافع عنه ، لا ان يكون نتيجة مغامرة وقتية لفرد او جماعة .

٣ - انفصال السلطة الزمنية عن الدينية . - لقد كانت في اوربا منذ البداية سلطتان : السلطة الدينية التي يرأسها البابا والسلطة الزمنية التي يمارسها ملك او امير . والاولى كالثانية منظمة تنظيميا تاما وموجودة في كل مكان

في كل مكان ، منذ البابا والكرادلة وامراء الكنيسة حتى الاساقفة واصغر
 الرهبان في القرى النائية . وقد جرت محاولات شتى في اوقات مختلفة
 لجمع السلطين تحت رئاسة البابا او الامبراطور ولكنها لم تجدد ولم
 تثمر . وكثيراً ما كانت السلطان متحالفين في الظاهر توازان بعضها
 بعضاً وتستمدان القوة والنفوذ ، ولكنها كانتا في الحقيقة تتنازعان هذا
 النفوذ في اكثر الاحيان فتحدان عملياً من سلطة بعضها بعضاً . فكان
 في ذلك ضماناً نسبياً لحرية الناس وملجأ من تعسف احدهن وتجاوزها على
 الفرد وحقوقه ، وفقاً لقاعدة (منتسكيو) القائلة بان السلطة تحد السلطة .
 فالسلطة الدينية بما لها من نفوذ كبير على عقول الجماهير كانت احياناً تقود
 تفكيرهم حتى في النواحي الدستورية وقضايا الحكم باعلانها المبادئ الدينية
 المتعلقة بها ، وبمؤلفات الكتاب الدينيين (وهم اول من بحث في حقوق الشعب
 والسلطة العامة) وبالتوجيه الديني في الكنائس . وقد كانت الكنيسة تتمتع
 بسلح قوي جداً تستعمله ضد الحكم عند الحاجة وهو حق الحرمان .
 ومن جهة اخرى ان السلطة الزمنية كثيراً ما كانت تحاول الكفاح ضد
 سلطة الكنيسة جهراً او سراً . فكانت تحاول استبدال العاطفة الدينية
 بالعاطفة القومية لدى الجماهير لمقاومة نفوذ الكنيسة . وقد كان هذا النزاع
 الخفي على السلطة من جملة العوامل التي ادت الى اضعاف قدسية شخص
 الحاكم وسلطانه على النفوس والى تذبذب الادراك السياسي وانطلاق الفكر ، ثم الى
 التطور التدريجي نحو الحكم الحقوقي ومفهوم الدولة الحديث .

٤ - الطبقة الارستقراطية . - ان تشكل طبقة ارستقراطية على انقاض
 النظام الاقطاعي كان من جملة العوامل المساعدة للنشاط الاجتماعي والسياسة .
 فالجماهير تبقى بعيدة عن تفهم الشؤون العامة وعن الاهتمام بها ، وترضى
 بما قسم الله لها صابرة ، او تثور للتدمير ، الا اذا بلغت درجة كبرى
 من الوعي والرقى الفكري والاجتماعي ، الامر الذي لم تبلغه الا في العهود
 الاخيرة وفي بعض البلدان فقط ، او اذا توسطت بين الحكم وبينها طبقة خاصة ،

Aristocrats represent most educated
class - responsible for dev. of thought -
intellectuals + scientific.

هي الطبقة الارستقراطية . وقد كانت هذه في اوربا بالوقت نفسه الطبقة
المتنورة لحيازتها الاسباب والوسائل المادية اللازمة لتنمية الفكر والعقل
والمعلومات . وان ما يميز هذه الطبقة عن غيرها هو ما كانت تفرضه مبدئياً
على نفسها من واجبات معنوية كالتمسك بالشرف والوطنية والنضحية في سبيلها .
في الظاهر كانت هذه الطبقة حليفة الحاكم في استئثار الجماهير . ولكن
كان من مصلحتها ايجاد نوع من التوازن بين الملوك والشعوب ، لان
استئثار نفرذ الحاكم وسلطانه يخيفها بدرجة ما يزعجها استئثار سلطان
الجماهير . ولذلك فهي قادت في كثير من الظروف الحركات الفكرية
والسياسية والاجتماعية ضد السلطان المطلق فكانت اطاراً لازماً للشعب ،
وكثيراً ما كبحت جماح الحكم سواء في اثينا او رومية او في اوربا القديمة،
وكانت عاملاً من عوامل التنبيه الشعبي . وعندما تطفئ هذه الطبقة
الارستقراطية وتستبد في الامور يؤدي ذلك غالباً الى تقارب بين الحاكم
والشعب للحد من طغيانها . وعلى ذلك فهي عنصر توازن يؤدي فقده
الى جعل الشعب الذي يتساوى افراده بالامكانيات الفكرية والمادية
والذي لم يتمكن بعد من تنظيم صفوفه وجهوده بمجموعة متخاذة لقيادة
ها . ومن البديهي ان الطبقة الارستقراطية التي تشير اليها هي تلك التي
تتمتع زمناً طويلاً بوضع اجتماعي خاص يمنحها بعض الحقوق ويفرض
عليها واجبات متعددة ، لازمة المفاهيم الذين يظهرون فرداً على المسرح
ثم يخفون اذا افل نجمهم . ان كل هذا يعود للماضي اما اليوم
فلا احزاب السياسية المنظمة في البلاد المتقدمة تقوم بهذا الدور .

٥ - النهضة الفكرية - ان العقل الاوربي اتجه منذ نهاية القرون
الوسطى اتجاهاً واقعياً . ونشأت طائفة كبرى من الفلاسفة والمفكرين
الذين قادوا الحركة الفكرية نحو المحسوس ونحو التحليل الواقعي للامور ،
وابعدوها عن الاوهام والخرافات والتحيز ، وبصورة خاصة جعلوا
الانسان والعقل الانساني محور التفكير والبحث وهدفها الاسمي ، وبينوا

قيمة المجتمع وضرورة التضامن والتعاون للوصول الى الغايات الاجتماعية والانسانية . واذا ادرك الانسان قيمته وادرك معنى المجتمع واهدافه اصبح حراً وعجزت القوة عن استعباده وسار في سبيل المثل العليا حسبما تتراءى له في الزمان وفي المكان .

وربما يضاف الى هذه العوامل ان في طبيعة الانسان الغربي نزعة الى التنظيم والعمل المشترك والايمان به والاعتماد على نتائجه اكثر مما لدى الشرقي الذي يعتمد في الدرجة الاولى على جهوده الفردية .

مما لا يخفى ان التعاون والتضامن هما

الركن الاساسي للمجتمع الحديث

الدولة في الاسلام

نشوء السلطة، مبادئ الحقوق العامة، النواقص الاساسية في بنية الدولة
العناصر الاجنبية وعوامل الانحطاط

عندما بزغ فجر الاسلام كان النظام السائد في مكة والجزيرة العربية هو النظام القبلي. ومن أبرز صفاته فقدان السلطة العامة، واستقلال الفرد في اعماله وفي حل خلافاته مع الآخرين وفقا للقواعد العرفية، على ان يتولى تنفيذها بنفسه او بمساعدة ذوي النفوذ من الزعماء ورؤساء الافخاذ.

وقد جاء الاسلام بشريعة سماوية كاملة تناولت شؤون العبادات، اي علاقات الانسان مع ربه، والحقوق المدنية، والتوجيه الاخلاقي. اما من حيث النظام السياسي فان الاسلام انتهى منذ سنة الهجرة الى حدث عظيم لم تشرفه الجزيرة العربية قبلا، وهو ايجاد السلطة العامة وخضوع الناس لها. وقد تم ذلك بصورة طبيعية ومارس الرسول عليه الصلاة والسلام السلطة بكافة معانيها: كان ينقل نصوص التشريع السماوي ويضيف اليه بأقواله وبأعماله ما يحتاج اليه المسلمون من الشروح والتفاصيل، ويقضي بين الناس وينفذ القصاص والعقوبات، ويقود الجيوش او ينصب قوادها، ويختار الملوك والامراء غير المسلمين ويعقد معهم المعاهدات، وبعبارة واحدة تكونت السلطة العامة باوجهها التشريعية والتنفيذية والقضائية ممثلة كلها بشخص الرسول.

وتقوم هذه السلطة على بعض المبادئ العامة، منها ما نص عليه في المصادر الشرعية ومنها ما كان مستتبجا من روح الدعوة الجديدة ومن غاياتها العليا. واهم هذه المبادئ المساواة التامة بين المسلمين، وان الامر

شورى بينهم ، وان الحاكم راع مسؤول عن رعيته . اما انتخاب الخليفة
لمدى الحياة فلم يكن مبدأ منصوصا عليه ولكنه الاسلوب الوحيد الذي
وجده المسلمون عند وفاة الرسول لانه لم يكن لديهم اسلوب آخر طالما
ان الرسول لم يعلن مبدأ الوراثة ولم يوص بأحد .

فالمساواة تشمل كافة المسلمين من حيث الطبقة : الامير او الزعيم
ينساوى بالحقوق والواجبات مع اصغر راع في البداية كما ان العربي
ينساوى في ذلك مع اي مسلم آخر . والامر شورى بين المسلمين ،
فلا ينبغي ان يختص بالسلطة فرد يمارسها حسب مشيئته بل عليه ان
يشرك غيره بالرأي ان لم يكن بسلطان الامر والنهي . واما مسؤولية
الخليفة عن اعماله امام المسلمين فقد كانت من المبادئ المستنتجة من واجباته
نحوهم ، وقد اقرها الخليفة عمر رضي الله عنه حين خطب فقال : اذا
ظلمت فقوموني ، فأجابه اعرابي : نعم سنقوم اعوجاجك بحد السيف . كما
جعل ابو بكر وعمر طاعة المسلمين لهم مشروطة بتنفيذهم الشريعة الاسلامية
وسيرهم على سنة الرسول وتأمينهم العدل بين المسلمين .

ان النظام السياسي الذي يقوم على هذه الاسس هو نظام الدولة بمعناها
الحديث . فالمساواة بين الافراد وما تنضنه من ضرورة تأمين العدل فيما بينهم
وواجب الحرص على حقوق المسلمين والسهر على مصالحهم العامة والخاصة
يبعد فكرة الزعامة الشخصية لانه يخضع الحاكم لواجبات معينة . فاذا
اخذ بها كان مسؤولا امام المجتمع . والغاية من ايجاد السلطة نفسها انما
هي اقرار الشرع باوامره ونواهيه ، وتسيير امور المسلمين . وهذه هي غايات
عامة للمجتمع للشخص الحاكم ، فهو ليس الا قيا على السلطة لاما لكزامها لصالحه .
فالمبادئ العامة التي استست عليها دولة الاسلام في البدء كانت متقدمة
جدا على روح العصر الذي ما كان يعرف من اصول الحكم ، باستثناء اليونان
وروميه ، الا نظام الزعامة ولو اتخذت شكل ملك ضخم . وهذه المبادئ قائل
تلك التي انتهى اليها التطور الفكري بعد عشرة قرون .

الزعماء
من الحكام
المسلمين
المساواة

not proscribed many aspects of law
+ government but left definition
of Constitution + legal gov. up to
Muslims, govts

هذا فيما يتعلق بفكرة الدولة . أما اصول الحكم بتفاصيله ، الذي تمثل
به تلك الفكرة ، فيبدو ان الشريعة الاسلامية لم تتعرض له ، فلم
تبحث في كيفية تنظيم السلطة العامة وفي شرائطها وفي كيفية ممارستها .
وبعبارة اخرى ان الشريعة الاسلامية قررت كافة نواحي الحقوق الخامة
وقررت المبادئ الاصلية للحكم واستعمال السلطة ، ولكنها تركت الحقوق
العامة الدستورية للمسلمين انفسهم يقرونها كما يشاؤون . فكان في ذلك
حكمة بالغة ونظرة بعيدة . ذلك لان السلطة العامة اذا شرعت لصالح
المجتمع ، فلا بد ان تؤخذ بنظر الاعتبار ، في تنظيمها وتحديد اشكالها ،
طبائع المجتمع وعاداته وقابلياته . وهذه تختلف باختلاف الشعوب الاسلامية
كما انها تتطور لدى كل منها باستمرار تبعاً لتطورها الفكري والاجتماعي
والسياسي . فعلى المجتمع الاسلامي ، وبالأصح على كل من الشعوب الاسلامية ،
ان يضع اذن نظمه السياسية وفق حاجته وتبعاً لتطوراته ، مع احترامه
للمبادئ العامة التي اكتنفت الشريعة الاسلامية بإيرادها كالمساواة والشورى
ومسؤولية الحكم وتأمين العدل ، تاركة شكل الحكم واصوله لسيوران
مع التطور العام .

الا ان العبء ، عبء ايجاد نظام ثابت للدولة الناشئة ، كان ثقيلاً .
فالعرب ما عرفوا دولة في بلادهم قبل الاسلام ، ولا مارسوا السلطة والنظام
فكان لابد من الوقت لانشاء نظام الدولة بشكل تدريجي .
وقد سار الخليفة الاول ابو بكر رضي الله عنه على المبادئ المذكورة
اعلاه في ادارة الحكم بحذاقها وباخلاص منقطع النظير . فميز بين صفتيه :
صفته كفرد عادي ، لا يمتاز بشيء على اي فرد من افراد المسلمين بحقوقه
الخاصة التي يتساوى فيها مع غيره ، وبأمواله الخاصة . وصفته كخليفة
له حق الرعاية على المسلمين وحق ادارة اموالهم العامة وتدبير شؤونهم
وممارسة السلطة بعزم وحزم كفيين بتحقيق رسالة الاسلام . وسار الخليفة
الثاني عمر رضي الله عنه على السيرة نفسها . وكان ذا فكرة تنظيمية

فمكلف على تنظيم الوضع السياسي والمالي والاداري الناشئ عن الفتوحات الكبرى . ولا شك انه كان يفكر كثيرا بالقضية الاولى من قضايا تنظيم هذه الدولة الناشئة ، وهي قضية الخلافة وانتقالها . وربما كان يفكر بالقضية الثانية ، قضية الشورى ، واعطائها شكلا ثابتا ودائما . فلما طعن واشرف على الموت اوصى بأسلوب جديد لانتخاب الخليفة ، لا بخليفة بعينه . وهذا الاسلوب هو عبارة عن اختيار مجلس مؤلف من ستة اشخاص او سبعة من كبار المسلمين يعهد اليهم باختيار خليفة من بينهم بعد التشاور . ان هذا يتضمن نواة اسلوب حقوقي جديد بأن يكون اساسا لمبدأ المشروعية ، فتحل القضية الاساسية الاولى في تنظيم الدولة . واذا ترجمنا هذا الاسلوب بلغة الحقوق الحديثة او اللغة التي كان يستعملها اليونان والرومان كان مآله : ان انتخاب رئيس الدولة يناط بمجلس خاص مؤلف من وجوه الامة يعينهم الرئيس الراحل بحال حياته . واذا تطور هذا الاسلوب مع الزمن وتكامل ، ربما اصبح عدد اعضاء هذا المجلس ثلاثين او اربعين بدلا من سبعة ، واشترطت فيهم بعض الصفات الخاصة من السن والنزاهة والبلاء السابق في سبيل المجتمع الاسلامي ، واصبحوا مجلسا دائما لمدى الحياة ، اذا توفي احدهم عين الخليفة او المجلس نفسه عضوا جديدا بدلا عنه . وربما تطورت ايضا سلطانه واعماله فدخل في عدادها ، عدا انتخاب الخليفة ، تقديم الشورى للخليفة القائم على الامر ومراقبة تصرفاته . فيستحيل اذن الى مجلس رسمي للدولة ذي سلطة حقيقية ، يقوم بجانب الخليفة . وهكذا يصبح الامر شوري بين المسلمين ، ويكون الخليفة منتخبا من اهل الحل والعقد منهم ، ويكون مسؤولا عن اعماله ، يقومونه اذا اعوج ، اي يخلعونه اذا اساء التصرف .

ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، وانقرض عقد المجلس الذي انتخبه عمر منذ ارتقى عثمان للخلافة ، واعتبر الحادث عرضيا لا قاعدة من قواعد

الفقه الدستوري في الدولة . ويخالف ان فكرة الدولة نفسها تطورت بعد وفاة عمر رضي الله عنه لا الى ناحية تنظيمها وفقا للمبادئ التي ذكرناها بل الى الجهة المعاكسة تماما ، فيما عدا فترات قليلة اشرف خلالها على الامر خلفاء كانوا متأثرين شخصيا بالمبادئ الاساسية التي سار عليها الشيطان . وبعبارة اخرى تطورت اوضاع الخلافة بالرجوع الى نظام الزعامة فكانت الرعية تنعم او تشقى تبعا لحصال الخليفة الشخصية . فعثمان بن عفان رضي الله عنه كان من المسلمين الاولين ومن اصحاب الرسول وقرابته ، وكان حائزا على صفات الصلاح والتقوى من الناحية الشخصية النفسية . ولكن يبدو ان عقيدته في الحكم ونظره اليه يخالفان رأي وعقيدة سابقيه ، ولا يختلفان بصورة اجمالية عن الرأي الشائع في ذلك العصر في صدد الحكم والحكام . فكان يعتقد ان الخلافة تنسحب له مثلا حق التصرف باموال الدولة كيف يشاء . قال حين شكوا الناس من اعطيته لبعض اقاربه واصحابه : « فَضَّلَ فَضَّلٌ » من مال فمالي لا اصنع في الفضل ما اريد ؟ فلم كنت اماما ؟ ، وقال حين انتقده بعض الناس لاختذه حليا من بيت المال واعطائها لزوجته « لناخذن حاجتنا من هذا الفيه وان رغمت انوف اقوام » . فاجابه عمار بن ياسر : اشهد الله ان اتقي اول راغم . ومن جهة ثانية اذا صح ما نقله المؤرخون فان عثمان بن عفان ما كان يعتقد بان علي الخليفة ان يقدم حسابا لغير الله تعالى ، بل انه كان يرى ان الخلافة لم تنتقل اليه برأي وارادة اهل الحل والعقد من المسلمين فقط بل هي منحة من الله اليه . فقد قال يوم طلب منه الثأرون خلع نفسه من الخلافة : (ما كنت لاخلع قميصا قصنيه الله عز وجل) وقال ايضا لبعض اصحابه (لئن اقدم فقترب عنقي احب الي من ان اتزع سربالا سربلنيه الله تعالى) . ان هذا الكلام شبيه بما كان يصرح به ملوك فرنسا في اواخر القرن السادس عشر تثبيتا لمبدأ اعتلائهم العرش (بالحق الالهي) فقد كانوا يقولون بأنهم ملوك بارادة الله فهم ليسوا مسؤولين

الا امامه . وهكذا كان عثمان بن عفان يعتقد ان الله قمه الخلافة
 فليس له ان ينزعها عن نفسه ، وان الله يحاسبه يوم القيامة على اعماله
 خيرا بخير وشرأ بشر . وعلى ذلك فلم تعد الخلافة بيعة من المسلمين بل منحة من
 الله ، ولم يعد الخليفة مسؤولا امام الذين بايعوه بل هو مطلق اليد بالتصرف
 في شؤون الاسلام الا بما يخالف نصوص الشرع في الحقوق الخاصة (لان
 الحقوق العامة لم توجد بعد) فهذه امرها لله في يوم الحساب .
 اذا كان عثمان بن عفان ، الخليفة الثالث ومن السابقين الاولين في الاسلام يقول
 بذلك ويرسم هذه السنة في الحكم فكيف يتاح لمن بعده ان ينظموا
 الدولة على المبادئ التي استت عليها في البداية ؟

لقد كان علي بن ابي طالب رضي الله عنه خليفا بان يرجع الامور الى
 نصابها حينما صار الامر اليه . ولكن الفتنة كانت قد وقعت بقتل عثمان
 وتخللت خلافة علي بن ابي طالب القصيرة الحروب والفتن الداخلية فشغل
 بها ردحا من الزمن حتى قتل اغتيالا ، ثم صار الامر لبني امية . فأسسوا
 ملكا قائما على مبدأ الزعامة الشخصية .

لقد كان يتنازع العرب عاملان : المبادئ السامية التي جاء بها الاسلام
 فيما يتعلق بفكرة الدولة وحقوق الخلافة وواجباتها ، وعامل التقاليد الفرسية
 التي يعرفها العرب فلم يروا في الخلافة الا زعامة شخصية تتيج لصاحبها حق
 التصرف بشؤون الدولة حسبما يريد . وقد لا يتنافى ذلك مع التقوى
 الدينية ، فيعتقد عثمان بن عفان مخلصا ان صلاحه وتقواه في حياته الخاصة
 ترضي ربه وترضي ضميره في حين ان سيرته في تدبير الامور تتبع الفكرة التي كونها
 لنفسه عن الخلافة . وهذه الخلافة اذا كانت تستند ظاهريا على البيعة التي
 تعبر بنظره عن الارادة الالهية ، فلها عمليا اساس آخر ايضا هو العصبية القبلية .
 فقد قال في خطبة له نقلها الطبري عندما اشتدت الشكوى من تصرفاته :
 (اما والله لانا اعز نفرا واقرب ناصرا واكثر عددا ، ان قلت لهم أي
 الي .) فهو يتحدى المعارضين بما يتمتع به من عصبية عائلية ، ويطلب

ما ساءه ليله
 ساءه ليله

اليهم الكف عن النقد والقبول بحكمه والا فانه يملك من الاقارب والانصار المرتبطين به بالعصية العائلية ما يمكنه من اخضاعهم .

اما الشعب الاسلامي ، وخاصة الصحابة الذين عاصروا النبي عليه الصلاة والسلام فقد كانوا يرون في الخلافة رأي ابي بكر وعمر . الا انهم فرقهم فيما بعد آراؤهم المختلفة في الاشخاص وربما بعض العصيات . ولو طال امد عمر الذي كان قد تخلص تماما من الفكرة الشخصية لتمكن ، بالاشتراك مع المسلمين الاولين ، من اعطاء الدولة الاسلامية نظاما ديمقراطيا ثابتا ينقذها من النزعة الشخصية . وان بعض الآراء التي كان يبدئها بعض المسلمين في عهد عثمان تدل على وعي كامل وعلى رغبة في تطوير المؤسسة الجديدة نحو اسس ثابتة من الحكم الشعبي المنظم . من ذلك ان اباذر الغفاري كان يرى : (انه لا ينبغي لمن ادى الزكاة ان يقنع حتى يطعم الجائع ويعطى السائل ويبر الجيران .) وبعبارة اخرى ان اباذر كان ينادي بحق دافعي الضرائب (او الزكاة) بمراقبة كيفية صرفها ، ويؤكد انهم لا يؤدون واجبهم الديني بمجرد الدفع بل ان عليهم ولهم ان يعرفوا مصير الاموال المدفوعة . ان هذا ، اذا ترجم ايضا بلغة الحقوق الحديثة يعني طلب المراقبة الشعبية على اموال الدولة ، وهو نفس الطلب الذي كان اول مطلب دستوري قدمته الشعوب الاوربية بعد ذلك بعشرة قرون لأقرار حق المجالس النيابية في مراقبة موازنة الواردات والنفقات .

ان الزكاة هي الضريبة التي يدفعها المسلمون . اما تلك التي يدفعها الزميون فتسمى الجزية ، وقد كانت تعتبر اشتراكا منهم في نفقات الدفاع والامن . وقد حدث ان خالد بن الوليد فتح حمص وتناول الجزية من اهلها الزميين ، ثم اضطر لدواع حربية للانسحاب منها . فاعاد الجزية لهم لانه لم يستطع القيام بالواجبات التي تفرضها عليه جبايتها منهم وهي ضمان أمنهم الخارجي والداخلي .

ان لفني ذلك معني بليغاً ، وبياناً للسو الذي وصلت اليه فكرة الدولة

الاسلام
بأسسها
الاسلام

2

عند المسلمين الاولين وللواجبات المتقابلة بين الحاكم والمحكوم .
 الان هذه النهضة السياسية وهذه النظرة الجديدة لمفهوم الدولة كانت موجودة
 لدى الخلفاء وغالب الصحابة في صدر الاسلام فقط . وكان من شأنها ان
 تسمح بتنظيم الدولة على اسس ثابتة من الديمقراطية الاسلامية . ولكن
 ضيق الوقت الذي مرت به هذه الفترة ، وما شغل به المسلمون
 من امور الفتح ، والفتنة التي وقعت بعد ذلك حالت دون هذا التنظيم
 والسير به ، واطفأت الشعلة الاولى للديمقراطية الاسلامية ، وخاصة بعد
 انقراض الطبقة التي عاصرت النبي وتفهمت روح الاسلام الاولى .
 أما بعد ذلك فقد تغلبت التقاليد الفطرية العربية المبنية على الفكرة
 الشخصية ، وعلى النظر الى كافة الامور خلال الاشخاص ، فاصبحت الخلافة
 ملكا شخصيا . وكف الناس عن التفكير بالمبادئ والقواعد مكتفين بالانتصار
 لخليفة او النعمة عليه تبعا لنظراتهم الشخصية . وهذا النوع من الحكم
 يحمل بنفسه بدون ادنى شك جرثومة الانقراض والاندثار ، رغم نجاحه
 الموقت في مبادئ الفتح ، اذا لم يتطور نحو اقامة اسس حقوقية ثابتة للدولة .
 ولقد تعذرت اقامة هذه الاسس طيلة الخلافتين الاموية والعباسية .
 وبالرغم من ذلك فهما لم يتحولا قاطنا من فكرة الدولة وروحها اسييين : (١) لانها قامت
 في الاصل لخدمة اهداف عامة . (٢) لانها فازت بنوع من الاستقرار بسبب حصر
 الحكم في عائلة واحدة . وانا نذكر فيما يلي بعض النواقص الجوهرية في بنيان
 الدولة الاسلامية والاسباب التي حالت دون تطورها :

مصلحة
الاسلام
الاسلام

١- لقد كانت الفكرة السائدة في الاسلام هي ان صلاح الحكم منوط بشخصية
 الخليفة وبالصفات السامية التي يتمتع بها ، لا بتنظيم اسلوبه والعمل
 على تطورها وفق الحاجة لتضمن تطبيق المبادئ الاسلامية في كل الظروف .
 ان النفس الانسانية مطبوعة على حب الاستمثار والاستثمار عندما تتحقق
 الظروف المواتية . وأي ظرف اشد اغراء من ان تكون شؤون الامة
 موكولة لرجل فرد له حق الطاعة على العباد في حين ان واجباته تحوهم

هي واجبات معنوية لا مؤيد لها غير الضمير والخوف من الله . ان كبار الرجال ، من الناحية الاخلاقية ، خليقون وحدهم بمقاومة هذا الاغراء . فالاعتماد على وجود هذا النوع من نوادر الرجال لادارة الدولة الاسلامية فكرة خاطئة جداً ، وكان لابد من ان تؤدي الى خيبة الامل التي اعترت المسلمين فعلاً منذ وفاة عمر بن الخطاب ، والى ضعف الروح الاسلامية الاولى وما تضمنته من سحر في الاهداف والغايات .

٢ - ومن ناحية اخرى لم تكن في الدولة الاسلامية اية قاعدة حقوقية او عملية لكيفية انتقال الخلافة ، فبقي مبدأ المشروعية مفقوداً فيها . لجأ المسلمون عند وفاة النبي الى البيعة ، وهي نوع من الانتخاب ، لانه لم يكن لديهم اسلوب سواها . ولكنهم لم يحاولوا فيما بعد ايجاد قاعدة ثابتة لانتقاء الخليفة او اسلوباً عملياً لانتخابه ، اذا استثنينا المحاولة التي قام بها عمر . ومن البديهي ان البيعة لم تكن اسلوباً عملياً قابلاً للتطبيق بصورة دائمة . ولم يؤخذ به في الحقيقة الا في انتقاء الخليفة الاول . اما الخليفة الثاني فقد تناول الخلافة بالوصية ثم ايدتها بيعة رضائية ، ولكنها تعتبر شكلية طالما سبقتها وصية ابي بكر . وما هي البيعة ومن اهم اصحاب الحق بها ؟ اهم المسلمون كلهم او اصحاب الحل والعقد منهم ، وكيف يُعرف هؤلاء ، وهل تسرى بيعة فرد من الافراد على نفسه فقط ام انها تلزم الآخرين ؟ فان ذهبنا الى الاولى كانت البيعة عبارة عن عقد شخصي وثنائي بين الفرد والخليفة ، ولا تلزم الطاعة للخليفة الا لمن قام بهذا العقد . وان كانت الثانية اقتضى تحديد الاشخاص الذين تلزم بيعتهم جماهير المسلمين بالطاعة للخليفة . وكيف يمارس حق الانتخاب ؟ لم يحدد شيء من ذلك كله . وطالما ليس هنالك اسلوب مقرر لانتقال الخلافة ، فهي ملك للاقوى والاكثر حميلة ، وليس ثمة مشروعية ، ولا بد من ان تفقد الدولة العنصر الاساسي من عناصر استقرار الحكم ودوامه .

عندما كانت دار الاسلام عبارة عن بقعة صغيرة تضم مكة والمدينة

وبعض القبائل كانت القضية سهلة الحل من الناحية العملية . اذ كان العدد المحدود من صحابة الرسول من المهاجرين والانصار معتبرين بطبيعة الحال اهل الحل والعقد ، وبالاصلاح الحديث الطبقة الارستقراطية في المجتمع الاسلامي . وكان من الممكن ممارسة اسلوب البيعة من قبل هذا العدد المحدود ، يجتمع في مكان واحد ولكن عندما انقرضت تلك الطبقة الخاصة المكونة من اصحاب الرسول او تفرقت آراؤها لتغلب النظرات الشخصية على معظم افرادها ، وعندما شملت دار الاسلام بلاداً شاسعة وكثر عدد المسلمين ، لم يعد من الممكن عملياً تطبيق مبدأ الانتخاب (او البيعة) بشكل جدي لاسباب جغرافية واجتماعية . ولما كانت قواعد الانتخاب واصحاب الحق فيه مجهولين فلم يعد ثمة قاعدة حقيقية يمكن الرجوع اليها في ايجاد خليفة شرعي . لم يبق مناص في هذه الحالة ، اذ اهمل المسلمون ايجاد تلك القاعدة ، من العودة الى مبدأ الزعامة الشخصية ، فيستولى على الخلافة اقوى الناس نفوذاً واكثرهم انصاراً واشدهم دهاءاً . ولم يكن ما يمنع آنئذ من تعدد الخلفاء نظراً لوسعة الرقعة الاسلامية ، ولان كلا من الطامعين بالخلافة يستطيع الاعتماد على بيعة انصاره . ولم يعد آنئذ للمسلمين بد من ان يصلوا الى احدى نتيجتين : اما تجزئة الدولة بقيام كل زعيم بالامر في منطقة من المناطق واما توحيد الخلافة بالقوة المادية فيقضي اقوى المتنازعين على خصومه ويستقل بها معتمداً على القوة ريثما يأتي غيره فينتزعها منه . اما ان الشعب الاسلامي فهو عاجز عن التمييز بين الخلفاء ومعرفة اهم الخليفة الشرعي الا ما يوحيه لكل فرد منه رأيه الشخصي فيهم ، لانه لا قاعدة يمكن الركون اليها في هذا التمييز ، ماعدا الترجيح الشخصي ، وهذا لا يسرى الا على صاحبه . وهكذا لم يعد للدولة رئيس مشروع . ومنذ قتل عثمان بن عفان كان هنالك خليفتان او اكثر في غالب الاحيان يتنازعان الملك : علي بن ابي طالب ومعاوية بن ابي سفيان ، ثم معاوية والحسن بن علي ، وبعدئذ عبد الملك بن مروان وعبدالله بن الزبير والخلفاء العباسيون والفاطميون والامويون في الاندلس الخ .

الطويل ، وخاصة بعد اقراض الخلافة العباسية في بغداد ، ثرينا بان كل قائد او زعيم وجد بنفسه شيئاً من القوة لا يرى سبباً يمنع من الثورة على القائم بالامر للتحول محله ولو كان عبداً او صعلوكا . ذلك لان سلفه نفسه قد اغتصب الحكم بالقوة . اما الشعب فقد اعتاد ان يشاهد تعاقب الحكام بدون اكثراث . فالحاكم دائم مادامت القوة بيده ولا اثر ، في توليه الحكم ، للحق المشروع بقاعدة حقوقية ثابتة افرتها الامة بضميرها العام . وقد نتج عن ذلك ان الشعب اصبح غريباً عن الحكم ، لا رأي له فيه ولا ثقة بمن يتولاه ، يتنازعه المغامرون فيما بينهم ، وهو ساكن كأن لاشأن له به . وان فقدان الحياة السياسية لدى الشعب ، واقتصارها على منازعات المغامرين فيما بينهم حال دون تطور الاوضاع ودون نشوء المبادئ السياسية في الحكم . فلبثت كما هي احقاباً طويلة وفقد الشعب ، في ظلال الحكم الفردي المغتصب ، مزايا الابداء والرجولة ، ومعاني الحياة الحرة .

٣ - يلوح ان الدولة الاسلامية كانت فاقدة احدى صفات الدول الاساسية وهي ممارستها حق التشريع ووضع القوانين . فلم تنشأ وتتطور فيها اوضاع سياسية او ادارية ثابتة . ويظهر ان المسلمين فهموا من التشريع انه ذو مصدر سماوي فقط ، فلم تنشأ لديهم فكرة القانون بمعناه الفني . واعتبروا ان مهمة الخليفة هي تنفيذ الشرع لا انشاؤه . نعم هنالك قاعدة الاجتهاد والاجماع وهي مصدر من مصادر الشرع . ولكنها استعملت في الحقوق المدنية لا في انشاء الحقوق العامة . كان الخلفاء يتخذون بعض التدابير ذات الصفة التنظيمية ، ويصدرون بصددها الاوامر والنواهي . فقد احدثوا بعض الدوائر الادارية كالدواوين ودوائر الجباية والبريد ومؤسسات لانشاء الطرقات وسبل الماء ، وبعض الوظائف كالوزارات والامارات وكثيراً من الانقلاب الفخمة . ولكن ذلك كله كان يتم بأوامر ادارية تعبر عن الارادة الشخصية الآتية للخليفة او الامير ، لا بقوانين مفروضة على الحاكم والمحكوم . وهي بالتالي لم تحدث اوضاعاً ثابتة للادارة

او السياسة . فكان مقام الوزارة يُلقى اذا غضب الخليفة على الوزير . ان
فكرة القانون باعتباره ينشئ اوضاعاً حقوقية ، دائمة وغير شخصية ، لم تكن
موجودة ، لاعتقاد الناس بأن القاعدة الشرعية (اي الحائز على سلطة
القانون) لا تصدر الا عن مصدر سماوي . في الحقيقة ان « اجماع الامة »
يمكن ان يمثل في قرارات مجلس للشورى او في مرسوم يصدره الخليفة
باعتباره قياً على شؤون المسلمين . ولكن لم يحدث شيء من ذلك ولا نهيات
اسبابه بعد الخلفاء الراشدين ، واعتبر « الاجماع » عائداً للحقوق الخاصة
يقره علماء الفقه . اما الخليفة فيتصرف من الناحية السياسية والادارية ،
بأرواح المسلمين وبأموالهم وبصيرهم بمحض ارادته دون ان يتقيد بأي
مبدأ ثابت . لان فكرة القانون العام والحقوق العامة كانت مفقودة لديه
ولدى الشعب على السواء . ونتيجة لذلك لم توجد اوضاع ثابتة للدولة
على طول العهد ، ولم تتطور عن شكلها الابتدائي الكيفي .

٤ - ان الامة من العناصر الاساسية لتكون الدولة . والامة الاسلامية
نشأت على اسس دينية لا قومية . لاشك ان الدين رابطة قوية ولكنها
تختلف كل الاختلاف عن الرابطة القومية . ولم تستطع الرابطة الدينية
في التاريخ ان تقوم مقام الرابطة القومية في انشاء الدولة الا عند اليهود
حيث يختلط الدين بالقومية في مجتمع مغلق على الاغيار .

فالعلاقة القومية عبارة عن وحدة في الشعور ورغبة في العيش المشترك
وهذا الشعور ينشأ عن ذكريات الماضي وآلامه وعن وحدة التفكير التي
تفنيها وحدة العادات والتقاليد واللغة . فكيف يتم ذلك في شعوب تختلف
في الطبائع والصفات الجنسية وفي العقل والتفكير واللغة ، لكل منها
ماضيها الخاص وامانيه سياسية ؟ ان الدين ما كان يكفي لوحده لجمع
العرب والفرس والترك والكرد والشركس والاروام وعدد آخر من
الشعوب في قومية واحدة وخاصة في برهة قصيرة .

فلو اعتبرت الشعوب الجديدة في الاسلام شعوباً اجنبية تدار بنظام خاص

Religion never brought peoples together - It divided
encourage the growth of a common nationality.
As in Europe where the Christian idea failed
Religion failed in East

لكل منها ، واقتصرت الحياة السياسية في الدولة على العنصر العربي التي
تم استعراؤها ، كما فعل الرومان في بدء عهدهم ، لا يمكن ان تنمو الفكرة
القومية العربية ضمن كيان محدود خاص ، ولربما تحقق بذلك العنصر الاساسي
من عناصر تكون الدول ونموها . ولكن الاسلام جعل الدين وحده
الرابطة السياسية للمجتمع . ان هذا المبدأ كان يمكن تطبيقه بشكل
محالفات او اتحادات بين دول اسلامية ينمو كل منها بنوعه القومي بدلا
من ان تجمع كلها في دولة واحدة . وقد سبق معنا ان كافة المحاولات
التي جرت في اوربا لجمع العالم المسيحي في ظل سلطة واحدة باءت بالفشل .
٤ - لم يكن للدولة الاسلامية حدود جغرافية معروفة تماما . فقد اتسعت
الرقعة الاسلامية بسرعة خاطفة اصبحت معها تماسكها في ظل سلطة مركزية
قريباً من المستحيل . ولو امتد الفتح خلال قرون بدلا من ان يتم في
بضع سنين ، كما جرى للرومان لربما امكن تنظيم السلطة في البلاد المفتوحة
وتنظيم علاقتها مع السلطة المركزية ، ولكن سرعة الفتح واتساع البلاد
لم يترك الوقت الكافي لذلك . وبعبارة اخرى ان اللقمة كانت اكبر من ان
تضم في ظروف تلك العهود . ويكفي لبيان ذلك ان نذكر انه لو
استولى العدو على بلاد اسلامية ما وراء النهر او قامت في اقاصي المغرب
ثورة ، لما علم الخليفة بامرها الا بعد بضعة شهور ، ولعجز لهذا السبب
عن اتخاذ التدابير التي يقتضيها الموقف ، إلا ان يترك ذلك لامرائه البعيدين .
فادارة دفة الحكم في بلاد تمتد من الصين الى المحيط الاطلسي في الحالة
التي كانت عليها المواصلات في القرون الوسطى متعذر ولم يكن بد من
التجزئة والتجزؤ .

ان هذه العوامل ادت لجمود الاوضاع في الدولة اسلامية وفقدانها امكانيات
التطور . ورغم ان هذه الدولة بدأت كمؤسسة عامة مرتكزة على اسمى
المبادئ فانها اصبحت بعد مدة غير طويلة مجموعة غير متماسكة ، تدار
بنظام الزعامة المستند على القوة . ومع ذلك فانها حافظت طيلة عهد الخلافتين

الاموية والعباسية على بعض صفات المؤسسة العامة ، رغم فقدان الصفة الشرعية ورغم مساوئ الاخلال بنشر العدل . ذلك ان الخليفة كان يعتبر نفسه خليفة رسول الله ، ومهمته نشر الرسالة الاسلامية ورعاية المسلمين بالعدل . وانه وان كانت سيرته الشخصية تخالف ذلك احيانا فان اساس الدولة كان مبنياً على مبادئ سامية .

ولكن المجتمع الاسلامي فقد هذه الصفات ، صفات الدولة واصبح خاضعاً لنظام الزعامة المجردة منذ قضى الجند الترك والتاتار على الخلافة العباسية في بغداد ، وسادت الفوضى الكاملة قرونا طويلة .

العناصر الاجنبية وعوامل الاضطراب

لما كانت وراثة الخلافة غير مستندة الى قاعدة مقرر ، فقد كانت الخلافة تؤول الى احد اقارب الخليفة الراحل بمن يتمتع اكثر من سواه بالنفوذ او بوفرة الانصار او بالاحرى بعطف امراء الجيش . ومن البديهي ان يشعر هذا الخليفة بان عرشه مهدد من غيره من اقاربه على الاقل ان لم يبق محتفظاً بالقوة والانصار . وربما حسب خلفاء بني العباس في عهد من العهود ان اخلص الجند لهم هم الغرباء . فاستقدموا الجند لحرسهم ولتمكين سيطرتهم ، من شمالي افريقيا ، ثم من الفرس ، واخيراً من الترك والتتار . وقد انتهى ذلك الى مالا بد ان ينتهي اليه في مجتمع لا يقوم الحكم فيه على اساس الشريعة والحقوق الثابتة : من استبداد الجند بالخليفة والخلافة ثم تدميرها . فالجندي عندما يرى انه اصبح وحده دعامة الملك لابد له من ان ينتهي بالاستيلاء عليه . ولا يحول دون ذلك الا سلطان الحقوق والمشروعية النافذين الى الازهان ، والتنظيم الكامل للدولة ، واردة الشعب . وكلها كانت مفقودة في المجتمع الاسلامي في اواخر الدولة العباسية .

وهكذا استولى زعماء الجند الاتراك على الخلافة ينصبون من شاؤوا ويقصون من شاؤوا . وقد يقاتلون الخليفة او يشهرون به ويفقهون عينيه ، واصبح الخلفاء اسارى عندهم واصبحت الدولة الممثلة بشخص الخليفة رهن رغباتهم وتزواتهم .

وانطفاأت بذلك آخر شعلة للحياة السياسية عند العرب في الشرق ففقدوا
حريتهم وكيانهم ومدنيتهم لعصور طويلة . ثم دخل « هولاء كبر » بغداد
فكانت الضربة القاضية لجسم اشرف على الموت منذ بعض الوقت .
ان النظام السياسي في الخلافة الاسلامية لم يتطور للاسباب التي ذكرناها
ولكن الاسلام نفسه كان يحوي مبادئ الحياة والنهضة بالنسبة لحقوق الفرد
وحرياته ومساواته ، كما ان العنصر العربي كان ذا استعداد فطري للرفعي
والقدم . فانبثقت انوار حضارة لامعة قوامها العلم والفلسفة والصناعة
والفن . واشترك علماء الاسلام في خدمة الفكر والحضارة العالمية وجاروا
بذلك ارقى الامم . اما الشعوب التي اجتاحت دار الاسلام آتية من
الشرق فقد كانت همجية وابتدائية ، ليس للقيم الانسانية عندها اي وزن .
وهي اذ هدمت مصادفته في طريقها لم تبق ولم تذر ، كانت عاجزة
بالوقت نفسه عن اقامة نظام ثابت مكانه .

وخلال هذه الفوضى السياسية التي بدأت منذ اواخر عهد المعتصم
استولى امراء الجند من الترك والاكراذ والشر كس وغيرهم وحتى من
العرب على المقاطعات الاسلامية . وانشأ كل قائد منهم لنفسه امارا او
ملكية مستقلة في ارجاء الجزيرة والشام ومصر . فاسدل ستار من الظلام
القائم على هذه البلاد في ظل الحكم العسكري .

ان هذه الامارات تتصف بكامل صفات نظام الحكم الشخصي او الزعامة ،
وفي مقدمتها فقدان الاستقرار فقداناً تاماً ، وممارسة الحكم لمصلحة الحاكم
فقط واهمال كل مصلحة سواها . فطالما ان القوة العسكرية وحدها رفعت
الحاكم الى مقام الحكم ، فهو قائم مادام مسيطراً على هذه القوة . ولما
كان يتعذر دوام هذه السيطرة على القوة فهي ستقضي عليه او على وريثه
من بعده بقيادة زعيم جديد . اذ ليس ثمة من الاسباب ما يمنع القائد الجديد من
الانقضاض على سابقه والحلول مكانه .

ومن صفات هذا الحكم ان ازدهار البلاد وخرابها متوقفان على صفات

الحاكم . فقد تحمل الظروف الى الحكم رجلا متصفا بالحكمة والتقوى
فقتل البلاد فترة من الراحة ، وقد يعقبه آخر شرير فتخرب البلاد .
ومن صفاته خلوه من مؤسسات ثابتة للإدارة ، تسيير على قواعد ثابتة .
فقوامه الإرادة الشخصية ، مهما كان الشكل الذي تظهر به . وهي تمنع
نمو روح القانون وانتشار فكرة الحقوق . والشعب لا يتمتع بالثقة
والطمأنينة اللتين لا يوجد هما الا الوضع الحقوقي . فينكمش الشعب على
نفسه ناعما على السلطة خائفا منها راجيا الخلاص على يد حاكم جديد .
وتنتشر روح الفردية فيحاول كل فرد النجاة بنفسه من الجور والارهاب
ومعالجة شؤونه فرديا ، اما عن طريق الزلفى والرياء او عن طريق
اخفاء نفسه وماله والدعاء لله بالفرج . اما الحاكم فيعتبر في قرارة نفسه
البلاد واهلها ملكا له ولخواصه يقتل من يشاء ويسجن من يشاء ويسلب
من يجده في طريقه .

هذا هو النظام الذي ساد في البلاد في عهد الغزنويين والبيويين
والسلجوقيين والسامانيين والحمدانيين والايوبيين والشراكسة ومن تحلهم
من الامراء والسلطين . وهو يعطينا فكرة واضحة عن الاسباب التي
انتهت الى قتل الفكر وواد الصناعة والفن وامانة الرجولة وروح التضامن
والثقة بالنفس وبالجمتمع ، وادت الى تبعض الناس بمشاعرهم وآرائهم واعمالهم .
وبكلمة واحدة قضت على القيم الروحية عند الامة .

كيف رضخت الامة لهذه الانظمة فتركت زمامها للمغامرين من امراء
الجند ، فلم تقاوم ، كما فعل غيرها من الشعوب ، ولم تحاول الانفلات
من هذا الاضطبوط لتخط لنفسها طريقا نحو الحياة والحرية .
قد يكون من اهم العوامل لهذه الاستكانة فكرة الزعامة الشخصية
في الحكم التي بقيت سائدة في المجتمع ، والحروب الصليبية ، ومبدأ الوحدة الاسلامية .
منذ ضعفت الخلافة وعجزت عن حماية الاقطار ، كان على هذه ان
تعتمد على نفسها في رد الاعتداءات الخارجية بقيادة الامراء القائمين على

شؤونها . وجاءت الحملات الصليبية تحمل الدمار والفناء لشعوب هذه
الاقطار . ومن الطبيعي ان يرحب ابناؤها ، اذا عجز امراؤها عن
الدفاع عنها ، بكل جند مسلم اتى لمحاربة الصليبيين ، وان يخضعوا له
ويستكينوا . فالرابطة الاسلامية في عهد لم تعرف به العاطفة القومية ،
تجعل كل تركي او كردي او غيره اتى ليحارب الصليبيين اخا للشامي العربي ، فيركن
اليه والى نجاته . فاذا استغل الامير الغريب المسلم هذا الموقف فحكم
واستبد وطفى فالشامي يعتبر هذا البلاء اخف من خطر استيلاء الصليبي
عليه . فهو اذا حارب مقاومة الحاكم الطاغوي وجد نفسه بين ناره ونار
الصليبيين فلا يد له من الاستكاثرة والرضوخ .

لقد دام هذا الحال قرنين . فلما انتهت الحروب الصليبية كان الشعب
قد انهكت قواه . وكان قد اعتاد على حكم امراء الجند وتعسفهم منذ
قرون ، ولم تعرف الاجيال آتتد حكما سواه . فانهدمت المقاومة
المشتركة للانظمة الجائرة ولم يعد من يتطلع الى الحرية والكرامة ،
وانحصرت المنازعات بين امراء الجند فتعاقبوا على الحكم ، والشعب لاه
عن ذلك كأن لا شأن له به ، مع انه هو موضوع الخصام .

ثم اتى العثمانيون والبلاد العربية بعيدة عن عاصمتهم . فانيط امرها
بولاية ومتسلمين كانوا شرا من الامراء السابقين . كان هؤلاء الولاة
يتولون البلاد واهلها يتصرفون بها كما يشاءون ويحلوا لهم ، دون وازع
او قيد ، وذلك لقاء دفعهم للدولة مبلغا من المال وبعض الجند . ولما
ضعف شأن الدولة العثمانية لم يبق لها على الولاة الا سلطان اسمي .
وما كانت هي تستطيع اختيارهم كما تريد ، بل كانت تسلم بالامر الواقع
فتولي من كان ذا عصبية قوية . وكثيرا ما عمدت الى تعيين الاشقياء
الامين لتأمين شرهم . ولم يكن للناس ضامن لحياتهم واموالهم واعراضهم
ولا عاصم لهم من جور الولاة وتعسفهم . فقد تراخت الضوابط الدينية
ولم تقم مقامها روابط قومية او اخلاقية او قانونية او انسانية . وقد يثور

الناس على حاكم ظالم فيقتلونه ويقتلون راجعين ، لأن فكرة التنظيم السياسي كانت مفقودة .

وكان الولاة يحارب بعضهم بعضا بالمرتزة من الجند الذين يجمعونهم ملوحين لهم لا بالاعطية فحسب بل بالسلب والنهب واستباحة الخمرات . وإذا عينت الدولة واليا جديدا كان عليه ان يجمع جندا لحسابه الخاص وبوسائله الخاصة ، فيؤلف منهم عصابة تهاجم الوالي السابق ، والا طرده هذا او اعدمه .

ثم اختل الامن واضطربت الامور في عاصمة الدولة وفي كافة ارجائها ، واصبح الجند من الانكشارية عبارة عن عصابات همجية من الاستيلاء المسلحين . وادى فقدان الامن الى استيلاء الاعراب على البراري وما بين المدن ، وانكشت كل مدينة على نفسها تعاني الظلم والفقر . واستمر ذلك حتى عهد الاصلاحات العثمانية .

فلما بلغ السيل الزبى ولم يعد في قوس الصبر منزع ، حمل السلطان محمود الثاني في اوائل القرن التاسع عشر « السنجق الشريف » واحلّ دم الانكشارية ، ونادى الشعب العثماني للقضاء على هذه الآفة . فلبى الشعب هذا النداء وسار وراء الخليفة فقتل على هذا العنصر ، الذي يبني المجد ، او يهدم الكيان اذا قلت زمامه من ايدي السلطة الشرعية . وكان هذا الحدث العظيم بداية النهضة والبعث . ولم يلبث بعض المصلحين من وزراء الدولة ان وضعوا اسس الاصلاحات العصرية لتنظيم الدولة العثمانية . ومهد ذلك السبيل لانبثاق فجر النهضة العربية .

القسم الثاني

آلوم الحاضر

الفصل الاول

النهضة العربية الحديثة

اسس النهضة ومبادئها ، التوجيه الفكري ، الحريات الخارجية والداخلية

بدء تنبه الشعور القومي عند العرب منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر بتأثير عوامل متعددة . منها الاتصال بالغرب ونشوء الفكرة القومية عند الاتراك شركاء العرب في الدولة العثمانية ، وانتشار التعليم الحديث . وقد كانت النهضة في البداية لغوية ثم انقلبت الى نهضة سياسية في اوائل القرن العشرين .

تسبق النهضة القومية عند الامم ، باعتبارها ثورة على الحاضر السياسي والاجتماعي ، نهضة فكرية يقوم بها الكتاب والمفكرون ، فيوضعون الاسس الجديدة للنهضة وجوهرها من النواحي الفلسفية والاجتماعية والسياسية . فالنهضة الالمانية قامت على اسس التهيئة الفكرية التي حملت مشعلها طائفة كبرى من الفلاسفة والمفكرين والادباء منذ القرن الثامن عشر فبدأوا اسباب الوحدة الالمانية . وقد حللوا النفسية البشرية والجرمانية والعقل المجرد واساليب الفكر ونزعاته واتجاهاته ، وحللوها القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة امام الشعب الالمني . وادت هذه النهضة الى انطلاق الشعب الالمني وبروز

في كافة ميادين 'الفعالية' البشرية ثم الى تحقيق وحدته السياسية .
وفي فرنسا ان الثورة الكبرى قامت على اساس النهضة الفكرية التي
كان اقطابها رجال 'الانيسكلوبيدي' ومدرسة حقوق الطبيعة والانسان
وفلاسفة القرن الثامن عشر الذين اوضحوا علة وجود الدولة وغاياتها وقيمة
الفرد في المجتمع . وانتهى ذلك الى اقرار سيادة الامة واعلان حقوق
الانسان والمواطن والى الحكم الشعبي لا في فرنسا وحدها بل في اكثر
ارحاء العالم .

وفي تركيا ان الثورة التي قام بها اتاتورك سبقتها تهيئة فكرية بدأت
منذ اوائل هذا القرن . ولا تتضمن هذه النهضة الفكرية ابتكارا جديدا
ولكنها كانت مع ذلك على جانب من الاهمية من حيث انها ترمي الى
استبدال فلسفة في الحياة بفلسفة اخرى هي المنتشرة في العالم الغربي
بكافة نواحيها الفكرية والعقلية والاجتماعية وحتى السياسية . فالأتراك
انتقلوا من الشرق الى الغرب .

اما النهضة العربية فقد نجد لها بعض الاسس في تعاليم السيد جمال
الدين الافغانى والامام محمد عبده المصري . ولكن هذين كانا يحملان
فكرة نهضة اسلامية ، قائمة على اساس اصلاح الديني . وهناك اساس
ادبي لهذه النهضة قوامه الاشادة شعرا ونثرا بالقومية العربية .

ان وضع اسس فكرية لهذه النهضة العربية اشد ضرورة للعرب بما هو
للامم الاخرى . وسبب ذلك ان الامة العربية نامت في القرون الوسطى
واستيقظت في القرن العشرين ، فواجهت عالما جديدا يختلف في عقلية
وفي فلسفته الاجتماعية والفردية ، وفي اساليب الحياة وطرقها ، وفي
اسباب القوة والضعف عن العالم الذي تركته قبل سبانتها . فما هو المبدأ
الذي تسير عليه في هذا العالم الجديد . ؟

ان النهضة العربية الحديثة ، بمظهرها السياسي والغوي ، قامت على
اسس قومية . فسام فيها منذ البدء المسلمون والمسيحيون على السواء .

وهي بهذه الصفة مستجيبة للشرط الاول من شرائط النهضة السياسية .
وترتكز ايضا على اسس تاريخية . فيقظة العرب نشأت عن رجوعهم الى
الماضي وذكرياته : ان انتقال الفكرة القومية من اوربا الى الشعوب
العثمانية جعل العرب يذكرون ان لهم ماضيا مجيدا وحضارة رائعة .
وتطلعوا الى مستقبل يكون لهم فيه كيان مستقل ، وحسبوا ان مجرد
تحقيق هذا الكيان السياسي يوصل الماضي بالحاضر فتكون لهم الدولة
القوية والحضارة الالامعة .

ولكن ماهي هذه الحضارة المرجوة ، وبعبارة اخرى ما هي الاهداف
الفكرية للمجتمع العربي الجديد ، التي تبث فيه روحا جديدة تدفعه الى
الامام ؟ هي الحضارة الاوربية بمبادئها واساليبها العقلية وغاياتها الفلسفية والاجتماعية
هي ما نتقبله ونرجو المساهمة فيه فتصبح بلادنا مركزاً من مراكز اشعاع
هذه الحضارة ؟ اذا كان الامر كذلك وجب علينا تحقيق تغيير اساسي
في العقلية وطرارز التفكير . ام هي حضارتنا التاريخية بأسسها وقواعدها
وطرازها العقلي والعملي ؟ ان هذا يفرض علينا اتجاهات اخرى . او هو
اسلوب جديد ، لا هذا ولا ذاك ، فما هو ؟

ليست القضية قضية جدل نظري ، وانما هي النهضة بأسسها واتجاهاتها ،
فليس المجتمع امة كاملة ناعضة الا اذا كان . ووجد الشعور والاهداف
الاساسية على الاقل . اما المجتمع الملذي تتجاوزبه الدوافع المتعاكسة من
الامام والوراء بقوى متساوية ، فيبقى حائرا ، فهو معرض للجمود .
فما هو شكل المجتمع الذي نريده للامة العربية ، وما هي القوى
الاصلية والقيم الروحية التي نعتمد عليها لتحقيق اهدافنا ، بل ما هي
اهدافنا البعيدة ومثلنا العليا . وما هو شكل الحكم واسسه واساليبه التي
تنطبق على طبيعة الشعب العربي فيوطد العزم على ايجاده والمحافظة عليه .
يظهر ان الوقت لم يتسع لمفكري الامة العربية لوضع اسس نهضتها .
فقد فاجأتها الاحداث متتابعة بسرعة عظيمة ، فلم تكن هنالك نهضة فكرية

كاملة وتوجيه واضح للنهضة العربية .

جاءت الحرب العامة الاولى فاتحته افكار الامة العربية الى الحلول السياسية . ثم كانت التجزئة وانصرف كل قطر الى معالجة وضعه السياسي . وادت التجزئة السياسية الى تجزئة في الاهداف والاساليب المباشرة . فلما نال الشعب السوري استقلاله لم تكن اهدافه النظرية والعملية واضحة وطرحت كافة القضايا التي تستوجب الحل دفعة واحدة ، فتجاهلها البعض وجعلها البعض الآخر ، وراح الجميع يعيش ليومه لا لغده ويمجد في الدعاية للاشخاص حلا لكافة المضلات .

هكذا وجد الشعب نفسه في مطلع عهد الاستقلال بدون عقائد وقناعات ثابتة في شتى الامور وخاصة ما تعلق منها بشؤون الحكم ، حائرا بالنسبة للاهداف الفكرية والاجتماعية حاصراً اهتمامه بالاشخاص لا بالافكار والاساليب .

. . .

عاشت البلاد العربية في الشام والعراق ومصر قروناً طويلة في ظل حكم هو اشبه بحكم العصابات المسلحة . فانقطعت الحياة السياسية تماماً ، وفقد الناس مفاهيم المجتمع السياسي وقيمة الانسان وحرية ، وفكرة التضامن ، ومفهوم الحقوق . ولكن بقيت الفكرة الاسلامية والمجتمع الاسلامي سائدة . فالبلاد ناضلت في حدودها الشمالية ضد الروم وغزواتهم منذ اوائل الفتح الاسلامي بصورة مستمرة . ثم كافحت الصليبيين من الغرب ، وضعت في سبيل ذلك بكيانها وبحرياتها واستسلمت لكل مسلم غريب اتى مدافعاً عن دار الاسلام . وكان ان لم تغط البلاد (في الداخل) ارجل الفاتحين من غير المسلمين . وعلى ذلك فمن تقاليد هذا الشعب التاريخية ان ينتفض انتفاضة الحياة لرد عادية كل اجنبي غير مسلم يهدده في عقر داره . ولكنه لا يابه لما يجري فيها بعد ذلك . فاذا حاول الفرنسيون بسط حكمهم على الشام اصطدموا بارادة جامعة للشعب السوري للانقلابات والتملص . فهو على ضعفه المادي والمعنوي لا يضم في اعماق نفسه فكرة الخضوع لأجنبي غير مسلم ، بعد ان امتزج تاريخه الطويل بالنضال

ضده ونجح في رده والتخلص منه .

فالشعب يناضل بما لديه من وسائل ضعيفة ، بالاضراب والمظاهرات والاحتجاجات والثورات المسلحة عندما تتاح الفرصة . وحتى في ايام سكونه يشاهد اجماع روحي ضد هذا الاجنبي وتآلم عميق لبقائه . ولكن متى زال كابوس الاجنبي وطرحت قضية النظام السياسي في البلاد اي قضية حرية هذا الشعب وحقوقه ، اتخذ الامر شكلا آخر لان للقضية وجها خاضعا لعوامل مختلفة كل الاختلاف .

فاعتبار الدولة مؤسسة حقوقية شرعت لخدمة اغراض المجتمع هو مرتبط بوجود الفكرة القومية وبثقلها على كل ما عداها من المآثر والمؤثرات والنزعات الشخصية والاقليمية والعائلية والدينية والمسلكية . كما انه مرتبط بانتشار فكرة الحقوق ونفوذها الى افكار المجتمع . وان ضمان الحقوق والحريات السياسية الفردية والعامية انما هو منوط بارتفاع قيمة الانسان بنظر نفسه وبثقته بنفسه وبالمجتمع ، وبشعوره بالتضامن بينه وبين مواطنيه واخيرا بمعرفة الحرية وتذوق طعمها .

ان تطور المجتمع السوري من هذه النواحي لم يبدأ الا منذ برهة قصيرة ، ولا بد له من الوقت ليصل الى مرحلة جديدة من مراحل تكونه الاجتماعي والسياسي . وهو سائر بسرعة في هذا الطريق . فالشباب الواعي يلتهب حماسا لحريات البلاد ويبيدي استعدادا للنضال وللضحية في هذا السبيل . وعدده يزداد يوما فيوماً فتزداد معه نسبة الوعي العام ، ولا شك انه سيعظم العراقيين التي تحول دون حياة الشعب حياة حرة يشعر المواطن بها بالحرية والكرامة . فعلى الشعب السوري ان ينظر للمستقبل باطمئنان . اما اذارجعنا الى الماضي بالنسبة لهذه الامور فقد نزرع تحت وطأة التاريخ .

الفصل الثاني

الوضع الدستوري

العهد الاستقلالي، التوبة السياسية وضرورتها، الفكرة الشخصية وفكرة القانون،
المشروعية والانقلابات، الفوق بين الدكتاتورية المذهبية والحكم الكيفي،
الحياة العامة

عندما اتيح للشعب السوري ان يمارس استقلاله التام وجد لديه دستوراً جاهزاً وضع اسمه ممثلوه الشرعيون خلال الانتداب . وهو مبني على النظام النيابي بشكله التقليدي السائد في العالم .

واذا كان التوجيه الفكري ناقصاً وكانت الاعداف غامضة لانصراف الناس الى النضال السياسي في عهد الانتداب ، فان الظروف الجديدة التي هيأها الاستقلال التام والدستور الديمقراطي كانت حيرة بان تفسح المجال امام مفكري الشعب وقادته لدراسة القضايا المطروحة امام كل شعب مالك لزامه . فيخرج المفكرون من هذه الدراسات بقناعات وعقائد مبدئية تؤلف على اساسها الاحزاب ، وتكون هذه اطاراً للحياة السياسية .

ولكن غالب الاحزاب عندنا ذات صيغة سياسية بحتة . وقد تتضمن برامجها مبادئ اقتصادية وادارية واجتماعية . الا ان اهمية هذه تأتي بالدرجة الثانية بنظر واضعيها ^{صانعيها} انفسهم . وينشأ عن ذلك ان هذه البرامج تتضمن بسهولة كثيراً من الافكار والمبادئ التي لا تنطبق كل الانطباق على نزعة واضعيها الضمنية ، فهي ليست بالتالي نتيجة دراسات حقيقية وقناعات مبنية عليها . ومن جهة سير الحكم ان الدستور آلة دقيقة يحتاج دورانها الى خبرة تامة من جميع ذوي العلاقة ، وهم الحكام والشعب معا .

ففي كل نظام ديمقراطي يقوم الشعب بدور اساسي في تسيير الامور . والخبرة لا تلد من تلقاء نفسها بمجرد وضع النصوص بل تحصل بنتيجة التجارب

الطويلة ، وممارسة الحكم ، واصلاح الاخطاء الواقعة ، والتقدم خطوة فخطوة .
فمن الطبيعي ان لايسير النظام النيابي ، او اي نظام آخر ، بدون
اخطاء وعثرات عندما يطبق للمرة الاولى في بلاد كسوريا مستقلة ومسؤولة عن اعمالها .
والمهم ان تمارس البلاد نظامها النيابي الحر . فاذا وقعت اخطاء وتعثرت الآلة
الدستورية ، أصلحت تلك الاخطاء شيئاً فشيئاً بنسبة ارتفاع مستوى الادراك
الشعبي وتجارب المسؤولين ، حتى تزول تدريجياً المفاسد الناشئة عن تقاليد
العصور الماضية ، والتي تكونت في ظل الحكم الكيفي الحالي من روح
القانون ومن مفهوم المصلحة العامة . فالقصة قضية تربية سياسية للحاكم
والمحكوم معا وهي تحتاج للوقت .

وان اهم نقطة في التربية السياسية للمجتمع السوري هي ضرورة استبداله
الفكرة الشخصية بالفكرة القانونية . فقد اعتاد الشعب منذ اعصر طويلة
على نظم لا قانون فيها غير الارادة الكيفية . واعتاد على معالجة الامور
العامة والحياة من وجهة نظر شخصية نظرا لفقدان ثقته بالقانون والنظام . فلا بد من
صرف كافة الجهود بانواعها لازالة هذا الاعتقاد من اذهان الشعب بالنسبة
لوضعه السياسي الجديد . فالدستور مثلاً وهو القانون الاساسي الذي انشئت
به الدولة ، ينبغي العمل على اقناع الجماهير بقديسته بحيث ينفذ احترامه
تدريجياً لاذهان الناس فتتعلق به وتحرص عليه وتجد به ملاذاً . ولا يتم
ذلك الا بتنفيذ احكامه بدون هوادة فتمتع الجماهير بفوائده وفي مقدمتها
ضمانه للحريات وللحقوق وتأمينه للمصالح العامة . والثقة به من الحاكم والمحكوم
تساعد على ممارسة احكامه بده .

ان الشعوب بحاجة للتوجيه من قادتها . ولكن القادة في سوريا على
الرغم من اخلاصهم وحبهم لوطنهم كانوا هم انفسهم متأرجحين بين الفكرة
الشخصية وفكرة القانون . ففي الجلسة الاولى التي عقدها المجلس النيابي
السوري عام ١٩٤٣ اثر اعلان الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية ، لقب
المرحوم السيد سعد الله الجابري فخامة السيد شكري القوتلي رئيس

الجمهورية « بالزعيم الرئيس » . ولا شك بان السيد الجابري اراد بها كلمة
بجمالة فقط ولكنها كانت خطيرة للغاية . ف رئيس الجمهورية يتمتع بحقوق
وصلاحيات حددها الدستور بدقة . واما الزعامة فهي تتخطى الدستور
والقوانين . والدستور يستمد قوته من الارادة العامة والرغبة الاجتماعية
باحترامه وجعله شرعة الحقوق والواجبات ، والا كان عبارة عن قصاصة ورق .
فلا بد من الباسه صفة القدسية لتنبثق عنه وحدة مشروعية الاعمال والافعال
وليصبح الوازع بين الناس وبين الحاكم والمحكوم .

اما اذا اشرك معه القائمون عليه ولوعن نية حسنة « الزعامة الشخصية »
وذلك في شعب لم يعرف منذ قرون الا حكم الزعامات ، اصبح الدستور
منذ اليوم الاول هزيلا لا قوة له على تحمل الهزات العنيفة . ومن
الضروري التأكيد بان احترام الدستور وتقديسه لا يتجزأ بالنسبة لمواده او بالنسبة
للوريين ، فهو اما ان يكون محترما او ان لا يكون ، وخاصة في شعب ينبغي
تمرينه على الثقة بالدستور والاعتماد عليه . ثم نمت وتعرعت فكرة
« الزعيم الرئيس » وكان لها اثرها المباشر والظاهر بالسياسة والادارة .
وبعبارة اخرى تنازعت فكرة القانون والنظام مع فكرة الزعامة الشخصية .

واذا رجعت الثانية على الاولى في كثير من مظاهر الحكم فهي لم تغلب
عليها تماما لا من حيث الشكل ولا من حيث الجوهر لان الوعي القومي
كان آخذا بالازدياد . وقد تمتع الناس بالامن وبالحرية السياسية . وكان
للمرء ان يسلك سبيل المعارضة النزيهة بدون حرج ، شرط ان يعف عن
المفريات وان يتحلى بالشجاعة والصدق . واصبحت الاعمال الحكومية
عرضة للرقابة والنقد ، فقامت الرقابة الشعبية والمجلسية الامور لحد ما ،
ودفعت بالآلة الحكومية نحو الانشاء والتعير . وبكلمة واحدة سارت
البلاد شوطا لا بأس به الى الامام في ظل النظام النيابي رغم المفاصد
الكثيرة الناشئة عن فكرة الزعامة والنزعات الشخصية من جهة ، ونقص
التربية السياسية من جهة اخرى .

لقد كان النظام النيابي اذاً جوا صالحا لرفي المدارك الشعبية والحصول على التجارب والخبرة اللازمة للحكم . بل كان هو الطريق الوحيد لاستكمال اسباب التقدم والاصلاح . ومن الطبيعي ان يتم هذا بصورة تدريجية ، فتتعرض الامور مرة وتسير طريقها السوي اخرى ، ويكتسب الجميع شيئا فشيئا الخبرة اللازمة لممارسة الحقوق السياسية . وكان ذلك منوطا باستقرار الوضع الدستوري وثباته وسيره نحو تغلب فكرة القانون على فكرة الشخص .

ولكن الظروف لم تسمح للبلاد باستكمال خبرتها وتربيتها بهدوء ، الامر الذي كان من شأنه توطيد استقلالها وحريتها . فالتاس في بلادنا فطروا على طلب الكمال من غيرهم وعلى التماس الفطرة بدون تهيئة اسبابها . فادى التطور الفكري الى فتح ثغرة بين الحكومة والرأي العام زادت في توسعها كارثة فلسطين وحادث تعديل الدستور بأسلوب غير اعتيادي . ولما بدأ الشعب بالتبرم بالسلطة القائمة وترعزت ثقته بها لم يعد امامها الا ان تضحي بأشخاصها مؤقتاً او ان تحاول البقاء معتمدة على القوة . وهنا ارتكبت الخطيئة الثانية فرجعت السلطة القائمة اللجوء الى القوة العسكرية لاقرار الامور . واذا شعرت القوة العسكرية انها اصبحت دعامة اساسية للسلطة في بلاد لم ترسخ فيها بعد فكرة احترام الدستور لم يعد مايجنبها من استلام زمامها والقضاء على النظام الحقوقي في الدولة .

ان الانقلابات العسكرية هي خروج على المشروعية ونحطيم لها وانطلاق من قيودها . وهي لذلك خطيرة جدا ولا تشبه بكثير او قليل الثورات العقائدية الشعبية . فهذه لا تستهدف القضاء على فكرة المشروعية بل استبدال موضوعها في حين ان الانقلاب العسكري يؤدي لقتلها . فاذا حدث ذلك في بلاد ناشئة لم ترسخ فيها بعد فكرة النظام ، أدى لزوال الروابط المعنوية والحقوقية الواهنة الكائنة بين الدولة كمؤسسة حقوقية وبين الافراد ، ولا تبقى آئذ الا رابطة القوة ، فتصبح الارادة

الكيفية ميزانا الامور ، وتزول القيم المعنوية التي كانت قد أنشأت
الرابعة الحرفية والسياسية في المجتمع ، ويمسي كيانه في خطر .
ومن الصعب جدا آتئذ ارجاع الامور الى نصابها . فعلى اي اساس
يكون ذلك ؟ ان اخضاع القرة مجددا لسلطان الحقوق وللنظام الديمقراطي
يستلزم جهادا شاقا ووقتنا طويلا واجمعا من الامة .

الثورات الشعبية والانقلابات العسكرية .

لقد عزی بعض الناس كثيرا من المفسدات التي شكها منها الشعب خلال الحكم
الدستوري الى النظام النيابي نفسه ، وتطلعوا الى نظام جديد يماثل الانظمة
الديكتاتورية التي قامت لتحقيق اهداف الثورات العقائدية في بعض البلاد الاخرى .
والواقع ان المفسدات المذكورة انما نشأت لا عن النظام النيابي ، بل عن
عدم تنفيذه بخلافه بسبب استمرار فكرة الزعامة ولتقص الخبرة والتربية السياسية
لدى الحاكم والمحكوم . اما النظام النيابي فهو سائد اليوم في العالم بامره
تقريبا . فاذا عزی الى الحكم في النظام المذكور اهمالم القانون وايتارهم
بعض الناس على بعض فان هذه الحلة فيهم اقوى واشد في الانظمة
الكيفية . ولا يقضي عليها ، مهما كان نوع النظام ، الا ارتفاع مستوى
الحكم ، وهو امر يتعلق بالحاكم والمحكوم معا . واما استغلال
النواب لنفوذهم السياسي فان تاضيهم بحاسبونهم عليه ابان الانتخابات المقبلة
فيما لو استقر النظام واتيح للناخبين العودة الى صناديق الاقتراع مرات
عديدة في ظل نظام دستوري ثابت ، الامر الذي لم يحصل حتى الآن .
وقد يستوزر من لا يستحق الاستيزار . ولكن هذا ليس من مفسدات
النظام النيابي بل من نقص الكفاءات العامة وهو في غير النظام النيابي
اظهر منه فيه . واما اختلال هيبة الحكم فقد نشأ ، منذ الانقلاب
الاول ، عن تجزئته بين السلطات الدستورية وسلطات غير دستورية
وغير مسؤولة . فارفع مستوى الحكم لا يكون الا تدريجيا وبنسبة
ارتفاع مستوى التربية السياسية عند الشعب . ولا يمكن ان يتم ذلك

الا* في ظل نظام حقوقي وشعبي حر . اما الرغبة بتقليد الانظمة الدكتاتورية فنأشئ، عن الجهل بهذه الانظمة وعن النظر اليها نظرة سطحية جدا .
ان الانظمة الدكتاتورية في اوربا تحطمت جميعها في الكوارث التي قادت اليها شعوبها . واذا نجح تركيامن ذلك فان اتاتورك، وهو بطل قومي لايشبه غيره ، غادر هذا العالم قبل نشوب الحرب العالمية ، وقد احترم دوماً شكل النظام النيابي . وكان يحمل فكرة عمل خلال حياته على تحقيقها .
اما اسبانيا فالوضع فيها لايشبه له في بلاد اخرى : فالشعب الاسباني متطرف في نزعاته واندفاعاته ، وهو يعتقد اليوم انه مخير بين نظامين لاثالث لهما النظام الحالي او الشيوعية . ولما كان لايميل بمجموعه الى الشيوعية فلا بد له من التمسك بالنظام الحالي . فالاسبان قوم لاتوسط عندهم في العقائد سياسية كانت او دينية .

لقد ذهب البعض في بلاد العرب الى ان نهوض المانيا بعد كبوتها في الحرب العالمية الاولى راجع الى النظام النازي والدكتاتورية الهتلرية . في حين ان مرده الحقيقي الى حيوية الشعب الالماني وخصائصه الهائلة . يدل على ذلك تجدد نهضة هذا الشعب ووثبته الحالية بعد العثرة الثانية في الحرب الاخيرة . فالمانيا اليوم عادت رغم تجزئتها السياسية امة كبرى يخطب العالم ودها ولما تمض على الحرب الاخيرة وماجرته من الكوارث بضعة اعوام ، وليس فيها اليوم نازية ولاهتلرية . اما هؤلاء فيكفي ان يلقي الانسان نظرة الى عدد لا يحصى من الوثائق والكتب ذات المصدر الالماني او الانكليزي او الاميركي ليرى ان المانيا ماكانت لتسحق حربيا وسياسيا لولا ان امورها كانت موكولة لرجل فرد غير مسؤول . فان هذا إن فاز برأي صائب وبتدبير موفق في قضية ما اصاب نجاحا موقنا ، ولكنه ان اخطأ فمادى في الخطأ ، كما جرى في السنين الاخيرة للحرب ، واستحال ردعه عنه لانه حاكم بأمره ، فأورد امته موارد الهلاك . وقد رأى عظماء الالمان وقادتهم منذ ١٩٤٣ ان امتهم

سائرة الى حتفها اذا بقي الطاغية في الحكم ، فاملت عليهم وطنيتهم واخلاصهم ضرورة التخاص منه . ولكن سوء حظ المانيا شاء ان يفشلوا في ذلك فعمجروا عن انقاذ بلادهم في الوقت اللازم . وان نظرة واحدة ايضا على الشؤون الايطالية وعلى حالتها السياسية والروحية تكفي للاعتقاد في انها لو لم تكن خاضعة عام ١٩٤٠ لحكم الفرد لامتنتعت عن دخول الحرب ولنجنبنا الفضيحة والكارثة .

ان الامة العربية امة فردية يفكر افرادها مستقلين ويعملون مستقلين ، فلا تنمو افكارهم ولا تزدهر اعمالهم الا في جو من الحرية الفردية والاستقلال . ولا يضمن ذلك فهم الا نظام لا يكون فيه للفرد على الآخر سلطان الا ما كان مستوحى من الارادة المشتركة الحرة ، اي من القانون . وهنالك ما هو اهم من ذلك كله ، ان بلادا قديمة العهد بالنظام وبالدولة المنظمة قد تسمح لنفسها ، في ظروف استثنائية ، القيام بتجربة مؤقتة للحكم الفردي . ولكن بلادا جديدة كسوريا خضعت خلال قرون طويلة للحكم الفردي فما اعتادت النظام ، وتريد اليوم انشاء دولة بايجاد مؤسساتها المنظمة ، تعجز حتما عن ذلك اذا هي عادت للحكم الفردي ، لأن هذا معناه صرف النظر عن ادخال روح القانون والحقوق في نفوس الشعب . ففكرة الدولة في هذه الحالة مرتبطة بفكرة نظام عام يشترك بايجاده الشعب بحرية تامة ويمارسه على اساس غير تلك التي عاناها في تاريخه الطويل . وعدا عن ذلك فالانظمة الدكتاتورية التي نشأت في اوربا بين الحربين العالميتين لا تشبه الحكم الفردي الا شكلا وبينها فروق كبيرة :

١ - ان الدكتاتوريات الحديثة تقوم لتطبيق نظريات جديدة في السياسة او الاجتماع او الاقتصاد ، نشأت خارج الحكم وكافح لاجلها فريق من الشعب . اما الحكم الفردي فيقوم على استعمال القوى الحكومية فقط ، دون اي اساس شعبي واي فكرة معينة يرعى لتنفيذها . والامم الحديثة التي بلغت درجة معينة من الرفي الفكري لا تسلم قيادها لشخص او لطغمة

لا تحمل فكرة معينة تستهويها . والفكرة او العقيدة السياسية ليست عبارة عن الفاظ وتأكيدات يشع منها التناقض . فلامم في زماننا هذا اعين تبصر وعقول تعي . بل هي اسلوب علمي يؤمن به فريق من الناس ويناضل لاجله قبل الاستيلاء على الحكم ، وليس الحكم الا وسيلة لتنفيذه . وتكون الديكتاتورية آتتد قائمة لصالح مبدأ يشرف على تنفيذه حزب او شخص ، لا لصالح فرد من الافراد . اما الحكم الفردي فيقوم لصالح شخص معين يستخدم القوى المختلفة اداة لتنفيذ مآربه . ونظرا لفقدان المبدأ فان هذه القوى قد تتبدل وفقا لمصلحة القائم عليها .

ان هتلر كان يقول بفساد النظام الديمقراطي وبعبجه عن تأمين مصالح الشعب الالماني في الحالة التي كان فيها بعد الحرب العامة الاولى . وكان يرى ضرورة تطهير الشعب الالماني من العناصر الغربية المفسدة التي دخلت فيه وهي العناصر اليهودية . ولم يدع يوما بأن النظام الذي شاده ديمقراطي . فالوطنية الاشتراكية تعتبر الدولة ، لا الافراد ، هدف المجتمع الالماني وغاية جهوده . واذا تعارضت مصلحة الدولة مع مصلحة الافراد وجب التضحية بهذه الاخيرة ، وعلى ذلك فلا بأس من تضحية حرية الفرد لتأمين مصلحة الدولة . وهذا يعارض النظرية الديمقراطية التي ترى ان هدف المجتمع هو حماية حقوق الفرد وحرياته . ومن الناحية الاقتصادية يرمي النظام النازي الالماني الى اشراك الدولة مباشرة مع رأس المال والعمل في ادارة المشاريع الصناعية . وقد وضعوا لذلك اسلوبا كاملا . والفاشية الايطالية تعتبر الوحدة السياسية في المجتمع هي الوحدة المسلكية ، اي النقابة ، لا الافراد . فالنظام السياسي الفاشي قائم اذن على حصر الحياة السياسية بالنقابات وتمثيلها بالمجلس الوطني تحت اشراف وقيادة الحزب ، اما الفرد فلا يتمتع بالحقوق السياسية باعتباره فردا بل باعتباره عضوا في النقابة لأن قيمة الانسان بعمله لا بنفسه . وهذه النظرية تهمل ، كما يرى ، حرية الفرد بصفته هذه .

والديكتاتورية الاسبانية عبارة عن نضال ضد الشيوعية بغير الاساليب الديمقراطية .

ان هذه النظريات انتشرت لدى فريق من الشعب وتبناها حزب من الاحزاب قبل ان يستولي على الحكم . فالنازيون ناضلوا في صفوف الشعب سنوات طويلة قبل ان يستلموا الحكم . والفاشية ايضاً اعتمدت في نشأتها على قوى شعبية (القمصان السوداء) لا حكومية . وفرنكو قاتل القوى الحكومية سنوات طويلة قبل ان يستقر له الامر . واتاتورك قاتل الفاتحين الاجانب سنوات ثم انتصر عليهم وحقق استقلال الامّة التركية فألقت اليه بزمامها على اساس شعبي . اما الانقلاب الحكومي فلا يستند في نشأته على قوى شعبية ولا على نظرية من النظريات في الحكم بل على استعمال القوة فقط .

٣ - لا يمكن استمرار حكم الديكتاتوريات الحديثة في الامم المتقدمة الا بتأمينها فوائد حقيقية يعجز عن تحقيقها النظام الديمقراطي العادي . وهذا هو الاساس الذي يبرر وجودها في نظر الشعوب . ولذلك فهي مضطرة دوماً للحصول على انتصارات جديدة والا زالت علة وجودها . فما كان هتار ليقى في الحكم لولا انه بدأ بالغاء التعويضات الحربية للحلفاء ، ثم مزق الشروط العسكرية لمعاهدة فرساي التي كانت تمنع المانيا من التسليح ، ثم احتل منطقة الريناني المحرمة على المانيا ، ثم حقق الوحدة مع النمسا ، ثم ضم الى المانيا اراضي السوديت التابعة لتشيكوسلوفاكيا ، ثم احتل هذه بكاملها ، ثم حاول استخلاص دانترزيغ فكانت الحرب العامة والكارثة على المانيا .

وموسوليني بدأ بإيجاد الأمن الذي كان اضطرب في ايطاليا على اثر احتلال العمال للمصانع بعد الحرب الاولى وعجزت الحكومات السابقة عن تأمينه ، وظهر في العالم الدولي بمظهر القوي القادر باحتلاله جزيرة كورفو ، اليونانية على اثر قتل البعثة الايطالية في اليونان ، فشعر الشعب الايطالي بالعزة والكرامة . ثم اوجد في الادارة الدقة والنظام الذين كانا مفقودين ،

وحقق المشاريع الزراعية العظمى فعلا لا بترديد ذكرها في الصحف والراديو فقط ، ثم اضطر سعيها وراء انتصارات جديدة يقدمها للشعب ، للمغامرة في حرب الجبشة فاستولى عليها وانشأ الامبراطورية الايطالية . واخيرا غامر المغامرة الاخيرة للسبب نفسه في الحرب العامة فكانت الكارثة على ايطاليا .

واتاتورك لم ينصب نفسه ديكتاتورا بقوة الجيش وانما بدأ ، كجندي وطني ، بالنضال ضد اليونان ، وتحدى الفرنسيين والانكليز والطلبان ونجح اخيرا في تحرير بلاده عسكريا وسياسيا . ثم قام بثورة اجتماعية اعتبره الشعب رمزا لها ، ثم الغى بمعاهدة مونثرو اتفاقية المضائق والقيود المفروضة على السيادة التركية فيها . ثم استولى على اسكندرون وضمها الى تركيا وتوفي بعد ذلك . وقد كان تناوله الحكم من يد الشعب نتيجة طبيعية لفوزه في طرد الاجانب من تركيا .

وفرنيكو قاد حربا اهلية دامية طويلة . فلما انتصر بها سلمه الشعب قياده . ان هذه الانتصارات هي علة وجود الديكتاتوريات في الامم المتعدنة . واما الاستيلاء على الحكم على اهون سبيل وبدون نضال فلا ياتل بشكل من الاشكال اندفاع الشعوب بقيادة زعيم عصامي لتحقيق اهداف قومية عسيرة . ٣ - بما ان روح القانون والنظام نفذت لاذهان المجتمع الحديث واصبحت الدولة عبارة عن مؤسسة حقوقية ، فالديكتاتورية لا بد لها ، عند ولادتها ، من ولوج الطرق الشرعية لاستلام الحكم . فنتار استلم الحكم بمرسوم صادر عن رئيس الجمهورية الشرعي المرشال « فون هندنبرغ » وذلك عندما اصبح حزبه صاحب الاكثوية النسبية في البرلمان الالماني . وبعد ذلك منحه المجلس والشعب ، بالطريق الدستوري القائم آنئذ ، الصلاحيات الواسعة الديكتاتورية . ومؤسوليني استلم الحكم بمرسوم صادر عن ملك ايطاليا الشرعي « فكتور عما نوئيل » وفقا لاحكام الدستور الايطالي . واتاتورك انتخب رئيسا للمجلس الوطني الكبير ثم للجمهورية تحرير البلاد من جيوش الاعداء .

وعلى ذلك فالديكتاتورية الحديثة تحترم مبدأ المشروعية ، ولا بد لها من ذلك في شعوب راقية . وهي ترمي لا الى الغاء المشروعية بل الى استبدال موضوعها فيما بعد .

ومع ذلك فان هذا الاستبدال عظيم الخطورة ولا بد من تلمس طريقه بدقة وحذر . فاذا طرح مبدأ المشروعية جانبا زالت الرابطة الحقوقية التي انشأت الدولة على مر السنين ، واصبحت اعادة انشاء عسيرة جدا ولا بد لها من وقت طويل يبقى الكيان خلاله مهددا بالضياع .

ان الثورة الفرنسية الكبرى على ما كانت تنطوي عليه من فكرة اندفاعية ونظرية جديدة تستهدف استبدال « الحق الآلهي » بسيادة الامة ، اي استبدال مبدأ للمشروعية بآخر ، عجزت عن تحقيق هذا الانتقال بسلام . وذلك لانها اطاحت بمبدأ المشروعية القائم قبل ان تضع قواعد المشروعية الجديدة بشكل ثابت . فكان من جراء ذلك ان تعاقبت الدساتير والانظمة تهدم الواحدة الاخرى بسهولة كلية ، وتعاقب الاشخاص على الحكم وعلى منصة الاعدام . فكان دستور المجلس الوطني ، ثم حكم مجلس « الكونفسيون » ثم نظام « القنصلية » ثم نظام « الامبراطورية » الذي جر فرنسا الى الدمار . ولم تستقر الحال الا عندما عادوا الى وصل الحاضر بالماضي اي الى مبدأ المشروعية القديم معدلا ببعض مبادئ المشروعية الجديدة . فعاد الملك الشرعي لويس الثامن عشر الى الحكم عام ١٨١٥ بدستور ينطوي على جزء من نظريات الثورة . ومنذ ذلك الحين تطورت المؤسسات الفرنسية بصورة تدريجية ، وتحققت شيئا فشيئا سيادة الامة مع مبدأ التصويت العام الحر والمسئولية انوزارية الخ .

ويؤكد علماء الحقوق بأن متانة المؤسسات الرومانية التي سمحت بدوام الدولة الرومانية الغربية احد عشر قرنا يرجع الى ان الشعب الروماني احترم في كافة ادواره مبدأ المشروعية وتجنب الطفرة في تبديل الاوضاع . ولم يمنع ذلك المؤسسات الرومانية من التطور ، ولكن ضمن المشروعية وحكم القانون . ولا ريب بأن متانة المؤسسات الانكليزية راجع ايضا

لحد كبير الى احترام مبدأ المشروعية خلال القرون الطويلة ورغم
عن التطور العميق .

ان المانيا اضطرت عام ١٩١٩ مرغمة بضغط الحلفاء لا مختارة ، الى
قطع الصلة بماضيها الدستوري واقامة نظام جديد للحكم وضعت اسسه
في مدينة « ويمار » . ورغم مزايها الشعب الالمانى وولعه بالنظام ، فان
النظام الجديد سار في مهب الريح حتى انتزعه هتلر والنازيون وجعلوه
دكتاتوريا فقادوا المانيا الى الهلاك . ولولا ظروف الهزيمة لعاد الالمان
عام ١٩١٩ الى تقاليدهم الدستورية العريقة . ولو فعلوا لربما عجز هتلر
عام ١٩٣٢ عن انتزاع الحكم من يدي قيصر المانيا وبمارسته بالشكل
الديكتاتوري كما فعل .

فالانقلابات القائمة على اساس هدم المشروعية عظيمة الخطورة جدا
وخاصة في الشرق . والسبيل الوحيد للخلاص ولانشاء دولة تعيش
الامة في ظل مؤسساتها الحرة كريمة عزيزة كبقية الامم ويشعر
المواطنون بالامن والطمأنينة . هو الجهاد في سبيل المشروعية
التي اقترتها الامة بحرية بالاساليب الدستورية المقررة ، والنضال دوما
للمحافظة عليها حتى تصبح مصانة من العبث . وهكذا تنفذ روح الحقوق
الى الاذهان ويصبح الكيان السياسى حقيقة واقعية .

. . .

ان لكل شئ في العالم المتمدن اسم واصطلاح يدل عليه ، وللنظريات
العالمية معانيها المعروفة .

وللعرب لغة غنية جدا بالفاظها وتعابيرها . وقد ولعوا بها منذ القديم
ولما كبيرا ، فأولوها القسط الاكبر من اهتمامهم وعنايتهم حتى اصبحوا
يطربون لرنه الفاظها . ونتيجة لذلك طغى اللفظ على المعنى في اكثر
الاحيان وانصرف الناس لشحن القرائح بغية ابداع الالفاظ العذبة ،
او لارهاف الاذان لسماعها .

ومنى تقهر عالم المعاني وبرزت دولة الالفاظ سهل على الناس حل
المعضلات العالمية والفكرية والقومية بنسيج من العبارات اللامعة . والتجري
عن الالفاظ اسهل من البحث العلمي خاصة وان هذا يتطلب اليوم كمية
ضخمة من المعلومات يستلزم الحصول عليها سنين طويلة من الجهد ، وثقافة
لا تنبسر دوما ، فضلا عن شيء ولو يسير من الفطنة .

ومن الالفاظ الجميلة اليوم التي تختلف معانيها ومدلولاتها باختلاف الناس
الفاظ « التقدمية » و « الوحدة العربية » و « الديمقراطية » و « انقاذ فلسطين »
و « شتم الدول المستعمرة » الخ . ويلاحظ ان قيم الافراد السياسية تعلوا
وتهبط بدرجة ترددهم لهذه الالفاظ في خطبهم وتصاريحهم ضمن عبارات
جزلة . والوحدة العربية مثلا محط الآمال . ويمتاز الناس عن بعضهم
بعضا لانبسبة تعلقهم بها ، فكلهم يعبدها ، بل بنسبة الالفاظ الجديدة التي
يوفقون لابتكارها لبيان احتكارهم لها دون سواهم . في حين ان من الثابت
الا كيد ان فريقا من السوريين يكرهون الوحدة اكثر من الاستعمار خشية
على مرا كرمهم التي تهددها الوحدة على ما يعتقدون . في هذا البحر الحضم
من فوضى الافكار والمقاصد ومن اختلال مفاهيم الالفاظ التي يستعملها الزعماء
حسب اهوائهم دون ان يقيدوا انفسهم بمدلولاتها الحقيقية يستحيل
على الجماهير ان تدرك معاني السبل المختلفة للحياة السياسية والاجتماعية ،
فتميز فيما بينها عن وعي تام ، وتختار ما يحلو لها منها عن عقيدة
وايمان ، وتخلص لها .

وحبذا لو اقتصر مثلا بحث الوحدة العربية على القائلين بها عن صدق
وايمان ، ووجد اخصامها الشجاعة الادبية الكافية لبيان آرائهم الحقيقية
بشأنها ؛ وحبذا لو تركزت الديمقراطية للمعتقدين بها صدقا وادلى انصار
الديكتاتورية بآرائهم بجراحة واعتزاز كما فعل موسوليني وهتلر وفرنكو
واتباعهم ؛ وحبذا لو امتنع الاقطاعيون والمحافظون عن الادلاء بآراء

تقدمية ، وهذا لو كف عن ذكر الاستعمار وخطاره اليومية في كل
صدد من يعتقد بأننا أمة مستقلة قادرة على الدفاع عن حريتها .
لو كان ذلك لما التبست مفاهيم الأمور ولما ضاعت الثقة بالصالح
وبالطالح من الآراء والأشخاص ، ولما أصبح الناس في حيرة من الأمر لا يلوون
على شيء ويكادون لا يؤمنون بشيء . بل لما تقهرنا باستمرار في سعيناء وراء
كل جزء من أمانينا القومية ، وما زلنا . فوجود حد أدنى من الصدق والأخلاص
في الأعمال والأقوال لدى القادة وأصحاب الرأي مع الجرأة والصراحة ،
وبعبارة أخرى ارتباطهم بشيء من المبادئ الأخلاقية شرط أساسي لاتخاذ
المجتمع السوري شكلا جديا تنفتح معه الآمال .

القسم الثالث

آمال المستقبل

إذا اتبع للبلاد ان تمارس حقوقها في السيادة والحكم ، فهاهي المبادئ والاساليب التي تتبعها لانشاء الدولة ولتأمين الاستقرار السياسي والاجتماعي ولإطلاق قوى الشعب لتعمل في سبيل تحقيق الاهداف العامة والمثل العليا .

الفصل الاول

الاتجاه العام

ان نظرة واحدة الى الورا ، الى ما قبل خمسين عاما مثلا تشير الدهشة في نفوسنا لما نشاهده من تطور عميق طرأ على الامة العربية عامة وعلى الشعب السوري خاصة . ان هذا التطور يتناول النواحي المادية والمعنوية . فنحن نسير بسرعة نحو القرب في جميع مظاهر حياتنا ، ولكننا نفعل ذلك مسيرين لا مخيرين . اذ اننا نؤكد بأن القرب غريب عنا بفلسفته واهدافه السياسية والاجتماعية وبروحه وعقليته ، فنمقت فيه ذلك لاعتقادنا بأن لنا روحية تمتاز عن روحية ، ونصرح بعزمنا على الاحتفاظ بهذا التراث . ولا يمنعنا هذا عمليا من ان نفدّ السير وراء القرب في شتى مظاهر الحياة . هنالك اذن تناقض وتدافع بين اتجاهنا العملي من جهة وبين شعورنا الباطني من جهة اخرى ؛ فنحن لا نسير ساعين وراء اهدافنا التي يفرضها علينا شعورنا الباطني ، بل خاضعين للعوامل القوية التي تدفعنا باتجاه معاكس .

وعن هذا التدافع " ينشأ تعقيد نفسي يسمى بمركب النقص . وهو علة خطيرة جدا في الامم . فنحن نشعر بضعفنا وبقوة الغرب ، فنصر على اخفاء ضعفنا بالتنديد به اي بالغرب ، ونصر على التمييز فيما بيننا وبينه وعلى الافتراق عنه ، ثم نحاول بعد ذلك اللحاق به .

ان لمركب النقص هذا نتائج سيئة جدا من الناحية العملية . فهو يقيد تفكيرنا واعمالنا اكثر مما نظن في اتجاهاتنا النفسية والاجتماعية ، ويضللنا في علاقاتنا مع العالم الخارجي وكافة الامم الاخرى ، ويثير في نفوسنا شعور الالم والمضض ، وهو شر ما يعيق الانسان عن السير ويفسد عليه تفكيره .

فان شعورنا بقوة العالم الغربي وبضعفنا امامه يدفعنا الى الحذر منه ومن غاياته ومن حيلته وقدرته على الاستئثار . وليس لنا ثقة بانفسنا لمجاراته ومجاهته بحاجته الند للند . فنحسب دوما ان الطريق امامنا محفوف بالاعطال وان لا قدرة لنا على معرفة مواضعها ، او نخطئ في ذلك خبط عشواء ، ونرجح اخيرا الاتزواء في زاويتنا متذرعين برفض الخير والشر على السواء . ونحاول اخفاء فقداننا الثقة بانفسنا باتهام الاجبي وتحمله كافة الذنوب والاكام والنوايا الخبيثة . ومن الطبيعي ان لا يمنع ذلك مطلقا من تحقيق مقاصده بمعزل عنا . فثير ذلك مجددا فينا عاطفة السخط فنزداد ابتعادا عن اهدافنا ، ويزداد هو تقدما نحو ما يريد .

ان مركب النقص هذا سيطر مدة على بعض الامم الشرقية ثم تمكن بعضها من التغلب عليه فبرأت منه . وفي مقدمة هذه الامم الامة التركية . وقد يزعم البعض بان الامة التركية لم تنشأ في الماضي مدنية خاصة بها ، وانما كانت تبنت المدنية الاسلامية ، وهي غريبة عنها في الاصل فلا غرابة في ان تعود فتبني المدنية الغربية وتسير في ركاب الغرب . في حين ان العرب انشأوا مدنية خاصة لهم . فعليهم المحافظة على هذا التراث وعدم الاستسلام للمدنية الغربية بفلسفتها وروحها على الاقل ، وانه

يمكن ان يؤخذ منها ما يلائم عقليتنا وحضارتنا فقط .

في الحقيقة ليس ثمة حضارات مختلفة بل حضارة واحدة تلبس اشكالا مختلفة في تطورها التاريخي . فالحضارة عبارة عن نور يضيء حياة الامم بالعلم والفكر والفن . وينقل مركز الاشعاع فيه من امة لآخرى ومن قارة لآخرى . وقد كانت هنالك حضارات لامعة ، في العصور الاولى في مصر وسوريا والجزيرة والعراق وفي الهند وفي الصين . ولكنها كانت موضعية وخاصة بكل من هذه الامم نظرا لفقدان الاتصال الفكري والمادي في تلك العصور . وبعد ذلك شعت انوار المدنية اليونانية في جنوبي اوربا ، ثم انتقل مركز الحضارة الى رومية فانتشرت في شواطئ الابيض المتوسط . ثم تناولها العرب والاسلام فكان مركز اشعاعها في بغداد ودمشق والقاهرة والاندلس ، ثم انتقلت الى اوربا الغربية والشمالية فأمريكا . ولما كان اساس المدنية هو المعرفة واكتشاف حقائق الطبيعة والفكر فان كل مدنيه بنيت على اساس المدنية السابقة لها اي على المعرفة التي توصلت اليها تلك المدنية في الماضي . فالحضارة العربية اخذت عن المعرفة اليونانية ما اخذته ونقلتها الى الشعوب الاوربية مع ما اضافته عليها في شتى الميادين . لاشك ان الحضارة كانت في الماضي تتخذ الواناً مختلفة لدى انتقالها من امة لآخرى . فقطبها كل منها بطابعها الخاص . اما الآن فان تقارب الامم المادي والفكري خفف من حدة الطابع الخاص واصبحت الحضارة ذات لون عام . فهي اليوم اذن ملك البشرية جمعاء ، او بالاحرى ملك من يعملها ويساهم فيها . واذ كانت كذلك فهي ضالة الجميع ، والهدف الذي تلتقي عنده كافة الشعوب من شرقية وغربية . لاجال آئذ لنشعر بأننا غرباء عن الحضارة الحالية وعن اهدافها المادية والمعنوية . فقد ساهمت امتنا في الماضي البعيد في انشاء هذه الحضارة ، ولئن فانتنا فيما بعد ، خلال حقبة من الدهر ، فاننا نعتزم بعد الآن المساهمة فيها مجدداً بالاشتراك مع بقية الامم . اذا انتهينا الى ذلك لم يعد ثمة محل للتفريق بين الحضارات ، وبالتالي بين

الاهداف والاتجاهات العامة بالنسبة اليها .

ان ذلك لا يمس خصائصنا الروحية والقومية . فالحضارة اليوم ليست وقفا على امة من الامم بل، تشترك فيها اقوام شتى في الشرق وفي الغرب يحافظ كل منها على خصائصه القومية والدينية .

ان دعائم الحضارة الحالية وحدث بين كافة الامم ، على اعتبار ان الدعائم المذكورة هي : ١ - السعي للحصول على المعرفة اي لاكتشاف حقائق الطبيعة بالتفكير العلمي الواقعي . ٢ - والانسان باعتباره كائنا حرا مفكرا ينبغي احترامه واحترام مصالحه . ٣ - والنظام Discipline اي خضوع البشر في تفكيره وفي اعماله وفي اوضاعه الى قواعد ومبادئ . ٤ - والرقى الصناعي لتأمين ورفاه البشر .

اننا لنجد هذه الاسس نفسها في الحضارة اليونانية والرومانية كما نجدهما في الحضارة الاسلامية . فالمعرفة كانت هدف المفكرين العرب . ولكن كثيرا منهم لم يستطيعوا تطهيرها تماما من عناصر الوهم والخيال اللاواقعي بالدرجة التي توصل اليها العقل الاوربي . وحقوق الانسان وحرية ومساواته كانت كلها هدفا مباشرا من اهداف الشرع الاسلامي والتعاليم الاسلامية العامة . وسارت كذلك الحضارة الاسلامية بالرقى الصناعي اشواطا الى الامام في الشام وبغداد والاندلس وغيرها ، بالدرجة التي كانت تسمح بها المعرفة آنئذ ، بينما لم تهتم الحضارة اليونانية بهذه الناحية كليا . اما النظام والتنظيم فهو كائن في مبدأ نشوء المجتمع الاسلامي . ولكن هذا المبدأ لم يستطع التغلب تماما على الفرائض الفطرية والتقاليد للشعوب الداخلة في هذا المجتمع والتي لم تألف كثيرا النظام والتنظيم . وبقي هذا العنصر الهام من عناصر الحضارة غير بارز تماما في الحضارة الاسلامية بينما هو اوصل المجتمع الاوربي الى ما هو عليه اليوم من القوة والثانية .

فاذا دخلنا مخبرين في صفوف الامم التي تساهم في الحضارة التي نسمى

اليوم بحضارة الغرب ، وهي في الحقيقة ثمرة جهود الشرق والغرب معا خلال العصور الطويلة ، بعد ان دخلناها فعلا مدفوعين بالتيار الجارف قضينا على مركب النقص وعلى شعور المرادة والمضض ، وانضحت امامنا اتجاهاتنا الفلسفية والعقلية والسياسية والاجتماعية ، والتقت مع اتجاهات الامم الاخرى ، فساعدنا ذلك على حل قضايانا المختلفة ، وعلى تجنب الزلل ، وعلى تلمس الحد الذي تلنقي به عقولنا ومصلحتنا مع عقول ومصالح الآخرين .

وانه لمن الخطأ الفادح ان نحسب ان بعض الامم تستهدف الخير ، واخرى تستهدف الشر وان للشرق اهدافا تعترضها اهداف الغرب . والحقيقة انه ما دامت الفكرة القومية سائدة ومتغلبة على الفكرة العالمية فكل امة تسعى لتأمين مصالحها بما لديها من وسائل ، او عن طريق توفيقها مع مصالح امم اخرى . وكما ان عدم استطاعتنا توفيق مصلحتنا مع مصالح الامم الغربية في ظرف من الظروف (كظرف القضية الفلسطينية) آلمنا وأذاانا أذية كبرى فان ائتلافها في ظرف آخر (كظرف حصولنا على استقلالنا عام ١٩٤٥) ساعدنا مساعدة كبرى .

فالهم اذن ان نطرح جانبا مركب النقص وما يولده من انعكاسات وردود فعل مضلة ، وان نسعى في اتجاهنا المشترك مع الامم الاخرى لتأليف مصالحها مع مصالحنا والدفاع عنها بالشكل والوسيلة التي تسمح بها الظروف . وان الامة الالمانية دخلت في حرب طاحنة مع الامم الاوربية الاخرى شرقا وغربا ، وكادت تنتهي الحرب بانهادة الكيان الالمانى . ولكن الكارثة لم تخرجها عن مجموعة هذه الشعوب . وهامي الآن تلم شعنها وتلمس طريقها بين تلك الامم كواحدة منها ، دون ان تهمل ولاشك امانيتها القومية التي تملها عليها ضرورة البقاء والنمو .

ان اقبالنا على الحضارة الغربية ، باعتبارها مظهراً من مظاهر الحضارة العالمية ، يوجب علينا بالدرجة الاولى تبني اساليب التفكير السائدة فيها . اما الشؤون الاخرى فالشرق آخذ بها منذ زمن ، كارتباد مناهل العلم ،

والإقبال على الصناعة ، والاستفادة من المخترعات الحديثة .
والأساليب التي نشير إليها مبنية على : التفكير الواقعي ، والاعتدال ،
والثقة بالنفس . فالتفكير الواقعي هو ان نرى الامور كما هي لا كما نتمنى
ان تكون ، او مانتخيله منها . وان ندرس تطوراتها بمحاكمات عقلية حسابية
لا اعتماداً على ماسيأتي به الغيب او تمنحه المصادفات ، وان نستفيد منها
بتوفيقها مع رغباتنا على قدر الامكان . وقديماً قال العرب : اذا لم يكن
ما تريد فأرد ما يكون .

والاعتدال هو ان نبتعد عن الاطلاق، فنضع دوماً حدوداً معقولة لتفكيرنا
ولرغباتنا . والاعتدال يتطلب ان تكون حاسة التمييز بين الاشياء والافكار
والاشخاص مرهفة دقيقة تساعدنا على التفريق بين الخير والشر والممكن
والمستحيل والصحيح والكذب ، وذلك بدون تطرف وحماس يفسدان
المحاكمة فلا نندفع طرفة ذات اليمين وذات الشمال ، ولا نجزم بالبرهان .
وقد جاء في الكتاب الكريم : ادروا الحدود بالشبهات .
والثقة بالنفس تتضمن معاني الرجولة من الجرأة والاقدام ومن الصبر
والانابة والثبات . ولا علاقة لها بالغرور وهو علة مرضية منتشرة في الشرق
خاصة وناشتة عن امتزاج الانانية المفرطة بالجهل او بالعلم الناقص وهو شر
من الجهل .

هذا هو الاتجاه العام الذي يقضي على مركب النقص . فاذا سلكناه
وضعت امامنا الطريق وعلمنا ان للامم مثلاً علينا واهدافاً بعيدة لاتنسأها
ولكنها لاتسعي اليها مباشرة كيلا تصاب بالعقم ، بل تخصص جهودها
للوصل الى اهداف قريبة ممكنة ، ليست هي في الحقيقة الا مراحل لبلوغ
الاهداف الحقيقية البعيدة . اذا علمنا ذلك اصبحت جهودنا مشورة وقاھمنا
مع غيرنا ممكناتاً ، فنحن لانعيش لوحدها على هذه الارض .

الفصل الثاني

قضية الحكم

الديمقراطية بالنسبة لسوريا وشروطها :

وحدة الصف الوطني ، القضاء على فكرة الزعامة ، النظام النيابي الصحيح

ناضلت البلاد السورية ربع قرن في سبيل استقلالها فنالت بذلك حقاً مشروعاً في ان تحكم نفسها بنفسها بمعزل عن التدخل الاجنبي ، وربحت الشوط الاول . الا ان خلوا البلاد من الاحتلال الاجنبي لايغني استعالتها بصورة آلية الى دولة حائزة شروط الحياة والديمومة . فانشاء الدولة يتطلب ربع شوط ثان فيه من الجهد والنضال مالا يقل عما استلزمه الشوط الاول . وربما لم ينتبه الناس في بادىء الامر الى اهمية هذا الشوط الثاني والى مايتطلبه من مشقة جهد ، لا لتنظيم الدولة على اسس متينة فحسب ، بل لتثبيت حقوق الامة وحريتها . فهدف الاستقلال هو اطلاق الشعب من عقاله وتأمين حرياته ، وهذه وسيلة وغاية بآن واحد : وسيلة لتحرير الفكر والعمل من القيود التي تكبلها ، وغاية لان الحرية بنفسها اثن نعمه من نعم الحياة . وكما ان هذه الحرية مهددة من الخارج فقد تهدد ايضاً من الداخل . ولا بد للشعب ليصبح حراً مستقلاً من ان ينال حريته غلاباً ضد الخارج وضد من يعيث بها في الداخل ايضاً . فالمهم ان يتمتع الشعب بنعمة الحرية فينطلق في سبيل تحقيق اهدافه العليا ويشارك الشعوب الحرة في سيرها نحو الحضارة والتقدم . اما اذا لم يكن حراً فلا فرق في ان يكون المانع لثمنته بالحرية خارجياً او داخلياً ، فالنفس الابية لا تنظر الى لون التقدم التي تدوسها ، بل هي تأبى الذل اياً كان مصدره .

وقد حسب الناس ان الشوط الثاني لاجود له لان البلاد وجدت

لديها عند بزوغ أفجر الاستقلال دستوراً جاهزاً يرفع الشعب الى مستوى الشعوب الحرة ويرتكز على سيادة الامة الممثلة بمجلس نيابي ينتخب انتخاباً حراً ، وعلى توازن بين السلطات تكون فيه الامة حكماً عند اللزوم ، وعلى ضمان كامل للحقوق والحريات الاساسية للأفراد والجماعات ، وعلى المساواة فيما بينهم .

الا ان هذه الضمانات للحريات وجعلتها الامة جاهزة ولم تحصل عليها بعد كفاح . بلى ، كان ثمة كفاح وجهاد في تاريخ هذا الدستور ، ولكنها كانا موجّهين ضد الخارج فقط . ومن السهل ان تجمع الامة على النضال ضد الخارج لانه يكاد يكون من الغرائز الطبيعية لكل مجتمع ان يدفع عن نفسه تجاوز مجتمع غريب عنه . اما النضال الداخلي فيتطلب ان تتكون في المجتمع عقيدة ثابتة في حياته السياسية وفي اصول الحكم الذي يريده ، وان يعرف الحريات ويحج إليها حينئذ بعد ان يتذوق حلاوتها فلا يرضى بانتراعها منه لاي سبب كان . وبهذه الحالة يكون مستعداً للدفاع عنها ، وتكون هي بالتالي في مأمن من التعديلات .

والعقيدة المذكورة هي الفكرة القومية ، اساس كياننا الحاضر . فلا بد من رسوخها وتعلق الشعب بها وبما تتضمنه من عزم على الحياة الحرة . وهي ما تزال عندنا في مهدها . وقد تنعوت وقد تضرع مع الايام . وثمة ظروف مؤاتية لنموها ولارتفاع مستوى الوعي الوطني والسياسي لدى الشعب ، فينشأ دولة موطدة الاركان . كما ان دوام الظروف المعاكسة يؤخر ذلك . والظروف المؤاتية ، فيما يتعلق بالحكم ، هي :

١- الحكم الديمقراطي : ان للفضية الدستورية في بلادنا وسجها يختلف عنه في بقية البلاد الاجنبية ، وخاصة تلك التي استقر كيانها كأهم مستقلة منذ امد طويل . ففي هذه البلاد الاجنبية يمكن ان تعتبر الديمقراطية اسلوباً من اساليب الحكم . ويتعارض هذا الاسلوب مع الاشكال المختلفة للحكم الفردي سواء كان مستنداً على الوراثة او على التغلب او لبس حلة الاستفتاء القيصري .

ويشأرض أيضا مع الديكتاتورية الطبقية او الحزبية . وعندما يرتفع مستوى الادراك الشعبي الى درجة يشعر الفرد فيه بقيمته كإنسان مفكر تصبح الديمقراطية ضرورة من ضرورات الحياة وعقيدة لا تناقش . وآية ذلك ان اي نظام في العالم ، باستثناء النظام السوفيتي المستند على ديكتاتورية العمال والفلاحين ، لم يعد اليوم يجابه المبدأ الديمقراطي وجها لوجه بل يحاول الاحتيال عليه . فالقضية لم تعد ، بعد زوال النازية والفاشية ، قضية مناقشة في الديمقراطية نفسها بل قضية تحقيقها عمليا وواقعا . ورغم ذلك فالامم التي استقر كيانها في دول مستقلة منذ قرون وثبتت امام العواصف التاريخية ، تقوى على احتمال تجربة من الديكتاتورية الطبقية او الحزبية تقوم لتطبيق مبادئ ثورة اقتصادية او اجتماعية او سياسية مبتكرة . وسواء انتهت هذه التجربة بكارثة وطنية او تلاشت بجرفها من قبل الشعب فان متانة الفكرة القومية لديه وقوة الشعور بالتضامن القومي والحرص على الكيان العالي كقيل بالخروج من هذه المحنة بسلام . اما الامة السورية فامرها يختلف عن ذلك . هي حديثة الكيان ولا تزال في ابان بنائه . وقد كانت الحرية وحكم الشعب نفسه بنفسه هدفها في النضال ضد الاجنبي وعلّة هذا النضال . فاذا حرمت هذه الحرية والشعور بحكم نفسها بنفسها سقط الاساس الذي بني عليه كيانها . وبعبارة اخرى اذا لم ينعم الشعب بالحرية لم يشعر بكيان جديد ولا بالاستقلال . وعلى ذلك فالاستقلال الخارجي والحكم الشعبي مرتبطان ارتباطا لا تفصم عراه ، بالنسبة للشعب السوري ، وهما حلقتان في سلسلة واحدة . فالديمقراطية ليست اذن في سوريا اسلوبا من اساليب الحكم كما هي في الدول القديمة بل هي قضية الاستقلال والكيان ، ورفع الشعب من وضع المحكوم الى وضع الشعب الحر . ولا يجدي في ذلك تأكيد المبادئ الديمقراطية بالاقتوال والتأكيدات الكلامية فقط والجدال بالمحسوس ، فالقضية جد . ولا بد ان يشعر الشعب بان نظامه السياسي منبثق عنه ضامن لسيادته وحرياته الفكرية وخاضع لمراقبته . والا كان الحكم شديد

الشبه بالحكم الاجنبي ، فانصرف الشعب عن الاهتمام به والحرص عليه .
 وفي هذه الحالة ما هي الا بكرة او ضحاها الا والاجنبي عاد من جديد ،
 الا اذا حالت دون ذلك مشيئته هو . اما القول بان حكم الفرد
 يؤمن تقدم البلاد وازدهارها باكثر مما تضمنه الديمقراطية نظرا لعدم نضوج
 الشعب ، فهو الحجة الرئيسية للاستعمار في البلاد المحتلة . فما زالت فرنسا
 وانكلترا تؤكدان بان القوضى والفقر سيهان البلاد المستعمرة اذا تركتاها
 وشأنها لانها عاجزة عن تأمين النظام والتقدم اللذان استتبا بوجودهما .
 ومن ناحية ثانية ان الديمقراطية هي الحكم الوحيد الذي يأثف مع
 طبيعة الشعب العربي ويسمح ب بروز مواهبه . فالفكرة الفردية متأصلة في
 نفوس العرب ، ولا يمكن ان يكون هدف المجتمع العربي الا احترام
 الفرد وحرية ، وتحرير فكره من عقالة ضمن نطاق الغايات والمثل العليا .
 والجو الصالح لنمو الفكر العربي والفعالية العربية في شتى الميادين هو جو
 الحرية بخلاف بعض الشعوب الاخرى التي لانحسن العمل ^{بالمصلحة الذاتية} الاجتماع وتفكر
 تفكيرا اجماعيا ، فهي محتاجة للقيادة الفكرية والعملية . فالحكم الديمقراطي
 الحقيقي شرط اساسي لحياة البلاد مستقلة .

٢ - وحدة الصف الوطني : ان نضوج الفكرة القومية الاستقلالية
 يتطلب اجماع الامة عليها بحيث لاتعود قضية رأي بساق بل عقيدة يعتبر
 الخارج عليها خائنا . ولما كان النظم الديمقراطي الحر مرتبطا في بلادنا
 ارتباطا شديدا بفكرة الاستقلال نفسها فلا مناص من اعتبار الديمقراطية
 عقيدة عامة يعتبر الخارج عليها عدوا للوطن .

ان الاحزاب السورية التي قامت في صدر الاستقلال كانت تقر جميعها
 الدستور الديمقراطي . فهي اذن متفقة على مبادئ الاستقلال وصيانته من
 جهة والنظام الشعبي من جهة اخرى . وتباين الرأي بين الاحزاب انما كان فيما
 يلي ذلك من الشؤون ، اذ لاقية للمبادئ وللاحزاب ولاعة لوجودها الا في بلاد
 مستقلة عن الخارج وحررة في الداخل .

ولكن من الثابت الواهن في هذه البلاد ان الاحزاب اذا كانت متخاصمة

ومتنافرة لم تقف عقيدة او مبدأ لديها امام اندفاعها في هذا التنافر والتباعد الى الحدود القصوى . فهي تضحي بالكثير في سبيل خصوصياتها . ويؤدي ذلك الى تراخيها وتهاونها فيما يعود للدفاع عما يجمع بينها من المبادئ الاساسية فيصبح الكيان مهددا بجموعه لانه لا يزال طرياً يافعاً . وقد كان قديماً من افطع هنات العرب ، ابان عزمهم وسؤددهم ، ان ضفائهم تغطي لديهم على كل حس آخر .

والاحزاب ضرورة مطلقة في كل مجتمع سياسي حر ، يثبت وجودها حرية المجتمع وتطوره الفكري والمادي ، ويكون ضامناً لاحترام مؤسساته الدستورية وحقوقه الاجتماعية والفردية .

وللتأليف بين هاتين الضرورتين ، ضرورة توحيد الجهود للدفاع عن كيان الدستور الديمقراطي من جهة وضرورة انقسام الشعب الى احزاب تعبر عن الاتجاهات المختلفة للرأي العام الحر في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة اخرى ، لا بد من هدنة عامة تقوم على اساس التعاون بين الاحزاب مدة من الزمن لحماية الدستور الديمقراطي وتثبيت الاوضاع ريثما ترسخ التقاليد الدستورية وينفذ روح المشروعية الى الشعب فيوطد العزم على الدفاع عنها ويصبح النظام السياسي في مأمن من مغامرات المغامرين . وخلال ذلك لا بد ان تضحي الاحزاب بما ينبغي التضحية به مؤقتاً مع احتفاظها بمبادئها وبرامجها وحتى مع سعيها الى تنفيذها بما لا يمس مبدأ التعاون وحماية الدستور والنظام الديمقراطي . ان الامم الراقية تلجأ الى التعاون القومي كلما داهمتها الخطوب والاضطراب . واما عندنا فان هذه الاخطار كاثنة في تعرض كيان الدولة والحكم الديمقراطي للانحيار في مطمع انشائها . فلا بد من تضافر القوى والجهود جميعها لدعم هذا الكيان وتثيسته وعدم تعريضه للهزات العنيفة . وعلى ذلك فالحكومات الحزبية هي ما ينبغي ان نتجنبه مدة من الزمن . والوحدة القومية في مطلع عهدنا بالكيان الديمقراطي شرط من

شروط بقاءه وتمكينه .

٣ - القضاء على فكرة الزعامة : عاشت البلاد العربية عامة والسورية خاصة قرونا طويلة في ظل النظام الشخصي . وكان الاهتمام منحصرًا بشخص الحاكم ، لا يتعداه . فنوع الحكم واسلوبه لا ينفصل بنظر الناس عن شخص الحاكم . فان كان حسنا او قبيحا عزى ذلك الى صفات الحاكم . ويمكن ان يعتبر ذلك طبيعيا في مجتمع لم يتوصل بعد الى حكم القانون .

اما الدولة الحديثة فهي مبنية على اساس آخر . فالدولة دائمة والنظام دائم في حين ان الشخص زائل . ولما كان لا يجوز تعريض الحكم للانقطاع وكان من اجل مهام الحكم ضمان المستقبل ، فلا يجوز ان يكون حاضرا الامة ومستقبلها موقوفين على خصال ومزايا شخصية قد توجد وقد لا توجد . ولذلك فالدولة مؤسسة يقوم عليها افراد يعملون بموجب قواعد ويخضعون لهذه القواعد . ويعقب بعضهم بعضا دون ان يكون لتبديل اشخاصهم اثر في حياة الامة . ف عظيمة الامة وحيويتها كائنات في قدرتها على ايجاد افراد قادرين على خدمتها في كافة الظروف . اما اذا كانت حياتها متوقفة على خصال بعض الاشخاص ومزاياهم الاستثنائية فهي زائلة ومتهجرة بزوال هذا الشخص وفقدان تلك المزايا .

ان هذا معلوم لدى الجميع لاننا نعيش في القرن العشرين . ولكن شعورنا الباطني هو خلاف ذلك . فوراينا تقاليد قرون طويلة من الحكم الشخصي ، ووراينا ثروة كبيرة من الادب والتاريخ بنيت على المبالغات في اطراء اشخاص او ذمهم واظهار آثارهم في حياة الامة . وقد اختلف الناس منذ صدر الاسلام وخلال التاريخ الاسلامي كله حول اشخاص فقدسوا بعضا منهم وكرهوا آخرون ، وسميت الدول والابجاء القومية باسمائهم وعزيت لهم . وكانت هذه الفكرة ، فكرة النظر الى كافة الامور خلال الاشخاص ، سببا رئيسيا

في تفريق الكلمة ، وفي عجز الامة عن الاتحاد والبقاء .
لقد ورثنا ذلك كله فكان له اثره الكبير في حياتنا الحديثة .
فالحكومات في سوريا كثيراً ما تقوم بتدابير وترتيبات شخصية ،
والاحزاب عبارة عن تكتلات شخصية ، ونجري بممارسة الحكم غالباً
بالنسبة لاعتبارات شخصية وحتى القوانين تحمل احياناً الطابع الشخصي .
فاذا شكى الناس تصرفات الحكام وشكى هؤلاء من مطالب الافراد
فان مرد ذلك كله الى خصال قديمة في الامة العربية تشمل الحاكم
والمحكوم ولا تأتلف مع فكرة الدولة في القرن العشرين . فالناس
يبغون دوماً وابداً عن الزعيم ، ويبعثون فيه عن صفات اهمها ان
يخدم انصاره في الحق وبغير الحق ، وان يكون كريماً ، لا فرق بين
ان يكونه بالمال او بالالمة . اما الزعيم فيبحث عن انصار مخلصين
لشخصه . وتفكيره منصرف الى توفير اسباب دعم هذه الزعامة وتقويتها
بالعناية بالاشخاص . ولما كان الزعيم الواحد عاجزاً عن ارضاء كل الناس
فلا بد ان يكون هنالك زعماء ، وان تنقسم الامة لا الى احزاب ذات
آراء متباينة ، بل الى مريدين لزعماء مختلفين . ان هذا خليق بالنظام
القبلي او بحياة الصحراء حيث لا عمل للانسان ولا ضامن لحياته الا
بانتمائه لزعيم يحميه ويطعمه .

ومن الطبيعي ان تنخفض في هذه الحالة قيمة الفكر والمبدأ والقانون .
ان انشاء دولة سورية بالمعنى الصحيح متوقف على كبير على الجهود
التي تبذلها الجماعات والافراد للتخلص من هذه الآفة الكبرى : آفة
الزعامة ، وبعبارة اخرى للانتقال من طور الحكم الشخصي الى طور الحكم
الحقوقي . وان رقي المجتمع السوري الى درجة من التطور الفكري
والاجتماعي يؤهله لانشاء الدولة يستلزم ان تصبح فيه الافكار مرجحة على الاشخاص
وإلا ما كانت هنالك دولة بالمعنى الحديث .

ان هذا يتطلب المبالغة في اقضاء فكرة الزعامة ، سواء في الدولة

أو في الأحزاب أو بين الأفراد . ولا بأس أن يتدخل في ذلك التشريع نفسه فيحرم الدعاية للزعماء . ولا بد أن تنتشر فكرة اقضاء الزعامة ، حتى لا يكون هدف الناس انشاءها بل خدمة المبادئ والافكار وتوجيه الجهود نحو الغايات العليا ، وحتى تصبح فكرة الزعامة منكورة ومستهجنة ، فيصبح الداعون لها اضحوكة الناس وموضع استهزائهم .

ان هذا يسوقنا الى ضرورة انشاء الاحزاب على غير الاسس التي بنيت عليها حتى الآن . فالاحزاب التي تسيطر على الجماهير في سورية تعتمد بالدرجة الاولى على العلاقات الشخصية ، وان كانت تملك برامج حزبية مفصلة . في الحقيقة انها قوية او ضعيفة بالنسبة للاشخاص القائمين عليها ، وبالنسبة للظروف التي يغتنمها الحزب . ولسنا نقصد انتقاد هذه الاحزاب وتكونها على هذا الشكل فقد كان هو الشكل المعروف والمتبع في محيطنا والذي يأثف مع تقاليدنا السياسية الماضية . ولذلك فقد نجحت لدى الجماهير اكثر من غيرها . ولكن نجاحها مرتبط بخطوط الاشخاص القائمين عليها ارتفاعا وانخفاضا . ولذلك فهي لا تستطيع الاعتماد على قوتها في كافة الظروف ، بل في الظروف التي يطفو بها نفوذ المتولين عليها على وجه الماء ، او تلك التي تتلائم مع اوضاع الحزب .

اما الآن فاننا نعتقد بان التطور الفكري في سوريا والاحداث التي وقعت اصبحت تتطلب ان تلبس الاحزاب حلة مبدئية عقائدية منتظمة اكثر من اعتمادها على الاشخاص . ولا بد لذلك من تطور عميق لها . فان ممارسة الاستقلال طرحت امام الشعب طائفة من المواضيع الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولا بد للاحزاب والمفكرين من مواجهة هذه المواضيع ومناقشتها وتبني حلول معينة لها عن عقيدة وايمان . وهذا يؤدي لتكون نزعات مختلفة في الحكم تؤلف على اساسها الاحزاب . وعندما تتبوأ الفكرة والمبدأ المقام الاول في الاحزاب تتول العناية الزائدة في الاشخاص القائمين عليها وبكلمة اخرى تبدأ فكرة الزعامة

بالاضمحلال . وفي هذه الحالة نصل بصورة آلية الى نتيجة اخرى تنصل
بجائتنا السياسية ووضعنا الدستوري . وهي ان رجال الاحزاب لا يحتاجون
آنذ لدعم نفوذهم الحزبي بالاتصالات الشخصية وبخدمة المصالح ، بما يدخلهم
في حلقة مفرغة ، بل يعتمدون في النجاح على خدمة المبادئ والصالح العام .
وعلى كل حال ان القضاء على فكرة الزعامة هو حجر الزاوية في بناء الكيان
الدستوري واشادة حكم القانون .

ان النبي محمد (ص) صرف قسما عظيما من جهوده في تحطيم فكرة
الاضنام ، والاستعاضة عنها بالايمان بالمبادئ ، حتى بالغ في ذلك مبالغة
اثبت التاريخ العربي فيما بعد صوابها وضرورتها . فهو قد حرّم التصوير
ونحت التماثيل حتى لو كانت بريئة لاترمز لشيء معين . ولو كان الراديو
والصحافة سائدين في زمانه لحرم ذكر الاشخاص فيها وتقديمهم لافتتان
الناس . فالشعب العربي ذو ميل على ما يظهر للعناية بالشخص اكثر مما
يجب ، وكانت هذه هنته قديماً وحديثاً . في حين ان الشيوخ الكبارين
ابا بكر وعمر رضي الله عنهما اثبتا بعد فقدان اعظم العظماء واكبر الزعماء
محمد بن عبد الله ان الامة الاسلامية تعيش بدونه بفضل العقائد التي لقنها .

٤ - النظام النبائي الصحيح : ان مجرد اعلان دستور ديمقراطي لا يعني تمتع
البلاد بحكم نفسها بنفسها . فلا بد من ان تكون احكامه مؤتلفة مع طبيعة
الشعب ورغباته الصميمية وان تؤمن سير جهازه سيرا عاديا بحيث يشعر
شعورا حقيقيا بأنه حاكم نفسه بنفسه ، وان يمارس بهذه الروح ، فيرتبط
الشعب بكيانه وبدستوره ويدافع عنها بالنفس والنفيس .

والنظام النبائي بما يؤمنه من توازن بين القوى والسلطات المختلفة
يضمن ممارسة الشعب لحقوقه وحرياته الاساسية ، ويؤدي شيئا فشيئا لنضوج
التربية السياسية لديه ، ولكن ينبغي في تطبيقه مراعاة ما يأتي :

أ - الانتخابات الحرة : المهم في الحكم الشعبي وفي الحريات العامة
ان تشعر بها الجماهير وتحرص عليها . وقد بينا ارتباط فكرة الاستقلال

بفكرة الحكم الشعبي وبممارسة الحريات العامة . وكل ذلك يبقى وهما إذا لم يشعر الشعب شعورا حقيقيا بأنه حر وأنه الحاكم . ان النصوص الدستورية التي تنص على سيادة الامة وعلى الحريات العامة قلما تقرأها الجماهير وقلما تدرك معانيها المعقدة واساليب تحقيقها . ولكن بممارسة عمليا مدة من الزمن تخلق فيها شعور الكرامة والعزة والرغبة في المحافظة على النظام الذي يؤمنها .

ولكن الشعب لا يمارس الحكم الا في نظام الحكم المباشر اوشبه المباشر المطبق في سويسرا . وليس هذا بموضوع بحث في بلادنا لاعتبارات بديهية . فتمارسه بالنيابة عنه هيئات متعددة . وان تعدد هذه الهيئات الممثلة ، وكيفية انتخابها ومسؤوليتها هو ما يميز الديمقراطية عن الحكم الفردي ، فالديمقراطية هي حكم العدد . والمهم ان يشعر الشعب بأن هذه الهيئات كائنة بارادته وزائلة بفقدائه ثقته ، وبعبارة اخرى انها تمثله تمثيلا حقيقيا .

ويتجلى ذلك بالانتخاب الحر للمجالس التي تنبثق عنها السلطات الحاكمة . فمعنى الانتخاب العميق هو قدرة الجماهير على اسقاط الحكومات التي لا تروق لها في فترات معينة . ولا معنى لذلك الا اذا كانت الانتخابات حرة تتجلى بها ارادة الشعب الحقيقية ، وهذه هي حقيقة الديمقراطية . اما تزيف الانتخابات ، او المغالطة في نتائجها ، فيدخل في روع الجماهير بانها غريبة عن الحكم وليس لها من الامر شيء . فالانتخاب ليس عبارة عن عملية شكلية . ويخطئ كثيرون اولئك الذين يريدون اعتبارها كذلك ، فيغالطون انفسهم ولا يخدعون احدا ، وليس عملهم الا كفرة بالوطن وبالمواطنين . ولا يفيدهم ذلك شيئا ، فالتزيف هو عادة بداية الطلاق البائن بين السلطات القائمة والرأي العام ، ومنشأ الاضطرابات السياسية ، ومصدر الصعوبات التي تعانيها الحكومات .

ولكي يشعر الشعب بأنه العنصر الحاكم ينبغي ان تشمل الانتخابات ميدانا آخر ، هو الميدان البلدي . فالجماهير اشد تنبعا وتحسسا لما يجري

في المدينة وفي المحافظة منها للسياسة العامة للحكومة المركزية . فإذا كانت المجالس البلدية ومجالس المحافظات معينة من الحكومة اعتبرت الجماهير نفسها غريبة عن الشؤون العامة . وبالعكس من ذلك ان ممارستها حق الاشراف على الشؤون البلدية بانتخاب مجالسها ينمي التربية السياسية لديها ويقوي شعورها بعزة الحكم ، ويزيد ثقتها بالاداة الادارية . ومن البديهي ان ذلك كله منوط بمجربة الانتخابات لتأتي معبرة تعبيرا حقيقيا عن ارادة الجماهير ورغباتهم .

ب - الاكثرية والاقلية : الاكثرية هي تلك التي تنبثق عن الانتخابات الحرة ، وتمثل نزعة الرأي العام . وقد تكون بارزة او لا تكون . ففي هذه الحالة الاخيرة يتروك على السلطات الدستورية والحزبية ان تستنتج حقيقتها بصدق واخلاص ، اذ لا فائدة من المغالطة بهذا الشأن . ومتى تمت الانتخابات ، وظهرت الاكثرية في المجلس ، فليس لأحد ان يدعي تمثيل الشعب خارجا عنه .

وهناك التباس خطير في اذهان الجماهير الشرقية بالنسبة لمفهوم الحكم الديمقراطي . فيحسب بعض الناس انه الحكم الذي يتاح به لفرد او لطائفة من الافراد ، لا ان يدلوا بأرائهم فحسب ، بل وان يحاولوا فرضا على السلطات القائمة .

ان حرية ابداء الرأي مظهر من مظاهر الديمقراطية . وللأكثرية الدستورية ان تقر او ترفض الآراء المعروضة . واما محاولة فرضها فهو افتئات على الدستور واعتداء صارخ على الحقوق السياسية . فالديمقراطية هي حكم الاكثرية ، ولا بد للأقلية من احترامه على ان تحترم الاكثرية بدورها حريات الأقلية . اما ان تحاول هذه فرض سياستها ورغباتها على تلك فهي الديكتاتورية بعينها . فالديكتاتورية ليست سوى حكم الأقلية . وعلى ذلك فمن اهم شروط الحكم الديمقراطي ان تكون هنالك حكومة قوية مسيطرة على الشؤون باسم الاكثرية الدستورية ، وألا

تسمح للأقلية ان تخرج على روح الدستور . اما اذا ضعفت وتخاذلت امام الاقلية فقد خانت واجباتها الاولى واصابت النظام الديمقراطي بل كيان الدولة في الصميم .

وسياسة الاكثرية ليست عبارة عن النزعة الشخصية لوزير من انوزراء . فمراسيم تنصيبهم لامتنعهم في الحقيقة حق التصرف بالامور وفق نزعاتهم الخاصة . بل لابد لهم من التفاهم التام مع ممثلي الاكثرية المجلسية والحزبية لتكون سياسة الدولة سياسة عامة مستهدفة الصالح العام كما تفهمه الاكثرية ، لاسياسة شخصية للقائمين على الحكم .

والرأي العام محتاج للتوجيه . ومن واجب الحكومة والاكثرية المجلسية والحزبية ان توجهه باطلاعه على تدابيرها واقناعه بصوابها وذلك ببيان عللها واسبابها . ويتم ذلك باتصال احزاب الاكثرية مع الناهيين ، وباستعمال الحكومة الجرأة والصراحة . وان اهمت الحكومة هذا التوجيه ، وهو شيء آخر غير الدعايات المذلة للاشخاص ، اهملت واجبا اساسيا من واجبات الحكم . اذ ان عليها ان تسير مع الاكثرية ، ولكن امامها لاوراها . وليس من الضروري ان يشتغل الرأي العام بكافة الشؤون الفنية للحكم ، بل ان يفهم الخطوط الاساسية لأعمال الحكومة وتصرفاتها . ان الثغرة التي تفتح عادة بين الحكومات والرأي العام تنشأ في غالب الاحيان عن اهمالها الاتصال الروحي والفكري معه ، واهمال توجيهه بدقة وعناية ، فيبقي جاهلا باسباب وعلل التدابير المتخذة ، وتفعل الدعايات المفرضة ، او الجهل ، فعلها فيه . واذا لم تنجح الحكومات في توجيه الرأي العام ، وهذا يظهر بوضوح ، اصبح من واجبها الانسحاب وافساح المجال لغيرها . ان الحكومات السورية كثيرا مااستعاضت عن التوجيه بالدعاية للاشخاص ، وباسترضاء الناهيين من المؤيدين والمعارضين ، او بالسير وراء الرأي العام في نزواته . في حين ان واجبها الاول هو تنويره في الوقت اللازم ، ومقاومة الفساد والهدم . فقد كان بعضها ضعيفا امام الصيحات

الصاخبة بينا هو غير آبه لرغبات الجماهير الصميمية .
اما الاقلية فينبغي ان تتمتع بحقوقها السياسية وبحرياتنا الدستورية ،
وان لا يئانها اذى من جراء معارضتها . ولها ان تحاول بالدعاية المشروعة
ان تصبح اكثرية فيما بعد . ويصح ان يستشار ممثلوها في السياسة العامة ،
ومن المستعجب جدا ان يتم التفاهم بينهم وبين الحكومة على السياسة القومية
وخاصة الخارجية .

كثيرا ما تتحول الاكثرية الحقيقية في البلاد خلال الدورة التشريعية .
ولا بد من ان تكون السلطات القائمة مرهفة الشعور ودقيقته في هذه الامور .
حتى اذا تحققت من وجود هذا التحول عمدت الى انتخابات جديدة .
فاصرارها على التزرع باكثرية شكلية يخلق آتذ الجو المضطرب الذي يمس
الوضع الدستوري ويعرضه للاخطار .

ج - حوبة الرأي : ان حرية الرأي مظهر اساسي من مظاهر
الديمقراطية ولكن ما هو الرأي ؟ ليس هو كلمة تساق ، بل هو ايمان
وتفكير صادران عن علم وخبرة . يبدو غريبا للطبيب او المهندس
او الحقوقي ان يجادله في فنه غير ذوي الاختصاص وشؤون الحكم والسياسة
اصبحت في يومنا هذا ذات صبغة فنية في كثير من وجوها . وهي
تتعلق بالاجتماع بأسره ، فابداء الرأي بها اجدر ان يصار عن علم واختصاص
فني . ان الصحف في العالم الغربي تناقش كافة مواضيع الحكم لان خزائنها
تحتوي من الاضبارات والوثائق التي تعني بجمعها يوميا ما لا يوجد لدى
بعض الحكومات ، وقد تخصص محرروها بالشؤون التي يكتبون بها منذ
عشرات السنين . وهنالك فرق بين الموافقة على سياسة ، وبين ابداء رأي
سياسي ، فالاولى تتطلب وعي ما يقال فقط ، اما الثاني فيستلزم الخبرة
والمعرفة والاختصاص . فالناخبون يدعون اثناء التصويت ، للتمييز بين
نزعات سياسية مختلفة يشرحها لهم المرشحون والاحزاب ، ولوضع ثقتهم
باشخاص يمثلون النزعة التي يختارونها . اما ابداء الرأي بقضية عامة بصورة

جدية ومفيدة فيتعذر الا على من كان لهم معرفة خاصة بأوجهها المختلفة وخبرة كافية .

والقضايا العامة تبدو سهلة لمن اراد ، ولكنها معقدة ومستعصية كلما زادت المعرفة بها اتساعا . لاشك ان هذه القضية تتعلق بمستوى الثقافة العامة للشعب وبتربيه السياسية . ولكن من حق المجتمع ، اي الدولة ، ان تنظم كيفية ابداء الرأي مشروطة به ان يكون صادرا عن علم وادراك . والصحافة وهي المنبر الاول للآراء ، حرفة لا تشبه بقية الحرف باعتبار انها تمنح صاحبها حقا لا يحوزه غيره من المواطنين . فالنائب لا يملك حق الكلام في المجلس الا بعد ان يفوز بثقة آلاف من الناخبين ، في حين ان اجازة صحفية تتيح لصاحبها مطالعة الناس كل يوم بما يريد . فلا اقل من تطلب منه وفيه بعض الشروط . ان تنظيم الصحافة وحرية الرأي بشكل يضمن تنوير الرأي العام وبحول دون تضليله بالاعبار غير الصحيحة وغير الدقيقة وبالآراء المفرضة او غير الناضجة ينبغي ان يكون جزءا هاما من التدابير الاساسية التي لا بد من اتخاذها لتأمين سير الحياة السياسية سيرا طبيعيا ، وتدرجها نحو رفع مستوى الادراك العام ، ولايجاد التفاهم والصحافة وهي المنبر الاول للآراء ، حرفة لا تشبه بقية الحرف باعتبار انها تمنح صاحبها حقا لا يحوزه غيره من المواطنين . فالنائب لا يملك حق الكلام في المجلس الا بعد ان يفوز بثقة آلاف من الناخبين ، في حين ان اجازة صحفية تتيح لصاحبها مطالعة الناس كل يوم بما يريد . فلا اقل من تطلب منه وفيه بعض الشروط . ان تنظيم الصحافة وحرية الرأي بشكل يضمن تنوير الرأي العام وبحول دون تضليله بالاعبار غير الصحيحة وغير الدقيقة وبالآراء المفرضة او غير الناضجة ينبغي ان يكون جزءا هاما من التدابير الاساسية التي لا بد من اتخاذها لتأمين سير الحياة السياسية سيرا طبيعيا ، وتدرجها نحو رفع مستوى الادراك العام ، ولايجاد التفاهم

هو التوازن الذي يحققه بين السلطات . وكل ما عدا ذلك من الاحكام يتردد عادة في كل الدساتير . اما اذا كان التوازن مفقودا اختلفت الصفة الديمقراطية للحكم وزالت الضمانات لحريات الناس ولسطان القانون ، ولا يفيد في ذلك تبديل النصوص او الاشخاص .

في النظام الرئاسي لا يمكن ايجاد هذا التوازن الا اذا طبق في دولة اتحادية لاعلاقة لسلطانها التنفيذية بالادارة ولا بالمواطنين . وحينئذ فالتوازن كائن في فصل السلطات الاتحادية فصلا تاما ، فيحصر حق اقتراح القوانين والتصويت عليها ووضع الموازنة بالسلطة التشريعية دون التنفيذية ، وتخضع اهم الاعمال التنفيذية من ناحية اخرى الى مراقبة مجلس الشيوخ وموافقة كذمين كبار الموظفين وتحديد السياسة العامة اما في النظام النيابي فالتوازن كائن في مبدأ توزيع السلطات ومسؤوليتها المتقابلة . ومعنى المسؤولية العملي هو امكان اسقاط الحكومة من المجلس النيابي ، يقابله امكان حل المجلس النيابي من قبل رئيس الجمهورية .

اما اسقاط الحكومة فيستلزم مراقبة سياستها وتصرفاتها مراقبة حقيقية . اذ هي ليست حرة في التصرف وفق رغباتها . ولكن اذا اساء المجلس بدوره التصرف بحق المراقبة فطغت عليه الانانية والنزعات الشخصية ، او اذا التبتت فيه الاكثرية ، كان هو نفسه معرضا للسقوط اي للحل . وللشعب في هذه الحالة ان يحكم بين الحكومة والمجلس بعد ان يدلي كل بحججه في معركة الانتخابات . ولكن شيئا من ذلك لم يقع في سوريا وحتى في البلاد الشرقية بصورة عامة . فالمجالس لم تسقط حكومة لعجز او تهاون او اختلاف في السياسة ، كما ان مجالس من المجالس لم يحل من قبل السلطات الدستورية الشرعية . وقد كان لذلك نتيجتان : الاولى ان الحكومات اعتبرت نفسها طليقة من قيود الرقابة في ممارستها الشؤون السياسية ولادارية . والثانية انه لما كان المجلس لا يسقط الحكومات فقد اعتاد الشارع على اسقاطها ، او تقوم بهذه المهمة المناورات والدسائس او ... الانقلابات . فهذه العوامل ، اي صخب الشارع والمناورات التي تحاك في الخفاء ، اصبحت تقوم مقام

النتائج التي ينبغي ان تؤدي اليها المناقشات السياسية في المجلس النيابي
للسياسة الداخلية والخارجية او للتصرفات الادارية

هذا من جهة الحكومة اما المجالس فاعضاؤها لا يشعرون بالمسؤولية
ايضاً ، لان سيف الحل والاحتكام للامة ليس مسلطاً على رؤوسهم .
فالمجال مفتوح امامهم للتصرف بالسلطة التي منحهم اياها الدستور وفق
اهوائهم . ذلك لان حق الحل وضعت امامه بعض العراقيين الدستورية ،
وفضلت الحكومات غالباً ارضاء النواب على الاحتكام للامة .

فاذا كانت الآلة الدستورية للناظم النيابي لاتدور عندنا ، وهي في
الاصل كاملة ومحكمة ، ففرد ذلك الى اهمال استعمال اجهزتها الجوهرية
او لتعطيلها . ان عدم تطبيق مبدأ المسؤولية على الحكومة وعلى المجلس
لم يفدنا في الناحية الوحيدة التي يمكن ان يفيد فيها ، وهي استقرار الحكم .
فالحكومات عندنا ماكانت تعمر طويلا لانها في الغالب اضعف من ان
تقاوم الدسائس او الشارح . والمجالس النيابية قلما اكملت مدتها القانونية
بالرغم من انها لم تحل مرة واحدة من السلطة الشرعية . وخلال ذلك
كانت تضمحل شيئاً فشيئاً ثقة الشعب بالحكومات والمجالس معا .

فاول هدف من اهدافنا الرامية الى اعادة الامور الى نصابها والى
حماية الدستور واعادة ثقة الشعب بالمؤسسات الدستورية وبالتالي الى ايجاد الاستقرار
ينبغي ان يكون القضاء على التقاليد السياسية البالية ، وذلك بممارسة حق
حل المجلس النيابي عندما يهمل واجباته الاساسية ، او عندما ما تشتط
اكثرية في نزواتها الشخصية . ولا شك ان الشعب يرتاح بالرجوع الى
حكمه ويشعر ان له من الامر شيئاً . والرجوع الى التوازن الدستوري
يستوجب ازالة العراقيين التي تحول دون سيره سيراً طبيعياً . ومن جهة
اخرى ينبغي الاقتراع على الثقة بالحكومة كلها مست الحاجة الى ذلك .
ان اسقاط الحكومات بصورة طبيعية هو صمامة امان ضد الاسقاط غير
الطبيعي . ولا ينبغي ان يهول الاسقاط الحكومات فهو لا يمس شخصية

اعضاؤها في غالب الاحيان . لان المسؤولية السياسية تعني ترك الحكم عند اللزوم ، لاعتقاب الاشخاص .

نعم ليس من المستحب تعرض البلاد لهزات عنيفة في اوقات مقاربة ولكن ليس من المستحب ايضا اطلاق العنان لنزوات المجالس او لتصرفات الوزراء الكيفية . ويبدو بديهيا انه طالما لم يحل المجلس النيابي في سوريا ولا مرة واحدة بشكل طبيعي ، ولم تسقط حكومة ما بمنع الثقة عنها بالاسلوب الدستوري فليس هذا الاسقاط ولا ذاك الحل مما يحثى وقوعه بكثرة حتى تتخذ الاحتياطات الدستورية دون وقوعها . وعدا ذلك فالاسراف في حل المجالس يعرض السلطات العليا للمسؤولية وفي ذلك ما يدعوها لاستعمال الحكمة والروية في ممارستها هذا التدبير الدستوري الضروري . ان توازن السلطين الدستوريين لمنع طغيان احدهما على الاخرى من جهة ، وتوازن القوى السياسية في البلاد لتجنب تسلط حزب واحد على مجرى الامور ، وذلك عن طريق تهادن الاحزاب وتعاونها ، من جهة اخرى ، كفيلان باعادة الثقة الى نفوس الجماهير وبتفتح الطريق الى الاستقرار والى حكم القانون .

هـ - رئاسة الدولة : ان البحث في التوازن الدستوري ، وهو حجر الزاوية في كل نظام ديمقراطي ، يقودنا الى معالجة وضع رئاسة الدولة . فهناك في سورية نزعتان متطرفتان في هذا الشأن : الاولى ترمي الى جعل رئيس الدولة الحاكم الحقيقي للبلاد والمسيطر على شؤونها ، والثانية تنزع الى تجريده من كل سلطة باعتباره غير مسؤول .

ان المهمة الدستورية الحقيقية لرئيس الدولة في النظام النيابي تبقى بذلك خافية على اصحاب النزعتين معا . فمنح رئيس الدولة سلطة الحكم دستوريا او عمليا يخالف اسس النظام النيابي ويرجع بنا الى الحكم الشخصي واسلوب الزعامة الذي ما عرفت البلاد غيره في ماضيها الطويل فاودى بها الى الهاوية . ولكن جعل رئاسة الدولة مقاماً رمزياً لاسلطة له يحل ايضاً بأسس هذا

النظام وبالتوازن الدستوري ويعرضه للاخطار .

ان رئيس الدولة في النظام النيابي ركن اساسي من اركانه . وقد حصل التباس في بعض الاذهان من ترديد القول المأثور في انكثرت بان الملك يملك ولا يحكم . في الحقيقة ان هذا القول يوضح وضع ملك انكثرت الدستوري بالنسبة للملوك المطلقين وبالنسبة لنفوذ الشعب الانكليزي ومؤسساته الدستورية . اما رئيس الدولة فله مهمات كبرى ينبغي التفريق بينها في الاحوال العادية ، واثناء الازمات .

ففي الاحوال العادية هو لا يمارس الحكم مباشرة ولا بد له من ان يترك للحكومة مسؤولية اقرار السياسة العامة بالنظام والاتفاق مع السلطة التشريعية . وتبقى له مع ذلك مهمتان اساسيتان : الاولى مراقبة تصرفات الحكومة الادارية ، باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية ، مراقبة سلبية ، فترفع اليه المراسيم فيقرها او يرفضها . فاذا حيل دون استعماله هذا الحق اصبحت الحكومات الحزبية حرة بالتصرف بالشؤون الادارية بدون رقابة . ولا يرد على ذلك ان الحكومة مسؤولة امام السلط التشريعية ، فلهذه ان تناقش الحكومة في سياستها لان تتدخل في اعمالها الادارية . ان المراسيم لا ترسل للمجالس النيابية ، وليس لهذه ان تلغي شيئاً منها . فمبدأ فصل السلطات يحول دون ذلك في كافة النظم ، لان المجلس النيابي ذو صفة سياسية وتشريعية ، لا ادارية . والرقابة الوحيدة التي تمارس عملياً على تصرفات الحكومة الادارية ، وخاصة في بلاد كبلادنا انما يقوم بها رئيس الدولة باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية . فاذا حذفت هذه الرقابة تعرض الجهاز الاداري للصدع ، فتزعج كل حكومة الى هدم ما شادته الحكومات السابقة في البناء الاداري للدولة ، دون ان يكون ثمة اي طريقة دستورية للحيولة دون ذلك . فالرقابة من رئيس الدولة وهو المعتبر فوق الاحزاب وحارس القانون شرط اساسي لاستقرار الاوضاع الادارية . واذا استبد رئيس الدولة بأرائه فاستبداده سلمي فقط وتستطيع

الحكومة ان تهدد بالاستقالة . اما اذا استبد رئيس الحكومة ، في حالة فقدان المراقبة الرئاسية عليه ، فالخطب اعظم لان سلطته ايجابية . فهو ينفذ ما يريد ويتعذر معالجة الامر طالما هو يتمتع باكثرية سياسية في المجلس . والمهمة الثانية لرئيس الدولة في الظروف العادية هي سعيه المتواصل لتقريب وجهات النظر بين الاحزاب وبين الوزراء . وليس له ان يفرض آراءه على الحكومات المسؤولة ، في السياسة الواجب اتباعها ، فلا بد ان تتمتع هذه بمسؤولياتها ، ولكن عليه ان يحاول ايجاد الانسجام في عمل الدولة بين الماضي والحاضر وتأمين استمرار الفكرة والعمل السياسيين في حين ان الحكومات قد تنزع دوماً للبدء من جديد لا الى الاتمام . اما في الازمات الكبرى فلرئيس الدولة مهمة اساسية هي ضرورة التغلب عليها والخروج منها بسلام . ولن يستطيع ذلك الا اذا كان يتمتع بالسلطات اللازمة ليستعملها عند الحاجة ، فهو الذي ينبغي ان يقرر انتهاء مهمة الحكومة ، اذا تطلبت المصلحة العامة ذلك ، واختيار حكومة اخرى قادرة على التمتع بثقة المجلس والبلاد . او بالعكس من ذلك حل المجلس النيابي واستفتاء الشعب مجدداً ، او اتخاذ تدابير دستورية اخرى . ان رئيس الدولة في ذلك الحين عنصر اساسي من عناصر النظام . فاذا لم يمنحه الدستور السلطات اللازمة لمهمته او اذا وضع العراقيل دون استعمالها استحال على الرئيس انقاذ الموقف بالوسائل الدستورية ، واصبح النظام باسره في مهب الريح .

فالنظام النيابي اسلوب كامل اذا أُخِلَ باحدى اسسه اختل توازنه . والاسلم في بلادنا ان لا نأخذ بآراء متطرفة تملئها العاطفة لا المراتب الطويل الذي صقلته التجارب والدراسات العميقة لاوضاعنا السياسية . بعد الحرب العالمية الاولى جاء العالم الدستوري (ميركين كيتزوفيتش) بنظرية سماها rationalisation du parlementarisme ويقصد بها جعل الاصول البرلمانية مطابقة للعقل (لا التجارب) وكان يقول في جملة ما

يقوله بالغا، رئاسة الدولة فنتخب الحكومات من المجالس النيابية .
وقد اهتمت بعض الاوساط العلمية في بادىء الامر لأرائه ، ثم
اهماتها باعتبارها غير عملية ولم تأخذ بها دولة من الدول . قد يستعاض
عن الرئيس في بعض الدول بمجلس رؤساء (كروسية السوفيتية والدول
التابعة لها) او تناط اعماله بالمجلس التنفيذي (سويسره) ولكن هذه
البلاد لاتمارس النظام النيابي ، والحكم فيها قائم على اسس اخرى . اما
في بلادنا فلا مندوحة من ايجاد توازن لا بين السلطين التشريعية والتنفيذية
فحسب ، بل بين عنصري السلطة التنفيذية نفسها .

و - اسلوب المجلسين : اشتدت النزعة لدى كثير من الدول بعد
الحرب العالمية الاولى الى الاخذ بنظام المجلس الواحد باعتبار ان اسلوب
المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) ينافي النزعة الديمقراطية ويمنع
الاصلاحات السريعة . ولم تمض بضع سنوات حتى عادت اكثر تلك الدول
الى اسلوب المجلسين . ونحسب انه ليس في العالم الديمقراطي اليوم دول
تسير على اسلوب المجلس الواحد سوى دول شرقية ثلاث (تركيا وسوريا
ولبنان) ودولة غربية (فنلندا) . ويتهبأ لبنان نفسه للاخذ باسلوب
المجلسين ، كما ان تركيا ايضا بدأت تنزع الى ذلك مؤخرا .

ذلك لان فكرة مجلس الشيوخ تطورت تطورا كبيرا عما كانت عليه
في الماضي . وليس من الضروري ان يضم هذا المجلس طائفة من الاقطاعيين
او ان يكون ملجأ للمتقاعدين من ذوي المقامات الكبرى ، كما كان
الحال في القرن التاسع عشر ، بل يمكن ان يكون متما لتمثيل الامة
بوجودها المختلف .

فالمجلس النيابي مبني على نظرية تمثيل الآراء السياسية للامة ،
لا المصالح الاجتماعية والاقتصادية بوجه خاص ، او هو يمثلها بصورة ناقصة .
والنقابات والمصالح الزراعية والتجارية والصناعية والبلدية لا تشعر بانها ممثلة
تمثيلا حقيقيا في الحكم .

وكثيراً ما يشكو ارباب هذه المصالح من القوانين الصادرة عن

المجلس النيابي او من التدابير المتخذة من الحكومة مدعين بأنها لم تدرس دراسة كافية ولم تمحس بها كافة الآراء وانها بالتالي تناهض مصالحهم او المصلحة العامة . ويؤدي هذا الشعور الى ضعف الثقة العامة بالحكم . وكثيرا ما يؤلف اصحاب هذه المصالح المسلكية في بلادنا الوفود لمناقشة الحكومة او المجلس في التدابير المتخذة من تشريعية وتنفيذية ، فتضعف هذه المناقشة ، وانكار صحة التدابير وصوابها ، قوة التشريع وهيبته سواء اجيب المناقشون الى مطالبهم او رجعوا بخفي حنين .

فاذا وجد بجانب المجلس النيابي مجلس آخر يضم ممثلي المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وبعض ذوي الخبرة والتجارب من رجال الامة بانتخاب حر من هيئة انتخابية خاصة شعرت هذه المؤسسات بأن مصالحها ليست عرضة للأجزاء المرتجلة او للأهواء واتيح لها بيان الرأي في سير الامور . فالمواطن له صفتان : صفته كعضو في المجتمع السياسي ، وصفته كعامل في حقل من الحقول الاقتصادية . وهو بحاجة لحماية مصالحه بهذه الصفة ايضا .

فمجلس الشيوخ يسمح اذن بكل التمثيل بحيث يشعر كل مواطن بأن الحكم ليس غريباً عنه ، كما انه يسمح بعدم حرمان البلاد من بعض ذوي الكفاءة اللذين يتجنبون معارك الانتخابات الشعبية العامة . ومن ناحية ثانية ان التوازن المطلوب وجوده بين السلطات يكون اكثر حقيقة في نظام المجلسين ويصبح عنصراً من عناصر الاستقرار . فالانتخابات النيابية كثيراً ما تؤدي لانتصار حزب سياسي على آخر فيستلم الحزب المنتصر الحكم ، (لان الهدنة بين الاحزاب قد لا تتحقق او او قد لا تستمر زمناً طويلاً) ولا يلبث ان يشعر بنفسه مدفوعاً الى شيء من الاستئثار ، لنفس الاسباب التي دعت غيره الى ذلك . فلانتصار الحزب من الناخبين ، والناواب المؤيدين مطالب ، وللحلفاء الراضين اماناً . والحكومة الحزبية واقفة وحدها وجهها لوجه امام هؤلاء جميعاً

بيناهي لا تستغني عن فريق منهم . فإذا اضطرت لارضائهم فعلت ذلك على حساب الآخرين أو المصلحة العامة أو القانون . اما اذا كان هنالك مجلس آخر ، منتخب بأسلوب آخر ، يشمل مصالح الامة المختلفة ويراقب أعمال الحكومة وكان لونه يتغير ولو جزئيا عن اللون السياسي للمجلس النيابي ، تصبح الحكومة اقل حرية في ارضاء الانصار والمحاسب ، واكثر حرية في اتباع القوانين ومراعاة المصلحة العامة .

وبعد فأسلوب المجلسين يؤدي الى استمرار الفكرة السياسية والعمل الحكومي . وهذه من الشروط الاساسية لتكون الاعمال مثمرة . لان كل حكومة جديدة تألفت على اثر تحالف حزبي جديد في المجلس ، او على اثر انتخابات عامة جديدة تنزع ، في اسلوب المجلس الواحد ، الى هدم ما بدأت به الحكومات السابقة في السياسة الداخلية والخارجية وربما في المشاريع الانشائية ايضا . وما تكدأ تبدأ هي نفسها بسياسة جديدة حتى تهدد بدورها بالزوال وبقيام حكومة اخرى تعيد الكرة وهكذا دواليك . لان الرأي العام السياسي للجماهير شديد الثقل ، في حين ان المصالح العامة المسلكية هي اكثر ثباتا بجوهرها وبشكلها .

فالتبديل الفجائي للخطط المتبعة من اهم عوامل فقه دان الثقة بالعمل الحكومي من الداخل ومن الخارج . واسلوب المجلسين يخفف حدة تقلبات الرأي العام ، ويحول لحد مادون الاستئثار بالسلطة والحكم ، ودون اتجاه الادارة الحكومية اتجاهات حزبية بالغة تولد الماراة والالم في نفوس المعارضين .
ز - الاحزاب : الاحزاب ضرورة من ضرورات الحياة الديمقراطية ، ونتيجة محتمة لمبدأ حرية الرأي . ولكن لها في بلاد الشرق عامة مفهوم يختلف عن مفهومها في البلاد الاخرى . فهي عبارة من ائتلاف اشخاص وتعاونهم سياسيا . وقد يكون الائتلاف ناشئا عن تقارب في العقلية او عن تشابه المصالح .

أما في البلاد الغربية فالاحزاب تمثل النزعات الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية او الدينية او كلها معا . ولا قيمة للشخص ضمن الحزب الا بدرجة ارتباطه بتلك النزعة وبلائه في سبيلها . فاذا هجر الحزب ونزعته فقد نفوذه السياسي في غالب الاحيان ، الا اذا تبناه حزب آخر .

وان اسباب تكون الاحزاب في سوريا على اساس شخصي يرجع في جملة ما يرجع اليه الى ان النضال السياسي حجب ماسواه في عهد الانتداب وكان هو نفسه معتمدا على ثقة المواطنين بالاشخاص . فلم يكن ثمة نضال حول النزعات الاجتماعية والاقتصادية او حول اساليب الحكم لان البلاد لم تكن حرة ولم تكن سيدة نفسها . اما الآن فان التطور الفكري الذي تم منذ ممارسة الاستقلال ادى لطرح القضايا الاجتماعية والاقتصادية وغيرها امام الرأي العام . وقد بدأت تتكون فعلا نزعات مختلفة فيه ولا مناص من مواجهة هذه القضايا من قبل المفكرين من رجال الامة ومن طبقاتها المختلفة لتكوين الاحزاب السياسية على اساسها .

في هذه الحالة ، وبشرط تجنب الآراء المصطنعة ، تكون الاحزاب بمثابة للنزعات المختلفة المستوحاة من حاجات الامة واهدافها العملية . وتصبح الاحزاب ، اي المبادئ . لا الاشخاص ، مهيمنة على الحياة السياسية في الدولة ، وتكون عنصرا اساسيا من عناصر الحكم الديمقراطي .

وقد لا يتم هذا الانتقال من طور الاحزاب الشخصية الى الاحزاب المبدئية دفعة واحدة ، لانه متوقف على درجة نضوج الجماهير لتبني صميميا هذه النزعات . ولكن الاتجاه اصبح واضحا اليوم لحد بعيد . فهناك نزعات جليلة تنتظر الانتظام في اشكال حزبية او هي بدأت بذلك .

قد يمكن ان تصنف الاحزاب المقبلة على اساس النزعات التقدمية والمعتدلة ، والمحافظة . ويمكن ان تصنف على اساس المصالح الزراعية ، تقابلها المصالح التجارية والصناعية ، ونزعات المثقفين من الشباب وارباب

المهنة الحرة ، ومطالب جماهير العمال الخ . والمهم ان تتألف الاحزاب
على اساس الواقع السوري وان تكون صبغتها المبدئية غالبية على شخصية
القائمين عاها .

عندئذ تقوم الاحزاب بمهمتها الاساسية كعنصر جوهري في النظام
الديمقراطي . ومن اهم واجباتها ان تكون صلة وصل بين الحكومة والشعب
وواسطة تفاهم بينهما ، او عنصر النضال المبدئي المنظم ضمن حدود الديمقراطية .

الفصل الثالث

القضية الاجتماعية

المذاهب الرئيسية ، الوضع الحالي في الغرب ،
بعض الآراء في الوضع السوري

• يلوح ان ثمة بلبلة عامة فيما يتعلق بالمذاهب الاجتماعية التي تعتنقها الاحزاب والجماعات عن علم وعقيدة او عن غير ذلك . ولفظ الاشتراكية مثلا يكثر تردده في الصحف والاجتماعات والبرامج الحزبية دون ان يكون له لدى الجميع ، على ما يبدو ، مدلول واضح كل الوضوح ومتفق عليه اجمالا وتفصيلا . والافكار التقدمية رائجة جدا بتعابيرها المختلفة وباصطلاحاتها الحديثة المبتكرة او القديمة . والذي يصفى الى ما يقال في كثير من الاوساط بخيل اليه ان بلادنا من اشد بلاد العالم تقدمية ومن اسبقها الى تبني احداث الآراء الاجتماعية والاقتصادية في حين ان الواقع المحسوس كثيرا ما لا يؤيد ذلك كل التأييد .

ذلك ان هذه المواضيع الهامة التي تمس كافة وجوه الكيان العام السياسي والاقتصادي تعالج كنزعة اوجدها تيار جارف ، ولم تدرس في غالب الاحيان دراسة مستفيضة ، نظرية وعملية ، في اسسها وفي تأثيراتها وفي نتائجها المختلفة في البلاد الا من عدد قليل من الناس .

لاشك ان المذاهب الاجتماعية ليست نصوصا جاهزة بل هي نظريات عامة يمكن تكيفها في كل بلاد وفقا لوضعها ولحاجاتها . ولكنها تفقد مدلولها الخاص ان لم تتفق تفصيلاتها مع الاسس العامة .

وليس من المهم ان تتبع الاحزاب والجماعات احدي النظريات المعروفة

بل ان نجد حلولاً عملية للقضايا الاجتماعية والاقتصادية شرط ان تكون منسجمة مع بعضها بعضاً في خطوطها العامة ومتفقة مع الاهداف القومية . وهذا يتطلب دراسات عميقة ومستمرة . اننا نجد من المفيد ان نلقي نظرة مستعجلة على بعض المذاهب الرئيسية السائدة في العالم الغربي ، ثم على الحالة الواقعية فيه قبل ابداء بعض الآراء في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية السورية .

. . .

منذ اواخر القرن الثامن عشر بدأ تطور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في اوربا الغربية حتى ادى في مطلع القرن العشرين الى الوضع الحاضر . ان النضال العلياني او الحفي بين من منحهم الله النعمة واليسار ومن منعها عنهم وجد منذ وجد البشر . وقد اتخذ اشكالا مختلفة من دينية وسياسية واجتماعية واخلاقية الخ . اما اليوم فنضال الطبقات يستند على مبادئ ونظريات مبنية على استقراآت تاريخية واجتماعية واقتصادية ، ويرمي الى اهداف تتناول حياة المجتمع بكافة مظاهرها . ان هذه المبادئ والنظريات ظهرت في اوربا الغربية ونشأت عن التطور الاقتصادي الذي احداثته الثورة الصناعية في اواخر القرن الثامن عشر . والمهم ان نعلم فيما اذا كان التطور في العالم بأسره سيتبع حتما نفس الخطوط والاتجاهات . ولا بد لنا قبل ذلك من ان نلقي نظرة على صفحات هذا التطور في اوربا الغربية . ان الحدث العظيم الذي كان نقطة البدء فيه والذي سمي « بالثورة الصناعية » هو اختراع قوة البخار واستعمالها في الصناعة .

لقد قضى هذا الحدث على شكل الحياة الصناعية التي كانت سائدة حتى ذلك الحين ؛ شكل الصناعة اليدوية الفردية Artisanat وهو نفسه الذي عرفناه في بلادنا وما يزال متبعاً في بعض الامكنة وفي بعض الصناعات . في هذا الاسلوب من الفعالية الاقتصادية يصنع المحترفون ، لحسابهم الخاص وبأدواتهم الخاصة الابتدائية كميات محدودة من المصنوعات ويبيعونها . وقد يجمعهم رب عمل مثر في مكان واحد فيعملون بأدواته ولحسابه ، ولكن انتاجهم يبقى محدوداً لان قوامه الآلة اليدوية .

وارباح رب العمل تبقى محدودة نسبياً بسبب سهولة المزاومة حتى من العمال أنفسهم .
 ان اختراع القوة البخارية الذي سبب ثورة في الصناعة كان من شأنه
 تبديل هذا الاسلوب تبديلاً كاملاً . فان اصحاب رؤوس الاموال الكبيرة
 استطاعوا ، منفردين او متحدّين في شركات كبرى ، دون غيرهم من
 قدماء الصناعيين ، اقتناء الآلات البخارية الضخمة ذات الانتاج الكبير
 وقضوا على مزاومة الضعفاء الذين لم يستطيعوا مجاراتهم . فاضطر هؤلاء
 للالتحاق بالمعامل الكبرى بصفة عمال او خبراء . ماجورين ، بالشروط التي
 فرضها ارباب المعامل . وزادت ارباح هؤلاء زيادة كبرى بسبب انقطاع
 المزاومة ووفرة الانتاج واستيلائهم على الاسواق . وهكذا تألفت شيئاً
 فشيئاً في عالم الصناعة طبقتان : طبقة العمال المضطرين للعمل بالشروط
 المفروضة لكسب معاشهم اليومي . وهؤلاء يزداد عددهم فيمن ينضم اليهم
 من الصناع القدماء عاجزين عن مزاومة المعامل الكبرى وعن شراء الآلات
 الضخمة . وطبقة ارباب العمل او الرأسماليين الذين تزداد ارباحهم ويقل
 عددهم بقضائهم تدريجياً على مزاحمتهم تبعاً لناموس اقتصادي يسمى بناموس
 التجمع او التمرركز Loi de concentration .

وقد عكف من يعينهم الامر على دراسة هذه الحالة والسعي لمعالجتها نظرياً وعملياً .
 وادى ذلك الى نشوء المذاهب الاقتصادية المختلفة التي اصبحت موضوع النزاعات
 المتضاربة ، والنضال الحزبي ، وربما الدولي بين الشعوب . ويمكن ان تصنف بصورة
 اجمالية كما يلي : مذاهب الاقتصاد الحر ، الاشتراكية الخيالية ، الاشتراكية
 العلمية ، الاشتراكية المعتدلة .

مذهب الاقتصاد الحر : ان الذين اتشأوا علم الاقتصاد السياسي الحديث
 مثل « ادم سميث » ، « ريكاردو » ، « وجان باتيست ساي » و « ستيوارت
 ميل » يعتقدون هذا المذهب لاعلى انه واحد من المذاهب بل على انه
 يتضمن حقائق العلم نفسه . ويمكن اجماله بثلاثة مبادئ يجمعها كلها الشعار
 المأثور « حرية العمل وحرية المرور » Laisser faire Laisser passer .
 الاول من هذه المبادئ ان هنالك نظام طبيعي ليس هو الا ناموس

العلاقات المتكونة بين افراد احرار يعيشون بحالة الاجتماع . وينبغي احترام هذا النظام الطبيعي لانه يمثل طبيعة الامور ؛ وقد تكون من تلقاء نفسه لانطباقه عليها . ومن هذه التواميس قانون العرض والطلب ، وقانون المزاومة ، وحرية التعاقد بين الناس الخ .

والثاني ان فعالية الفرد هي المحرك الوحيد او على الاقل العامل الاول في التطور الاجتماعي والتقدم . فينبغي احترام حرية الفرد في جهوده الاقتصادية . والثالث ان على الحكومة ان تقتصر في تدخلها في الشؤون الاقتصادية على تسهيل جهود الفرد الحرة ، وازالة كل ما يعرقلها ، وتأمين حرية العمل وحرية المرور (اي حرية مرور البضائع من مكان لآخر بدون عراقيل قانونية) .

ان هذا المذهب الذي نشأ في انكلترا وطبق فيها مدة طويلة سبب ازدهار الصناعة الانكليزية الرأسمالية حتى الحرب العالمية الاولى . الا انه وهو يستند على حرية الفرد ، يسمح للقوي بأن يستغل الضعيف عملاً بمبدأ الحرية ، وفقاً للنظام الطبيعي للأشياء ، ولا يحسب حساباً للوضع الجديد الذي أحدثته تجمع الثروات في ايدي محدودة ، ولا لما يورثه استغلال العمال لقاء اجور زرية ألفت بهم في احضان الفاقة والتعاسة من المم ومضض في نفوسهم .

كان لا بد اذن من التذمر في عالم العمال ، وكان لابد من معالجة هذه القضية . وقد عاجلها فريق كبير من المفكرين ، وحتى من ارباب العمل انفسهم ، في النصف الاول من القرن التاسع عشر فوضعوا النظريات الاشتراكية الاولى التي تختلف كل الاختلاف عن الاشتراكية الماركسية .

الاشتراكية الخيالية : - ان عدداً من الكتاب وعلى رأسهم «سان سيمون» و«برودون Prudhon» وغيرهم في فرنسا و«اوين Owen» في انكلترا و«مازيني» في ايطاليا بحثوا عن اسلوب اكثر عدالة في توزيع

الثروة والارباح ، ولكنهم لم يفكروا بنضال الطبقات .
فبعضهم (اوين) قال بتوزيع الارباح حسب الحاجة . وهذا يعني
اعطاء العمال اجوراً متناسباً مع حاجتهم . الا ان مفهوم الحاجة مرن
جداً ويتحمل الزيادة والنقص ، او بالاحرى هو عنصر نفسي اكثر بما
هو مادي . وقال (سان سيمون) بوجوب اعطاء كل عامل حسب قدرته على
العمل . وهذا لا ينفي اختلاف الثروات ، ولكن بدلاً من ان ينشأ
هذا الاختلاف عن الملكية والوراثة والوصية يريد سان سيمون مبيعاً
على الكفاءة . فلا كفاء يبالغون اكثر من غيرهم . وكيف يكون
ذلك ؟ بتقدير الكفاءات ودرجاتها بواسطة الحكومة او هيئة من الهيئات
التي تلجأ الى الفحص او الشهادات او الانتقاء وحتى الى القرعة . وتوزع
الثروات على اساسها .

وقال آخرون بلزوم توزيع الارباح على اساس العمل من حيث
قيمتها او من حيث مدته .

ان جميع هذه النظريات لم تكن ترمي الى الغاء الملكية بل الى تحديد
فقط . والتحديد يكون اما بالنسبة لموضوع الثروة كملكية ادوات الانتاج
او ملكية الاراضي الزراعية فقط (ويسمى القائلون بتحديد الملكية الزراعية
بالاشتراكيين الزراعيين Socialistes Agraires) او بالنسبة لبعض اوصافها
الحقوقية كمنع الوراثة او تحريم الاقراض بالفائدة والايجار . فبرودون
كان يقول بتحريم الفائدة وايجار الاملاك ، باعتبار ان الايجار هو نوع
من الفائدة على رأس المال . وهناك الاشتراكيون الاصلاحيون الذين
لا يجرمون الملكية ولا استئجارها بل يقولون بضرورة تحديد هذا الاستئجار
بوضع حد ادنى او اعلى لمعدل الفائدة وبدلات الايجار ولاجور العمال .
ان هذه النظريات الاشتراكية التي انتشرت في اوائل القرن التاسع
عشر سميت بالخيالية اما لانها عبارة عن محاكمات ذهنية لم تبين طرق تطبيقها
العملية ، او تصورات وهمية لمجتمع يصعب ايجاده . وقد حاول بعضهم

مثل (اوين) ايجاد مستعمرات خاصة تطبق فيها نظرياته التي ترمي لايجاد العدل الاجتماعي ، ولكنه فشل فشلا كاملا . الا ان بعض هذه المبادئ دخلت فيما بعد في برامج حزبية او حكومية .

الاشتراكية العالمية او الماركسية : في عام ١٨٦٧ نشر كارل ماركس (اليهودي الالماني المنتصر كتابه « رأس المال » فوضع به اسس اشتراكية جديدة تختلف كل الاختلاف عما ورد منها قبله . فهو لا يفتش عن حلول للمشاكل القائمة ولا يعني بالعدل الاجتماعي . وبعبارة اخرى هو لا يتبنى ، بل يؤكد ما سيؤدي اليه حتما التطور الاقتصادي الرأسمالي . ان نظريته مبنية على ان الافكار لاقية لها في سير الحوادث التاريخية ، وان العامل الوحيد في هذه هي الضرورات الاقتصادية . وقد ذهب انصار هذا المذهب بعيداً في هذا الطريق فاوجدوا نظرية « مادية التاريخ Matérialisme historique ومؤداها ان العوامل الاقتصادية وحدها قررت في الماضي ومستقر في الحاضر والمستقبل مجرى التاريخ ، وان كافة الحوادث التاريخية يمكن تحليل اسبابها بارجاعها الى عوامل اقتصادية . ويقول كارل ماركس بان التطور الاقتصادي جرى من نظام الحرف والصناعة اليدوية الى النظام الرأسمالي وان هذا سيؤدي بدوره حتما الى النظام الاشتراكي . ويؤكد ان رأس المال سواء كان ارضا او عقارا او آلة او نقداً انما تجمع في الاصل بيد شخص او اشخاص بطريق الاغتصاب ، ثم وضع المغتصبون الشرائع التي بورت اغتصابهم واعطته الصفة الحقوقية ومنحته حماية القانون ، كحق الملكية والارث وحق استغلال جهود الآخرين . وهذا يعارض نظرية الاقتصاد الحر الذي يرى ان الحقوق المذكورة هي حقوق طبيعية نشأت من تلقاء نفسها نتيجة للتعامل الطبيعي بين الناس ولحاجاتهم النفسية . ويجيز كارل ماركس نوعا واحدا من رأس المال ، هو ذلك الذي يصنعه صاحبه بيده ويستعمله بنفسه ، كالفارب الذي يصنعه البجار الفقير ليصطاد به و كالمئثار الذي يصنعه البجار لاستخدامه في عمله . ولكنه ينكر رأس

المال الذي يسمح لصاحبه باستعمال الآخرين لحسابه الخاص وبإستغلال عملهم .
ويأخذ كارل ماركس نظرية اكدها قبله ادم سميث وريكاردو من
ان قيمة الشيء عبارة عن كمية العمل التي استلزمها صنعه (اما فائدة
الشيء فهي الشرط الاساسي ليكون له قيمة ، ولكن القيمة محدودة
بكمية العمل) فيؤكد ان كل ما يأخذه صاحب رأس المال إنما
يسرقه من محصول العمل . ورأس المال كان يصح ان يعتبر ملكا
للأفراد عندما كان الانتاج فردياً ايضاً ، قبل الثورة الصناعية ، ولكن
هذه جعلت الانتاج مشتركاً في المصانع الكبرى وسكك الحديد والمناجم
الخ ... فلا يمكن اذن ان يبقى رأس المال فردياً في حين ان اسلوب
الانتاج اصبح مشتركاً .

تنادى انصار هذه الآراء الى مؤتمر عقدوه في امستردام عام ١٩٠٤
فأسفر عن انشاء الدولية الثانية (الدولية الاولى هي المؤتمر الاول
الذي عقد قبل ذلك برئاسة ماركس) وتأسيس حزب اشتراكي دولي
انضمت اليه كافة النزعات الاشتراكية في مختلف الدول وافرت المبادئ
الآتية :

- ١ - مصادرة كافة ادوات الانتاج
 - ٢ - نضال الطبقات
 - ٣ - اتحاد طبقات العمال في كل البلاد ضد الرأسمالية العالمية بصرف
النظر عن الفوارق القومية .
- ويرى من ذلك ان هذه الاشتراكية تختلف عن غيرها بأنها ليست
عبارة عن نظرية تقتصر على معالجة معضلة العمال وانما هي مذهب يشمل
كافة وجوه الحياة العامة من سياسية داخلية او خارجية واجتماعية
وفلسفية . فلما كانت العوامل الاقتصادية هي العنصر الوحيد ، في نظر
هذا المذهب ، في تكوين الاحداث الاخرى فهي شاملة اذن لكافة
نواحي الفعالية المادية والفكرية . وان مبدأ نضال الطبقات يجتاز مجد

ذاته الحدود الوطنية للدول ويبدل وجه النضال السياسي في العالم .
كما ان انكار قيمة الفكر في الاحداث العالمية او طرحه في مقام
ثانوي من حيث الاهمية يخالف عقائد الناس في اهمية العوامل الدينية
والاخلاقية والقومية في حياتهم .

وقد عادت الاشتراكية العالمية الموحدة فأنقسمت عام ١٩١٧ الى
شطرين : انضم شطر منها الى قادة الثورة الروسية في مؤتمر عقده
ذلك العام فأنبثقت عنه الدولية الثالثة والحزب الشيوعي . وبقي الشطر
الآخر على ولائه للمبادئ المعلنة في مؤتمر امستردام (الدولية الثانية)
باسم الاشتراكية الدولية .

ان هؤلاء يدينون نظريا بالمبادئ الماركسية المتقدم ذكرها . الا
انهم يختلفون عن الشيوعيين بالوسائل التي ينبغي استعمالها لتحقيق تلك
المبادئ .

فالشيوعيون يقولون بالثورة العالمية للعمال والفلاحين . لان الرأسماليين ،
على رأيهم ، سيحترمون مبدأ المشروعية والديمقراطية وقوانينها لاستخدامها ،
طيلة تمتعهم بالحكم ، للسيطرة على الامور . اما حين يجردون انفسهم
مهددين بانتقال السلطة من ايديهم لاأيدي العمال والفلاحين ، وهم
الاكثرية في البلاد ، فيسيطرحون المشروعية والديمقراطية جانبا وسيستعملون
ما يتمتعون به من قوى ، ولو بصورة غير مشروعة ، للاحتفاظ بامتيازاتهم ،
فيحاولون آتئذ سحق الشيوعية والعمال بالحكم الديكتاتوري الفاشستي
او بغيره . ولذلك لا يمكن للشيوعية ان تحقق اهدافها الا بانعنف ، اي
بالثورة على الاوضاع الحاضرة وذلك عندما تنهأ لها الاسباب . ومتى
تمت الثورة صودرت رؤوس الاموال بكافة انواعها دون اي مقابل .
ولما كان لا بد آتئذ من حماية الثورة الشيوعية من الثورات الرأسمالية
المعاكسة ومن محاولة الرأسماليين عرقلة النظام الشيوعي بشتى الطرق
فينبغي طرح النظام الديمقراطي والحريات السياسية جانبا ، واقامة

ديكتاتورية العمال والفلاحين مدة من الزمن حتى يزول الخطر الرأسمالي في الداخل والخارج زوالا تاما .

اما الاشتراكيون الدوليون فيقولون بتطبيق المبادئ الماركسية نفسها بصورة تدريجية دون هدم النظام الديمقراطي الحاضر . ويدعون بأن ازدياد الوعي لدى الطبقة العاملة وهي الكتلة في الشعب ، يؤدي لاستيلاء الاشتراكية على الحكم بدون عنف . ومن ناحية اخرى ان الاشتراكيين ، رغم قبولهم مبدأ الدولية ، اي مبدأ تضامن العمال العالمي ، لم يتخلصوا تماما من الشعور القومي ، كما ظهر عمليا خلال الحربين العالميتين . وهذا ما عابه عليهم زملائهم الاشتراكيون المتطرفون الذين انتهوا ، كما قدمنا ، الى الافتراق عنهم وابتعاد الشيوعية التي يشترط في المنتسبين اليها التحرر من الشعور الوطني واستبداله بشعور التضامن العالمي في العالم . فينبغي على الشيوعي الالماني مثلا ان يكون اقرب روحيا الى العامل الروسي واشد تضامنا معه منه الى مواطنه الالماني غير الشيوعي .

والطرق التي يرجع اليها الاشتراكيون لتحقيق الاشتراكية بصورة تدريجية متنوعة ؛ منها التأميم التدريجي لوسائل الانتاج الكبرى لقاء تعويض لاصحابها ، واهمها المناجم وسكك الحديد والمصارف الكبرى وصناعة الكهرباء وشركات الضمان والصناعة الثقيلة الخ . ومنها الغاء حق الوراثة والوصية فجأة او تدريجيا بوضع الضرائب المتصاعدة على التركات حتى تصبح الوراثة رمزية ريثما تلغى بتاتا . ومنها فرض الضرائب المتصاعدة على الارباح وعلى رأس المال وخاصة على وسائل الترف بحيث ان هذه الضرائب تنتهي باستنفاد الارباح كلها بعد نسبة معينة . وهذه الاساليب يجب ان تنتهي اخيرا الى تطبيق الماركسية .

المذاهب اليسارية المعتدلة : لا تقبل هذه المذاهب بالاسس التاريخية والمبدئية التي تعلنها الاشتراكية الدولية . ولكنها تعالج الوضع الناشئ عن ازدياد سيطرة الرأسمالية العالمية على الشؤون الاقتصادية وغيرها وتحاول

تحسين حالة العمال والدفاع عن مصالحهم . وقد اختار كثير من هذه المذاهب لفظ الاشتراكية عنوانا لها دون ان يعتقدوا المبادئ الماركسية المتقدم ذكرها .

فاشتراكية الدولة (Socialisme d'Etat) تقبل في الاصل الاوضاع الاجتماعية التاريخية الناشئة عن التطور الطبيعي ، وتريد ان تبقى هنالك صلة بين التاريخ والمستقبل . فهي تقرب من هذه الناحية من مذهب الاقتصاد الحر . ولكن بينما يعتبر هذا الاخير تلك الاوضاع ، كالملكية والوراثة ، نهائية لانطباقها على حاجات عامة وضروية ، فمذهب اشتراكية الدولة يجعلها عبارة عن صفحة من صفحات التطور التاريخي ، تختلف وتنوع بالنسبة للمكان والزمان . وعلى ذلك فليس من اللازم اللازم تطبيق مبدأ حرية العمل الذي يرمي لحماية تلك الاوضاع وثبيتها بصورة دائمة ، بل بالعكس من ذلك ان من اهم واجبات المجتمع ان يكافح اسواء النظام الاقتصادي الحاضر ويدافع عن المصالح العامة ضد تطرف المصالح الفردية ، مهما يبدا الفائدة اكثر من اهتمامه بمبدأ العدل . وينتج عن ذلك ان توزيع الثروة والارباح لا ينبغي ان يكون مبنيا على المزاخمة الحرة ، لان هذه تسمح باقتناص الفرص وبتسلط القوي على الضعيف ، ولا تعني بمصلحة المجتمع . فعلى الدولة ان تنظم الاقتصاد بالقوانين الوضعية عند الاقتضاء لتصحيح اخطاء القوانين الطبيعية . بهذه المبادئ يختلف مذهب اشتراكية الدولة عن مذهب الاقتصاد الحر اختلافا كليا . فمذهب الاقتصاد الحر فردي لا يرى ان تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية بينما تريد اشتراكية الدولة ان تنظم الدولة الاقتصاد القومي لصالح المجتمع . والدولة اجدر بهذا التنظيم من اي مؤسسة اخرى ، على رأي هذا المذهب ، لان المؤسسات الخاصة والافراد يلتمسون الربح الخاص في حين ان الحكومة تستهدف مصلحة المجتمع . ان فكرة الاقتصاد الموجه نشأت عن تعاليم هذا المذهب . ومع ذلك ينبغي التمييز بينه وبين النظرية الالمانية المستوحاة من آراء

الفيلسوف (هيجل) وغيره والقائلة بان الدولة هي غاية بنفسها وهي ضمير الامة فخدمة الدولة هي غاية جهود الامة . ان هذه النظرية التي انبثقت عنها الاشتراكية الوطنية الالمانية قد غايل من بعض النواحي نظرية اشتراكية الدولة مع فارق هو ان هذه تجعل هدف الفعالية الحكومية في الحقن الاقتصادي الدفاع عن مصلحة الجماعات المختلفة وحمايتها ، لا الدولة نفسها باعتبارها شخصاً حكيمياً .

ولابد من الاشارة هنا الى ان الاحزاب الاشتراكية الاصلية وخاصة الشيوعية تكافح اشتراكية الدولة كفاحاً عنيفاً بالرغم من ان بعض المظاهر توحي بوجود بعض وجوه التقارب فيما بينها . فالشيوعية ترمي الى جعل وسائل الانتاج ملكاً للمجتمع ، واشتراكية الدولة تلجأ الى قيام الدولة ببعض المشاريع الصناعية لحسابها فتكون مالكة لوسائل الانتاج . الا ان الشيوعيين يكرهون الدولة الرأسمالية كما يكرهون الافراد الرأسماليين ، لان هذه الدولة خلقت لتأمين غايات سياسية وادارية وتخدم مصالح رأسمالية عامة او خاصة . في حين ان الدولة التي يريدها الشيوعيون هي دولة اقتصادية بحتة تصبح في المستقبل اشبه بشركة جامعة كبرى تخدم مصالح العمال (اي مجموع الشعب بعد انقراض الرأسماليين) وتنظم الانتاج وتوزيعه واستهلاكه .

ومذهب الاشتراكية التضامنية (Solidarisme) يتبنى في الاصل المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الحاضر . فهو يقر مبدأ الملكية والوراثة ولكنه يقول بان كل انسان مديون للمجتمع منذ ولادته بكثير من حاجاته . والتضامن الطبيعي بين البشر يجعل الفرد مستفيداً من جهود الآخرين ويورثه بالتالي ديناً نحو المجتمع ينبغي عليه اداؤه . ويكون ذلك باشتراكه في الجهود التي تبذل لمساعدة من يحتاج المساعدة عملاً بقاءة التضامن نفسها . ولما كانت الدولة اعظم مظهر للتضامن فقوانينها تحدد اشكاله فتعني بحماية العمال وباجاد الضمان الاجتماعي والاسعاف العام والمؤسسات اللازمة لايواء العجزة وحماية الطفل وتعليمه

الخ . وينبغي ان تم حماية المحتاجين الى المساعدة بالاتفاق المتبادل بين افراد الشعب وجماعاته تحت اشراف الدولة او بواسطة . وقد ادى هذا المذهب لنشوء الحزب الراديكالي الاشتراكي في فرنسا . وهو يرى لزوم الاستعاضة عن اسلوب الاجور للعمال باسلوب آخر اضمن لمصلحتهم كاشتراكهم في الارباح مثلا . ولكن هذا الحزب يرفض فكرة نضال الطبقات ويؤيد فصل الدين عن الدولة وتحريرها من كل المؤثرات الغربية عنها لتصرف الى تحقيق واجباتها بحرية تامة ، كما انه يتم بتوحيد التعليم . وهناك مذاهب يسارية اخرى تعالج الموضوع نفسه باساليب مشابهة ترمي الى تحسين حالة العمال او الى تحقيق العدل الاجتماعي . منها مذاهب الاشتراكية المسيحية التي ترى ان يتم العدل الاجتماعي باساليب روحية متفقة مع المبادئ التي نادى بها الاديان .

الاضاع الحاضرة في الغرب

ان كارل ماركس واتباعه بنوا دراساتهم واستقرا آتهم على التطور الاقتصادي الذي كان جاريا في اوربا الغربية ولكنهم انشأوا مذهباً عاماً يشمل العالم بأسره . في حين ان التطور الاقتصادي في بقية ارجاء العالم لم يصل بعد الى طوره الذي كان موجوداً في اوربا في القرن التاسع عشر ، او هو اتخذ اتجاهات اخرى . فسنبدأ بالبحث عما اذا كان التطور في اوربا الغربية نفسها استمراراً لمرور ثمانين عاماً على نشر كتاب رأس المال في الطريق الذي اكده كارل ماركس واتباعه وبنوا مبادئهم عليه او هو سلك اتجاهات اخرى .

آ - لو صحت نبوءات كارل ماركس كان ينبغي ان يصفى الموقف حتى الآن بالنسبة للطبقات ويتم شطر المجتمع في اوربا الغربية الى فئتين : فئة الرأسماليين المتناقضة واتباعها ، وفئة العمال بالمرعى الواسع التي تشمل كافة الذين يعملون لكسب معاشهم بدون استعمال رأس المال المادي .

في الواقع ان الانقسام لم يتم بهذا الشكل في اوربا عامة رغم انتشار الصناعة انتشاراً هائلاً . فهناك فئة ضئيلة ، في أقصى اليمين ، من الرأسماليين

يدافعون عن مبدأ الاقتصاد الحر وما يتضمنه من المحافظة على الشرائع القديمة والحقوق المكتسبة ، وفئة اخرى في اقصى اليسار من الشيوعيين والاشتراكيين يمثلون قسما كبيرا من طبقات العمال والمتقنين (لينين نفسه لم يكن عاملا) . وفيما بينها فئة ثالثة كبيرة بقيت لا من هؤلاء ولا من اولئك . ان هذه الفئة الثالثة مؤلفة من طبقتين كان يعتقد كارل ماركس بانقراضها خلال زمن ليس طويلا : الاولى فئة صغار التجار والصناع التي كان يجب ان تختفي من الميدان رازحة تحت عبء الزاحمة التي يفوز بها كبار الرأسماليين تبعا لناموس «التجمع» . ولكن هذه الفئة لا تزال في الحقيقة كثرة في كل البلاد رغم انشاء «المخازن العامة» الرأسمالية في بعض العواصم .

والثانية اصحاب المهن الحرة واشباههم كالموظفين ، وهؤلاء يعتبرهم ماركس من فئة العمال في حين انهم لا يعتبرون انفسهم كذلك ولا ينكرون المبادئ الرأسمالية لانهم يضعون وفرهم في صناديق التوفير ذات الفائدة الرأسمالية او يوظفونها في المشاريع او يشترون عقارات صغيرة او ماشابه ذلك . وحتى في روسيا السوفياتية ان الناهين من اصحاب المهن الحرة والفنانين يتمتعون بارباح كبيرة ويؤلفون طبقة ممتازة ، ولا شك انهم يودون ، لو استطاعوا ، توظيف اموالهم .

ان هذه الفئة الكبرى لا تقول بنضال الطبقات ولا يبدو انها مستعدة باكثريتها للانضمام لاحد الفريقين القابعين في اقصى اليمين او اقصى اليسار . ٢ - كان ينبغي ايضا ، بعد مرور ثمانين عاما على ماركس ، ان تزداد ارباح الرأسماليين ويتناقص عدم من جهة ، وتشتد الفاقة عند العمال من جهة اخرى عملا بقانون العرض والطلب نظرا لتكاثر عدد العمال بسبب تكامل الآلة واستغنائها شيئا فشيئا عن اليد العاملة .

ولكن الامر على نقيض ذلك . فارباح الرأسماليين تضائلت كثيرا في اوربا بالنسبة لماضي وذلك بسبب الضرائب القصادية المختلفة وبسبب

تدابير الاقتصاد الموجه . كما ان اجور العمال زادت نسبتها زيادة كبرى عما كانت عليه في الماضي . واحوالهم بتحسن مستمر نسبياً بفعل قوانين العمل وتحديد الحد الأدنى للاجور والاقصى لساعات العمل وانضباط الاجتاعي الخ ...

٣ - ان اسس الدعاية والكفاح الاشتراكي بشكله الشيوعي تبدل تبدلاً كبيراً عما كان عليه عند اقامة الدولية الثانية . فهو لم يعد اليرم اقتصادياً واجتماعياً كما نادى به ماركس بل هو سياسي بالدرجة الاولى . وسبب ذلك قيام دولة شيوعية في روسيا لم تبطل فيها اشتراكية كاملة . فقد روى انه لا بد لذلك من بعض الوقت ومن فترة انتقالية طويلة يكون خلالها الجهد منصرفاً لحفظ هذه الدولة من الاعتداء ومن التدخل الاجنبي لتبقى مشرفة على التطور الشيوعي العالمي وحامية له . فروسيا تعتبر اليوم حقل تجارب اشتراكية ، ومن المهم صيانة هذا الحقل . ولذلك فالشيوعيون في روسيا وفي العالم يصرفون جهودهم ودعائياتهم لتحقيق غرض سياسي هو تقوية روسيا السوفياتية عسكرياً وسياسياً وازعاف اعدائها وتدميرهم ، وتهبئة الجو لثورات شيوعية سياسية في بلاد اخرى ، مستعملين في سبيل ذلك كافة الوسائل ومستغلين شتى الظروف العامة والخاصة في كل البلاد .

وقد اصابوا نجاحاً كبيراً في انتصارهم لقضايا البلاد المستعمرة وسعيهم لتخليصها من مستعبدتها اضعافاً لهم . فامتزجت قضية الاستقلال والحرية في البلاد المستعمرة لحد كبير مع قضية الدفاع عن روسيا السوفياتية ومبادئها السياسية . اما نشر المبادئ الشيوعية الاصلية فاصبح له المقام الثاني بعد ذلك ، بدليل ان الشيوعية العالمية تكافح المرشال تيتو ونظامه رغم شيوعيته . وهكذا امتزجت المصلحة السياسية والقومية لدولة بعينها وهي روسيا بالكفاح الشيوعي العالمي واصبح احترام هذه المصلحة والانتصار لهذه الدولة واجباً مفروضاً على الشيوعيين . ولكن هذا ادى في البلاد الرأسمالية الى

اصطدام العاطفة الطبقية بالعاطفة القومية والى عداة سياسي بحت بين الفريقين .
 ٤ - ان نضال الطبقات لم يتجه في كل مكان نفس الاتجاه الذي
 تنبأ عنه كارل ماركس والذي تحقق جزئيا في اوربا الغربية . ففي
 امريكا وهي اهم مركز من مراكز الرأسمالية في العالم لم يأخذ العمال
 بنضال الطبقات ولم ينتشر الحزب الشيوعي ولا الاشتراكي رغم وجود
 الملايين من العمال ورغم استقرار الرأسمالية الضخمة فيها . ان في امريكا
 نقابات العمال قوية بعددها وتنظيمها ، تدافع عن حقوقهم بطريق الاتفاق
 المباشر مع اصحاب العمل او باشراف الحكومة ، او هي تلجأ للحكومة
 ولتشريعها . وقد تستعمل الضغط بممارسة حق الاضراب . ولكنها لا تعتنق
 المبادئ الاشتراكية ولا تنكر من حيث المبدأ حق الملكية ولا الاوضاع
 الرأسمالية الاخرى ولا تتدخل في السياسة او قلما تتدخل فيها فيما عدا
 ما يتعلق بوضع العمال . وقد ازدهرت حالة العامل في امريكا بحيث انه
 لا يشعر بالحاجة لنضال الطبقات ولقلب النظام الحاضر ، ويؤمن بتطوره
 تطورا يلائم مصلحته . وفي بلاد اخرى في العالم شاسعة المساحة او مكتظة
 بالنفوس لا يسير التطور الاقتصادي وفقاً للسنن المرسومة في النظريات
 الاشتراكية الا من حيث ازدياد التنبيه العام والمطالبة بتحسين شروط
 الحياة . فالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية مازالت متنوعة جدا ومختلفة
 عما هي عليه في اوربا الصناعية .

اذن فالتطور لم يجز حتى الآن تماما في الطريق الذي تنبأ عنه ماركس
 بتفاصيله واكدّه يجزم وليس من المحتوم ان ينقسم الشعب الى اشتراكيين
 واخصائهم عملا بنظرية نضال الطبقات ، بل يمكن ان يسير التطور
 الاجتماعي بطريق آخر .

واسباب ذلك واضحة . فكارل ماركس واتباعه حسبوا ان الطبقة
 العاملة ستبقى وجهها لوجه امام مدرسة الاقتصاد الحر ومن يقول بها
 من الاقطاعيين والرأسماليين . ولو كان الامر كذلك لربما تحققت نبوءات

الاشتراكية وتأكيداتها . فالمدرسة الاشتراكية الاصلية كانت تعتقد في القرن التاسع عشر ان الرأسمالية سوف لا تنفك تدافع عن مبدأ حرية العمل (اي مبدأ استغلال الطبقة العاملة) وعن الاحتفاظ بالحقوق المقررة ، وان كل من يمت الى الرأسمالية بصلة سيلتحق بها بدافع المصلحة الاقتصادية . فكان الاشتراكيون يعتقدون ان كل من تصح تسميتهم بالعمال والفلاحين سيلتزمون جانب الاشتراكية ونضال الطبقات مسوقين بعامل المصلحة ايضا . غير ان الرأسماليين ومن يتبعهم من الطبقات المتوسطة لم يناضلوا بسلاحهم القديم فقط . ولو فعلوا لغلبوا على امرهم . بل انهم وغيرهم لجأوا الى معالجة الموضوع على غير الاسس التي يستند اليها الفريقان المتطرفان في اقصى اليمن واقصى اليسار . ونشأت نزعات متعددة ترمي الى الاحتفاظ بحق الملكية وحق الارث على ان تكون مقيدة بشروط تستهدف منع استغلال الطبقة العاملة تحت ستار حرية العمل او على الاقل لتحسين حالة العمال والعناية برفاهم المادي والمعنوي دون القضاء على المبادئ الرأسمالية قضاء آتيا . وهكذا جاءت المذاهب الحديثة الديمقراطية تعالج الموضوع على اسس جديدة .

وقد عولجت القضايا الاساسية باشكال متنوعة .

الملكية الزراعية : - ان الضمير العام لم يعد يطبق استغلال الانسان من الانسان . ونلاحظ من وجهة نظر قومية ان هذا الاستغلال يؤدي لبقاء طبقة كبيرة من ابناء الشعب في حالة من الفقر والجهل تضعف مجموع البلاد وتبقىها في حالة من الانحطاط العام بالنسبة للبلاد الاخرى . فالمصلحة القومية نفسها توجب اذن ازالة هذا الاستغلال ورفع مستوى الشعب العامل . وقد عاجلوا ذلك بطريقتين تؤديان كلاهما الى نفس النتائج : ففي اوربا الشرقية وضعت حكومات غير شيوعية (رومانيا والمجر بين الحربين العالميتين) قوانين اصلاح الزراعي *réforme agraire* استمكنت بموجبها الاراضي الزراعية ، وخاصة الملكيات

الكبيرة لقاء تعويض حقيقي أو وهمي ، ووزعتها على الفلاحين . ولم يجر ذلك بطلب من الشيوعيين بل بقصد مكافحتهم ، وربما دخلت في ذلك ايضا عوامل قومية سياسية (ان اراضي ترانسلفانيا التي استعادتها رومانيا من المجر إثر الحرب العامة الاولى كانت مملوكة للنبلاء المجر الذين اختاروا الجنسية المجرية . فقانون الاصلاح الزراعي استخلصها من هؤلاء الاقطاعيين ووزعها على الفلاحين الرومانيين) . وفي بعض البلاد الاخرى كفرنسا مثالا لا تحدد القوانين مبدئيا الملكية الزراعية ولكنها تحدد حقوق المالك بالنسبة للفلاح او المزارع من جهة وتناوله من جهة ثانية بضرائب فاحشة تجعل الاستثمار الرأسمالي عقيا او قليل الفائدة . ولذلك لم تعد الملكية الزراعية اسلوبا مل اساليب الاستثمار الرأسمالي الا لمن يعتمد على نفسه مباشرة في العمل الزراعي .

وهناك اساليب اخرى يمكن ان تؤدي لزوال الاقطاعية الزراعية ، منها تحريم بيع الاراضي الزراعية لغير الفلاحين العاملين بانفسهم والمقيمين في الارض المراد استثمارها . فالملكية الزراعية مها كانت كبيرة تتجزأ بالوراثة اذا لم تتجدد بالشراء .

لقد اصبحت الاراضي الزراعية في اوربا ملكا للفلاحين وهذا هو السبب في ان هؤلاء لا يعتبرون هناك من العناصر التقدمية بصورة عامة .

الملكية العقارية : وهذه ايضا لم تعد في اوربا وسيلة من وسائل الاستثمار الرأسمالي الا في حالات يمكن ان تعتبر استثنائية . فان قوانين تحديد الاجارات وابقائها في مستوى منخفض جدا بالنسبة لغلاء المعيشة من جهة ، والضرائب التصاعدية مضافة اليها الاعباء البلدية والمحلية من جهة اخرى ، واقدام الحكومات او البلديات في بعض البلاد على القيام مقام المالك في ايجار عقاراته بالاجور المحددة لتعطيل قانون العرض والطلب ولتحقيق المساواة بين الاجارات ادى الى انه دام الفائدة

الرأسمالية كلياً او جزئياً .

ويظهر ان الحكومات الاوربية وجدت نفسها مدفوعة بقرار جارف الى هذه النتائج ، وان هذه لم تكن نتيجة دراسة مستفيضة وبرنامج مقصود . فان اخراج الملكية العقارية من دائرة الاستثمار الرأسمالي ادى الى معضلة كبيرة لم يجدوا لها حلاً حتى الآن . فاذا تخلى رأس المال الخاص عن تأمين حاجة السكن للشعب المتكاثر باسادة الابنية الجديدة فمن يقوم بذلك ؟ لا يزال بعض الرأسماليين في اوربا الغربية يشيدون الابنية على مقياس صغير جداً بقصد بيعها اجزاء للراغبين بالسكنى لا بقصد الازجار . وهكذا عادت الملكية العقارية الصغيرة للظهور . ولكن هذا لا يحل المعضلة الكبرى ، معضلة ازمة السكن ، ولا بد ان تعتمد الحكومات او البلديات لتأمين هذه الحاجة وفي ذلك ما فيه من اعباء جديدة على عاتق المكلفين . فلا بد من السير في هذه القضية الهامة بمنتهى النزودة والحذر .

الملكية الصناعية : ان الرأسمالية آخذة في التقهقر والاندحار في هذا الميدان ايضاً . فقد اصابتها النزعات الحديثة بشكلين : بالتأميم الذي بدىء بتطبيقه بعد الحرب العامة بشكل واسع خاصة في انكلترا . وطبق في فرنسا ايضاً حيث شمل المصارف الكبرى وسكك الحديد وشركات الكهرباء والمناجم وبعض المصانع الكبرى . واذا توقفت حركة التأميم فترة من الزمن فيبدو انها سوف لا تلبث ان تستأنف سيرها بضغط الاحزاب التقدمية . ومع ذلك فما زالت في اوربا بعض مراكز المقاومة الرأسمالية .

ولست الاحزاب اليسارية وحدها كحزب العمال الانكليزي والاشتراكية الموحدة في فرنسا هي التي تحاول طرد رأس المال الخاص من ميادين فعاليته الاصلية . بل كثيراً ما تقوم بذلك احزاب تقدمية اخرى لا على اساس مصادرة او استملاك المصانع الموجودة ووسائل

الانتاج بل بإنشاء اعمال صناعية جديدة لحساب الحكومة تتمتع بكثير من الامتيازات ، فيمتنع على رأس المال الخاص مزاحمتها . والشكل الثاني هو اغراق رأس المال الخاص بالضرائب المتصاعدة او بفرض اعباء جديدة عليه كزيادة الحد الأدنى لاجور العمال وتحديد ساعات العمل وتحسين الضمان الاجتماعي وتحديد الاسعار الخ . ان الحالة في اوربا بعيدة جدا عما كانت عليه في اوائل القرن العشرين . ويمكن ان يقال ان رأس المال الكبير اصبح عبء ماديا وفكريا على صاحبه اكثر مما يكون نعمة له . ولم تعد وجوه الاستثمار متميزة وامكانيات العيش الرغيد موجودة بالنسبة لاصحاب رؤوس الاموال الكبيرة الذين يرغبون باستثمارها وهم عاطلون . لاشك انه لا يزال في اوربا اناس يتمتعون بثروات ضخمة وبارباح كبرى ، ولكنهم موجودون على الغالب في صفوف الناهين من اصحاب الاختصاص ككبار المهندسين ومشاهير اطباء والمحامين او كبار التجار الذين يوفقون لصفات استثنائية او يضللون دوائر الجباية والضرائب ، او الذين يستثمرون اموالهم خارج البلاد الاوربية ، اكثر منهم في صفوف حملة اسهم الشركات الرأسمالية الكبرى .

اما طبقات العمال فقد تحسنت احوالها تحسنا كبيرا عما كانت عليه في الماضي وارتفع مستوى معيشتها ارتفاعا محسوسا في بلاد لم تطبق فيها المبادئ الماركسية بل تعتبر عدوة لها . واذا كان بعض العمال ما زال يعاني الضيق والفاقة في بعض البلاد الاوربية فان مرد ذلك الى الضيق الاقتصادي العام المستحوذ على تلك البلاد اكثر منه الى استثمارها الطبقي . ولا شك ان التطور نحو نوع من المساواة الاجتماعية والاقتصادية آخذ بالازدياد . ونيس هذا ما يروجوه الشيوعيون وليس فيه ما يرضيهم . وما زالوا يدعون بان المجتمع الرأسمالي سينهار فجأة لا بطريق التطور التدريجي . ويجعلون اسباب هذا الانهيار كائنة في ان الانتاج في البلاد الامريكية ، وهي اليوم مركز الرأسمالية العالمية وحاميتها ، يزداد سنويا بنسبة تزيد

عن نسبة زيادة الاستهلاك . وذلك لأن الطبقات العاملة عاجزة عن استهلاك منتوجاتها بكاملها ، ولو استطاعت ذلك لما بقيت حصة لرأس المال . ويؤكد الشيوعيون بأن زيادة الانتاج ستحدث ازمة هائلة لعدم وجود اسواق تصرف فيها المنتوجات الزائدة فتنهار الصناعة الرأسمالية . كما ان تحديد الانتاج لتفادي هذه الازمة متعذر لأنه يتطلب طرد فريق من العمال يزداد عدده سنوياً فتكون البطالة وما يتبعها من الاضطراب الاجتماعي والسياسي . ثم يقولون بأن الرأسمالية الامريكية تحاول علاج هذه الحالة بانتاج المواد الحربية ، فتجد المصانع بذلك عملاً يقيها اضرار الانتاج غير المستهلك او اخطار طرد العمال . ولا بد لانتاج المواد الحربية من خلق جو الحرب واطار الحرب ، فتعتمد الدعاية والسياسة الى خلق هذا الجو بصورة مصطنعة . ويؤكدون بأن هذا العلاج سوف لا يفيد الا مدة مؤقتة ، يزيد بعدها الانتاج الحربي عن امكانية الاستيعاب وتنبوء الامم باعبائه فيحدث الاضطراب والانهيار ، او تقوم الحرب المدمرة . ان هذا التفكير كله مستند الى ان رأس المال ما زال يتناول حصة ولو ضئيلة من الارباح ، هي علة العلل لانها تمنع العامل من امكان استهلاك كامل منتوجاته . الا ان ذلك ليس بالجديد في نظام مازال قائماً منذ مدة طويلة ، ومن الصعب التكهّن عما يحدث في المستقبل من التطورات ؛ كما انه من الصعب الحكم منذ الآن بعقم العقل البشري وقصر حيلته عن ايجاد الحلول المعتدلة للمشاكل المستعصية .

٣ - القضية الاجتماعية في سوريا

تكاد تسود اليوم الوضع الاجتماعي في سوريا ، من الناحية المبدئية ، نزعات متطرفة اقصى اليمين واقصى اليسار . فالشيوعية وما شابهها رائجة لحد ما في الاوساط المثقفة ولدى الشبان وعدد قليل من العمال . وتقابلها من الناحية الثانية العقيدة المحافظة او الرجعية كما يسميها البعض . اما النزعة المعتدلة فهي محرومة من الحماس الذي تفوز به النزعتان المتطرفتان

لأنها لم تأخذ شكلاً مبدئياً ولم توضح أسسها ومراميها كنظرية مستقلة .
ولذلك أسباب متعددة . منها أن الأحزاب الكبرى تعالج القضايا
السياسية اليومية ولا تهتم كثير بالناحية العقائدية . فلا يجد الشبان ما يطمئن
حماسهم المثالي ورغبتهم التقدمية الطبيعية إلا في الأحزاب المتطرفة التي
برزت حاملة مبادئ مثالية . ومنها أن انتشار روح التدمير وعدم الثقة
بالأوضاع والمؤسسات الحالية وخيبة الأمل التي اعتوت كثيراً من الناس
بعد العهد الاستقلالي دفعت بهم إلى الآراء المتطرفة التي تفتح أمامهم
آفاقاً جديدة .

إلا أن هذا الوضع الذي يفسح المجال لافضال الطبقات بين الفريقين
المتطرفين ليس هو الوضع الطبيعي والنهائي في بلادنا .
فهمة جيلنا الحاضر هي إنشاء الدولة في بلاد كانت منذ العصور مسرحاً
للفوضى السياسية والاجتماعية التي أوصلتها إلى ما كانت عليه من الفقر والجهل
والذل والعدم . فكيف يتاح لنا تحقيق هذه الغاية بطريق نضال الطبقات ،
أي بتقسيم الشعب إلى فئتين تناضلان بعضها بعضاً حتى الفناء ؟ إن هذا
يمكن تصوره في بلاد متينة البنيان ، عاشت أمداً طويلاً ضمن كيان
وطني ثابت فوصلت لديها الفكرة القومية إلى أوجها ثم تدرجت من
ذلك ، بسائق التطور الاجتماعي والاقتصادي ، إلى الأخذ بنزاع الطبقات .
فإذا تغلبت أحداها على الأخرى تمكنت من الاحتفاظ بالكيان الموطن
المستقل أو المتحد مع كيانات أخرى . أما في بلادنا فأننا نحكم على أنفسنا
بالعقم الأبدي وبالأفلاس التام إذا لم نعيد إلى جمع قوى الشعب بكاملها
وتوجيهها لايجاد كيان مادي ومعنوي لم يتكون بعد تماماً . فالشعوب
التي تلقي بنفسها كمجموعة أفراد لم تتكون فيها الرابطة القومية بعد في
خضم الفكرة الدولية ، تذهب هباءً منثوراً ، لأن ذلك الحُضم نفسه
مكون من قوميات تراصت صفوف كل منها وارتبطت عناصرها بأواصر تكونت
على مر العصور فالنظام الشيوعي لم يجمع بين روسية وتشيكوسلوفاكيا

وبلغاريا والبانبا ورومانيا والمجر في كيان واحد . وما زالت شعوب هذه الدول تعتبر نفسها غريبة عن بعضها بعضاً وتعمل ضمن كيانها القومي رغم تشابه النظام السياسي والوضع الاجتماعي فيها .

وعلى ذلك لو نظرنا الى الموضوع نظرة واقعية لوجدنا ان لاسبيل لنا للسير الى الامام الا بانشاء كيان قومي متين . ولايم ذلك الا بجمع كلمة الشعب حول الفكرة القومية والعمل على تسميتها . وفي الحقل الاجتماعي ان هذا يعني النظر الى كافة الطبقات على انها اجزاء متممة لبعضها بعضاً وعلى ان مصالحها جميعاً هي مصلحة الشعب المتحد .

لا يبقى آئذ محل لنضال الطبقات في بلد كسورية . ويمكن ان تسير التقدمية خطوات هامة الى الامام مع الابقاء على وحدة الطبقات وتآزرها . ويشترط لذلك شرط واحد في هذا الشوط وهو ان تكون المصلحة العامة مرجحة على المصالح الطبقية ، على ان لا تستثمر هذه القاعدة بسوء نية لمرقة التقدم والتطور الاجتماعي .

والروابط الاجتماعية المتكونة في محيط اسلامي كسورية تساعد على استبعاد نضال الطبقات وعلى الاستعاضة عنه بروح الوحدة القومية .

ومن ناحية اخرى ان نضال الطبقات يرتكز في البلاد الرأسمالية وفي النظريات الاشتراكية على اختلاف مصالح العمال مع مصالح الفئة الرأسمالية . في حين ان اول ما يلفت النظر في بلادنا هو ان الاستثمار الصناعي ضئيل جدا وعدد العمال محدود بالنسبة لمجموع الشعب ، وان الاقتصاد الوطني قائم بالدرجة الاولى على الانتاج الزراعي . لاشك ان صناعة النسيج توسعت وتقدمت تقدما محسوسا بعد الحرب الاخيرة ولكن بمجوع الانتاج الصناعي مازال بعيدا جدا عن مضاهاة الانتاج الزراعي . واذا رجعنا الى احصاءات وزارتي الزراعة والمالية ، وهي احصاءات تقريبية لايتمد عليها كثيرا ، كانت قيمة الانتاج الزراعي عام ١٩٥٠ (٥٥٣) مليون ليرة سورية في حين ان الانتاج الصناعي بلغ (١٢٥) مليون ليرة

فقط . وليس لدينا احصاء عن السوريين المشغلين بالزراعة والصناعة والمواصلات ، ولكن نحسب ان الفرق يعادل او يزيد كثيرا عن نسبة الانتاج المتقدمة . والامكانيات الموجودة لزيادة ثروة البلد ورفاه اهله كانت في الزراعة اكثر منها في الصناعة . ذلك لان الصناعة الكبرى اي الثقيلة ، مفقودة تماما لفقدان المواد الاولية كالحديد والفحم وفقدان رؤوس الاموال الكبرى والاستعداد الفني اللازم .

فالقضية الاجتماعية الاولى عندنا هي قضية الفلاح وهي تختلف عن قضية العامل . واننا لنجد حلا لها في النظريات التقدمية المعتدلة وفي الروح الديمقراطية اكثر مما نجد لها في النظريات المتطرفة المستفاعة من اوضاع اجتماعية بعيدة الشبه عن وضعنا المشار اليه .

ويمكن في هذا الصدد ابداء الملاحظات الآتية :

١ - ان وضع الفلاح عندنا يختلف اختلافا بينا من منطقة لاخرى سواء من الناحية النفسية والوعي او ناحية مستوى المعيشة فهناك مناطق غنية نسبيا واخرى فقيرة جدا ، وهناك فلاحون يكادون يدركون معاني الثورة الماركسية وآخرون مازالوا خاضعين لتأثير التقاليد القديمة لا يرضون عنها بديلا ، راضين بما قسم الله لهم . وهناك من استقر في الارض فتعلق بها كوطن له (وطن محلي) وهناك من يتنقل سنة فسنة من مزرعة لاخرى عارضا نفسه للعمل لبقنات وعائلته .

٢ - ولا يمكن وضع شرائع مختلفة لطبقات الفلاحين . فالمهم بالدرجة الاولى تأمين استقرار الفلاح في الارض ليحس بحقوق المواطن وذلك بمنحه حقوقا ثابتة تجعله يشعر بارتباطه بالارض التي هي جزء من الوطن وبمحماية القانون . ويكون ذلك بوضع تشريع يحدد حقوق الفلاح ، وبعباية الحكومة عناية خاصة بتنفيذ هذا القانون بدقة كلية . ان هذا يعتبر خطوة اولى في اصلاح الاجتماعي لطبقة المزارعين .

٣ - ان تحديد حقوق المالك والفلاح يمكن ان يعتبر وضعاً تمهيدياً

لانتقال ملكية الارض الى الفلاح . وهي نتيجة محتمة لا بد من الوصول اليها ومن المستحسن ان تتم بصورة طبيعية وتدرجية . والطرق التي تؤدي الى هذا الانتقال متعددة . منها تحديد الملكية الزراعية على النمط الذي نص عليه الدستور السوري (١٩٥٠) ومنها تعريم بيع الاراضي الزراعية لغير الفلاحين ، ومنها فرض ضريبة ثابتة على الملكية الكبيرة بما يغري كبار الملاكين بيع اراضيهم لطبقة الفلاحين .

ان تفسيق عدد من هذه الاساليب او الاخذ بواحد منها وتنفيذه يجد وعزم يؤدي بعد مدة غير طويلة الى انتقال الملكية الزراعية الى الطبقة العاملة بدين هزات عنيفة . ففي طبيعة الملكية الزراعية مايسوقها دوما الى التجزئة الا اذا جددت الملكيات الكبرى بحماية القوانين او بالتدابير الادارية المحففة ، وهذا ما ينبغي تجنبه واعتباره جريمة وطنية . ان تملك الفلاح للارض شرط اساسي لرفع مستواه المادي والمعنوي وللدخوله في الحياة العامة القومية كعضو مفيد . ولكن ينبغي توقي الانقلابات الفجائية التي تؤدي الى الاضطراب الاجتماعي والسياسي في بلاد حديثة العهد بالتنظيم القومي . كما ان الطفرة قد تؤدي الى تخفيض معدل الانتاج والى العجز عن الاستثمار ، وبالنسبة الى تضعف الاقتصاد القومي . فلا بد من التآليف بين مصالحه البلاد الاقتصادية من جهة ، والاصلاح الاجتماعي من جهة ثانية بسياسة تقدمية معتدلة على ان يكون الهدف دوما زوال الاقطاعية الزراعية .

واذا زالت هذه الاقطاعية تدريجيا واصبح الفلاح مالكا لثمرات جهوده فلا تبقى له حاجة بالنضال الا ضد الطبيعة لاستخراج ثمراتها الطبيعية . فتنحصر اهدافه السياسية في ايجاد حكومات تعني بالشؤون الزراعية عن طريق تأمين الاسواق للمحصولات وفتح الطرق للمواصلات الخ .
٤ - ان طبقة المزارعين بصورة عامة لم تدل من الحكومات السورية العناية اللازمة رغم ان الزراعة هي المصدر الاساسي لثروة البلاد وحياتها .

Confer
only
rural
econ.
progress

وانظار الحكومة تنبجه الى الزراع ومحاصيلهم كلما احتاجت الى املاء خزائنها . وهكذا تعددت الضرائب باسماء واشكال شتى في حين انها لانصيب سواهم بنفس النسبة .

وهناك بون شاسع بين حالة المزارعين في سوريا وفي البلاد المجاورة . ففي تركيا تصرف الجهود الاولى للحكومة ، في الميدان الاقتصادي ، لتأمين الادوات الزراعية للمزارعين باثمان بخسة جدا ونقل المحاصيل باجور منخفضة وتصريف الفائض منها للخارج ، ولاغاثة المزارعين في حالات هبوط الاسعار وتضخم النفقات الخ . وقد اعفتهم من الضرائب المباشرة كما فعلت الحكومة اللبنانية ؛ ومرد ذلك الى العلم بان العنصر الاساسي الذي يتكون منه الشعب هو الفلاح فتزدهر البلاد وتنال الدولة القوة والمناعة اذا تحسنت حالة الفلاح المادية والمعنوية .

ان بلادنا اخرج من غيرها الى العناية بالفلاح لا من الوجهة الاقتصادية فحسب بل من الوجهة الاجتماعية والسياسية ايضاً ، ولأن يتكون الشعب بعناصره الاساسية الا اذا دخل الفلاح في الحياة السياسية والاجتماعية للامة . ولذلك لا بد للحكومات السورية من اعادة النظر بسياستها الزراعية ، وصرف جهودها الاولى لاغاثة الفلاح والعناية به بتخفيض الضرائب والرسوم ما امكن وتأمين الادوات الزراعية والبذور ووسائل النقل^١ باسعار مخفضة وعقد الاتفاقيات التجارية لتصريف المحاصيل وانشاء القرى النموذجية الخ . ومن المهم ان لا نجد الحكومة في بعض اعمال الاغاثة ، كتقديم البذور ووسائل مكافحة الحشرات وسيلة للربح ولارهاق الفلاح .

لما كانت قضية العامل تأتي بالدرجة الثانية بعد قضية الفلاح لاسباب اقتصادية (ضالة الانتاج الصناعي بالنسبة للانتاج الزراعي) واجتماعية (نسبة العامل العديدة بالنسبة لمجموع النفوس) فليس من الطبيعي ان يأخذ النزاع السياسي والاجتماعي في سوريا شكلاً نضال الطبقات علي

النمط الذي أحدثته النظريات الشيوعية والاشتراكية ، وبعبارة أخرى ليس من المحتم ان يتركز النزاع المذكور حول هذه النظريات . على انه لا بد من السير في قضية العمال مع النزعة التقدمية ، لا تأميناً للعدل الاجتماعي ، فهذا اصطلاح غامض كثر استعماله بدون وضوح ، لان العدل نسبي ووجهه مختلفة جدا حتى لدى القائلين به ، بل سيراً مع الوعي العام النفسي للطبقات الكادحة .

ان درجة الوعي العام لدى هذه الطبقات في وقت ما هي التي تحدد حاجاتها المادية والاجتماعية . فالمهم تأمين حاجة العامل كما يشعر بها وبالنسبة للامكانيات المادية . ومنح العامل او غيره ، بسائق التقليد ، حقوقاً ومنافع لا يشعر بالحاجة اليها في وضعه الفكري والاجتماعي ، عقيم بدرجة مقاومة رغبانه وانكار حاجاته التي تنطبق على مستوى ادراكه . فالقوانين والتدابير التقدمية ينبغي ان تسير اذن مع درجة استعداد طبقات العمال لها وشعورهم بالحاجة اليها على ان يكون الهدف دوماً رفع مستواهم معنوياً ومادياً .

ولا يغرب عن البال ان الوضع الاجتماعي في بلادنا ليس متيناً لدرجة تجعله يحتمل الهزات القوية والانقلابات الفجائية . وهو معرض لخطر الانهيار لصالح الفوضى والعدم لا لصالح الرأسمالية او الاشتراكية . ولذلك يجدر السير بخطى ثابتة ومتزنة نحو التقدمية مع تجنب استباق الامور قبل اوانها باعلان مبادئ قد لانعلم عنها الا اسمها الرنان .

فالثورة الشيوعية لم تقع كما تنبأ ماركس في بلاد الصناعة الرأسمالية كانكلترا والمانيا ، بل في بلاد غير صناعية بالمرّة وهي روسيا كما كانت عام ١٩١٧ . وفي الحقيقة ان ثورة ١٩١٧ لم تكن في بدئها شيوعية صرفة ولا كان الشعب الروسي باكثرية مهياً لذلك . بل كانت ثورة الديمقراطية على الحكم القيصري الاستبدادي ، وثورة الفلاحين على الاقطاعيين ونفرة الشعب من الحرب العامة اضافة الى عوامل اخرى . وقد كانت

الحكومة الثورية الاولى التي استلمت الحكم اشتراكية معتدلة برئاسة كرنسكي . ولكن الاشتراكيين المتطرفين ، وهم الذين اصبحوا فيما بعد الحزب الشيوعي ، كانوا اشد اندفاعا وحماسا واعلم تنظيميا حزبيا من غيرهم . فاستولوا بفضل التنظيم والجرأة على مقاليد الحكم وطردوا كرنسكي ودشنوا اسس النظام الشيوعي ، في حين ان عدد منتسبي هذا الحزب لم يكونوا بعد عشرين عاما ، يتجاوزون الثلاثة ملايين من اصل مائتي مليون روسي . وقد استمرت الحروب الداخلية ست سنين عم خلالها الحراب والدمار والقتل والسلب ، واذا استطاعت روسيا اخيرا الخروج من هذه الحالة وتجنب الاحتلال الاجنبي فقد كان ذلك بفضل اتساع رقعتها وكثرة شعبها . اما نحن فبلادنا الصغيرة لا تقوى على احتمال الهزات العنيفة التي تنشأ عن الطفرة والتبديل الفجائي . فالاتزان والاعتدال شروط اساسية لحياة البلاد في الوقت الحاضر .

ولا بد عند دراسة الوضع الاقتصادي السوري ، من ان تؤخذ بنظر الاعتبار الطبيعة الفردية للسوريين . فالسوري ناشط جدا في الاعمال الاقتصادية الفردية . اما الاعمال المشتركة فكثيرا ما تحد من نشاطه وبديهيته . فاشتراكية الدولة التي ترمي الى قيام الدولة بجزء كبير او صغير من الفعالية الاقتصادية لا تتلاءم مع طبيعتنا العملية . وحتى التأميم فقد ينبغي تجنبه على قدر الامكان وعدم اللجوء اليه الا في حالات استثنائية جدا كضرورة اصلاح الادارات الفاشلة للمشاريع ذات النفع العام او تحقيقا للمساواة والعدالة بين السوريين .

الا ان لاطلاق الحرية للجهود الفردية في الميدان الاقتصادي حدودا ينبغي ان لا تتعداها . وهذه الحدود هي غير تلك التي تقتضيها السياسة التقدمية ورفع مستوى المعيشة لدى العمال ، وهي بديهي لا بد منها . بل نقصد بأن الثروات الضخمة والارباح الوافرة جدا تخلق بنفسها ، مهما كانت منشؤها ، اخطارا اجتماعية وسياسية وتفسد جو المجتمع . فهي ان لم تكن

ناتجة عن استثمار العامل تتضمن بلا شك استثمار اوضاع اقتصادية او سياسية .
وان لمن حق الدولة اذن ومن واجبها ان تضع حدودا لنضخم الثروات
ان لم يكن بسائق العدل الاجتماعي فلضرورات المصلحة السياسية والاجتماعية .
فالمال قوة كبرى ، ولا ينبغي ان تتكون في البلاد قوى يقبض على
زامها فرد او افراد ، قد تنهض قوة الدولة او تحل بالتوازن
الديمقراطي . وقد عانت كثير من البلاد ولا تزال صعوبات واضطرابات
سياسية واجتماعية ناشئة عن تجمع ثروات ضخمة بأيدي بعض الافراد .
اما الحلولة دون تجمع هذه القوى التي تعمل عادة في الميدان السياسي
وراء ستار ، فيكون باساليب متعددة . منها طرح ضرائب استثنائية
على الارباح الضخمة فضلا عن الضرائب التصاعدية ، ومنها مراقبة تكاليف
الاتاج والاسعار الخ . والمهم هو تدخل الدولة للحيلولة دون سيطرة
افراد او جماعات على المرافق الاقتصادية للبلاد ودون تكون ثروات
ضخمة قد تصبح خطرا على سير الحياة الديمقراطية في المجتمع .

فالديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية كالديمقراطية السياسية هي التقديمية
المعتدلة التي تهدف للسير دوما الى الامام ولكن باعتدال وتوثدة وترمي
الى ايجاد توازن وانسجام بين القوى والمصالح ، وذلك بالدراسة المستمرة
الواقعية للاوضاع لاعتمادها بالتطور الدائم ، سنة الكون الطبيعية ، وتناضل
ضد الجمود بكافة مظاهره . والغاية التي ينبغي الوصول اليها هي ازالة الفروق
الكبرى بين الطبقات بصورة تدريجية وسليمة .

الفصل الرابع

قضية التربية الوطنية

لما كان رسوخ الفكرة القومية في النفوس واكتساب الجماهير للفضائل المدنية هما العاملان الاولان في تكوين الدولة الحقوقية ، فتربية الناشئة الجديدة تربية تستهدف هذين الامرين على اعظم جانب من الاهمية .

وقد بذلت كافة الحكومات السورية جهودا اكيدة لمضاعفة عدد الطلاب وانشاء المدارس الجديدة ، ونجحت في ذلك لحد بعيد . ولكن يلوح بان الجهود المذكورة اقتصرت بالدرجة الاولى على زيادة الطلاب والمدارس الابتدائية والثانوية وایجاد المعلمين لها ولم تتعد ذلك الى الناحية الاساسية وهي تربية النشء السوري وتوجيهه . وقد وصف ذلك الدكتور اديسب نصور في مقدمة كتابه « وطنيون واطنان » كما يلي : « ما الغاية التي يجري اليها نظام التعليم في سورية ؟ اي نماذج انسانية ينتج هذا النظام ؟ واي مواطن هذا الذي تدفعه آلة المعارف للحياة ؟ لست انكر ان بعض الخير قد تحقق ، وان سوريين كثيرين قد تعلموا القراءة والكتابة وشيئا من حساب وكيمياء ، وان عددا غير قليل منهم قد تعودوا ان يفكروا شيئا وان يستعملوا عقولهم الى حد ما . لكن الشيء الاهم من بعض المعلومات ومن القدرة العقلية على استعمال تلك المعلومات هو شخصية الناس ، فكره الاساسية ، القيم التي يؤمن بها ، الغاية التي يعيش من اجلها وعادات التفكير والشعور والعمل التي اكتسبها . » ثم يقول الاستاذ نصور : « وفشل كذلك المعلمون السوريون فلم يستطيعوا توجيه الطلاب بالمثل العليا والحياة المدرسية الى اكتساب الفضائل المدنية ؛ ولم يستطيعوا ان يوحوا اليهم التفكير الصحيحة والصور القوية الاتخاذة عن الفضيلة والوطنية

والبطولة وسائر الاخلاق التي بدونها لا تنشأ امة ولا تتكون شخصية قومية فذة .
وهكذا تركت الناشئة السورية تسير على فطرتها ، معرضة لانواع المؤثرات .
ولم تلبس المفاسد السياسية ان انتقلت الى المدارس فاصبحت هذه صورة
مصغرة عن عالمنا السياسي . ففيها انواع الصراع التقليدي بين الزعماء
والتراسق بالثهم ، وتهديم الاشخاص والمؤسسات ببيان مفسادها مكبرة عشرات
المرات ، والانتماء للزعماء عن عقيدة واخلاص او باجر ، مقدم او مؤخر ،
والحكم على الامور والحوادث بسرعة زائدة تبعاً للنظريات الشخصية . حتى
اصبح الطالب يعمل ، كما يقول الاستاذ نصور ، بلسانه ويديه اكثر مما
يعمل بقلبه وبعقله . واعتماد الاضراب والصياح . وحبدالو اقصر حماسه
على اظهار شعوره القومي ونزعه الديمقراطية . ولكنه قد يفعل ذلك سعيّاً
وراء معدل منخفض لعلامات الفحص ، او استبعاداً لمادة دراسية صعبة
لاشك ان الفريق الاكبر من الطلاب استطاع منع نفسه من الانزلاق
فبقيت المثل العليا هدفه الذي يحن اليه ، ولبت كريم العاطفة شريف الشعور ، الا
انه مازال فاقدا الثقة بامته بصورة لاشعورية فلا يكتفي باظهار شعوره
القومي وروحه الديمقراطية وهو امر مستحب بل يحاول حل قضايا اليوم
وهو لا يزال على مقاعد الدرس .

وبكلمة واحدة ان من الثابت الاكيد ان الحكومات المتعاقبة في سورية
لم تحاول معالجة القضية من اساسها لتربية الناشئة السوري تربية مثالية ،
هذا اذا عفت عن استخدامه لآرب سياسية يومية .
ان حياتنا القومية وموقفه في الحقيقة على ما سنفعله لتربية النشء الجديد ،
وعلى استطاعة آلة المعارف عندنا تكوين شخصية الطالب السوري ومن
البديهي ان الفكرة القومية والفضائل المدنية لا ترسخ في النفوس بمجرد
ترديدها على الطلاب ، بل ان لذلك اساليب فنية اصبحت علماً قائماً
بنفسه . ونعود في هذا الصدد الى مقدمة الاستاذ نصور ، في وصف
الفرق بين الطالب السوري والطالب الانكليزي : « ان الناشء

الانكليزي ينشأ في جو عقلي وروحي يمكن ان يوصف بأنه جر الوطنية
اليونانية والبطولة الرومانية . فأتينه واليونان ورومية العظيمة والرومان
تبعث في المدرسة العامة وفي الجامعة القديمة وتتحرك في خيال الصبي وتحدث
اليه كل يوم اعجب الحديث واروعه . وهذا الصبي قرأ في التاسعة
سير بلوتارك ورافق عظماء اليونان والرومان واعجب بولائهم للدولة
وحبهم للعظمة ، واكبر بذلم غاية الجهد في اكتساب المجد الخالد القائم
على تأدية خدمة حقيقية للوطن . وتعلم من ذلك كله ، واستقر في
اعماق نفسه ، ان اعظم الشرف هو في تكريس الحياة للدولة وفي
تقديم الحياة فداء لها عند الاقتضاء .

لقد ذكرنا سابقا مركب النقص الذي ابتلينا به كأمة وكأفراد .
واني اكاد اسمع ما يجب به مركب النقص هذا على الدكتور تصور :
ما احرانا ان نرجع الى تاريخ العرب والاسلام فنجد فيه البطولة والمجد
وكل ما يحتاجه الطالب السوري فينشأ قومياً عربياً بدلاً من ان يزهو بما
يعلمه عن ابطال اجانب لا يمتنون الينا بصلة .

الا ان هؤلاء الابطال الاجانب غرباء من الناحية القومية والدينية
عن الناشئة الانكليزية ايضاً . ولكن هذا لا يمنع الانكليز من العناية
الفائقة باولئك الذين اعطوا في فجر التاريخ الدروس الاولى في الوطنية
والبطولة والتضحية في سبيل المجتمع وان يجعلهم مثالا تحتذي ناشئتهم به .
اما العرب فلا ريب مطلقاً بان الاستاذ تصور لا يقصد اهمال
تاريخهم واجادهم . فهذا التاريخ وهذه الاجاد هي جزء هام من قوميتنا
العربية . وان هذا التاريخ يحوي على سيرة ابي بكر وعمر وعلي ابن
ابي طالب وعمر بن عبد العزيز ، وفيها دروس بليغة عن انكار الذات
والايمان بالمبدأ . وفيه اخبار خالد بن الوليد وسعد ابن ابي وقاص
وموسى بن نصير وغيرهم ، وهي مليئة بالتضحية وبذل النفس . الا ان
هذه الروح التي جاشت في صدر الاسلام ومكنت العرب من السيطرة

على جانب من العالم كانت روح ايمان فردي . فكان الحافظ على انكار الذات وعلى التمس الشهادة في سبيل الله دافعاً روحياً هو نيل السعادة الآخروية . ونعم الحافظ ولكنه لا يكفي في مجتمعنا الحاضر . فهو لم يلبث ان ضعف حتى في صدر الاسلام واستبدلت الروح الاسلامية السامية ، خلال التاريخ الطويل ، بالنزعة الفردية الجاحدة وبالانانية الصماء وبالخدعة والاحتيال والتكالب على السلطان والنفوذ ، وفي التمس النعم والتوف . لقد اصبح التاريخ العربي باكراً جداً تاريخ زعماء يتنازعون وشعب فقد ثقتهم بهم فانطوى على نفسه .

اما تاريخ اليونان ورومه فالتضحية وبذل النفس فيه انما كانت في سبيل الوطن ؛ فهي تتضمن اروع معاني البطولة ، لأن المواطن يموت ليعيش قومه ، ويعمل لسعادة الآخرين بنفسه جزء من الوطن . وفكرة الوطن هذه التي انتشرت فيما بعد في كل مكان نشأت في اليونان والرومان ، واثرت الانتفاضات الشعبية للدفاع عن الكيان المهدد بالتضامن والتآزر بين ابناءه وبالتضحية في سبيله بصرف النظر عن المصلحة الذاتية وعن مصالح الزعماء والمتزعمين وشخصياتهم .

فاذا كانت الفكرة الوطنية نبتت في ائنة واسبارطه وروميه ، واذا كنا تبينها اليوم وجعلناها اساس كياننا الحاضر فلا بد لنا من الرجوع الى منابعها الاصلية اذا شئنا ان تفهمها ناشئتنا وتُدرك كنهها فتنفذ الى روحها . ان هذه الوطنية تعني قبل كل شيء التضحية والتضامن والثقة بالامة والصدق والاخلاص والروح الديمقراطية . وإن لم نفهم معاني ودروس الوطنية اليونانية بل والوطنية الحديثة الانكليزية والالمانية كان ادراكنا لها ناقصاً ومشوهاً .

وعدا ذلك فان تكوين شخصية الناشء السوري تتم بنوجيه حياته اليومية نحو الفضائل المدنية . ولا بد لذلك من دراسات عميقة وبرامج مفصلة يضعها الخبراء والمختصون تحت اشراف الحكومة . فتجعل هذه قضية

التربية القضية الاولى ، مرجحة على قضايا التعليم . فالعلم او بالاحرى العلم الناقص شر من الجهل اذا تناول نفوسا لم تصقلها التربية القومية الحقيقية والاخلاق المتينة . وبعبارة واحدة ، ان تكوين مجتمعنا السياسي يتوقف لحد كبير على عناية الحكومة بقضية التربية الوطنية ، وابعاد الطالب عن المؤثرات السياسية والحزبية ، فالقومية الصحيحة شيء والسياسة الحزبية شيء آخر .

الفصل الخامس

الوحدة العربية

عندما بزغ فجر النهضة لم تكن الاقطار العربية ، وخاصة ما كان منها منضما للدولة العثمانية ، قد تجزأت الى دول وشعوب شتى . فكان من الطبيعي ان تستهدف النهضة ايجاد كيان عربي موحد لكافة هذه الاقطار . ثم كانت الحرب العالمية الاولى وتجزأت البلاد الى دول متعددة ناضل كل منها على انفراد لنيل استقلاله . وبعد مرور ثلاثين عاما على ذلك كانت دعائم التجزئة قد رسخت في كل مكان ماديا ومعنويا .

فالنظم السياسية والادارية والمالية والقضائية مختلفة ، والاتجاهات السياسية والاجتماعية متباينة . وقد اقيمت فيما بين الدول حواجز سياسية وجمركية فتكونت في كل منها بطبيعة الحال قومية خاصة . فاللبناني يعرض على لبنانيته والعراقي يعتز بعراقيته ، وراح كل قطر يعالج قضاياها المتنوعة على انفراد .

• ولكن رغم ذلك لم ينس الناس في بعض هذه الاقطار اهدافهم الاولى في القومية العربية المشتركة والاتحاد . وحدث عام ١٩٤٥ ان تكونت الجامعة العربية بتأثير ظروف سياسية خاصة .

ان هذه الجامعة لانتشبه نوعا من انواع الاتحاد العضوي المعروفة ، بل هي عبارة عن اتفاق سياسي بين دول مستقلة ، لايمس اي جزء من اجزاء سيادتها . وقوام هذه الجامعة اجتماعات دورية لممثلي الحكومات تتشاور فيها في بعض الشؤون السياسية على ان لا تكون ملزمة بالقرار المتخذ الا اذا اعتبرته ملائما لمصلحتها .

لقد كان من الممكن ان تصيب الجامعة شيئاً من النجاح حتى في هذا المظهر البسيط جدا ، اي ان تتفق دولها على سياسة موحدة بالنسبة للعالم الخارجي ، كما تتفق انكلترا وفرنسا وامريكا على سياسة موحدة في بعض الاحيان . فتكون الجامعة نوعاً من الاحلاف الشائعة في العالم . ولكن المرامي السياسية للحكومات العربية كانت متباينة لحد كبير ، فلم تستطع الجامعة الوصول الى هذا الهدف المحدود . وربما قال بعض الحثباء بأن الغاية الحقيقية من انشاء الجامعة ، بالنسبة لبعض اعضائها ، لم تكن سوى ايقاف المساعي المبذولة لتحقيق اتحاد عربي جدي . وعلى ذلك لم يلبث الرأي العام العربي ان انصرف عن الاهتمام بالجامعة التي لم يجدها اساساً جدياً لوحده المشودة . ولم تزل الوحدة العربية ، من الناحية العاطفية على الاقل ، عزيزة على الرأي العام في الشرق العربي ، فتجتمع احزابه على ضرورة السعي لتحقيقها وتتسابق في اعلان تمسكها بها في برامجها الحزبية او تصريحاتها الحكومية الرنانة . وقد تكون الاحزاب مخلصه او غير مخلصه في بيان عقيدتها في الوحدة ولكن احدا منها لم يضع برنامجاً عملياً لكيفية تحقيقها ولو بعد امد طويل .

فما هي حقيقة الوحدة ؟

١ - عناصر الوحدة : - ان امنية الوحدة مبنية على ان الشعوب العربية المختلفة تكون امة واحدة . وليس من العسير اعلان هذا المبدأ العاطفي في دستور دولة او حزب . ولنحاول النظر الى هذا المبدأ بشيء من الامعان . فما هي الامة ؟ هي مجموعة سياسية ، ذات شعور وتقاليد مشتركة ، مرتبطة بذكريات الماضي وراغبة في تحقيق كيان موحد في المستقبل . اذا نظرنا نظرة اجمالية الى الشعوب العربية في وقتنا الحاضر لاحظنا تحقق هذه الشروط في البعض منها . اما اذا تطلعنا خلال منظار مكبر الى مجموع الشعوب العربية وجدنا الامر اقل بروزاً . فهناك وحدة لغوية وروحية عامة لا شك بها . ولكن ذكريات

الماضي متصل بماض بعيد جداً ولا تأتلف مع الماضي القريب منذ قرون .
اما الشعور المشترك ووحدة العادات والتقاليد فليس متوفراً الا لدى
بعض الشعوب العربية . وكذلك الرغبة في مستقبل مشترك فهي منحصرة
فيمن تقاربت عندهم شروط الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية .

هنالك اذن خطوط عامة لامة موحدة ، قد تزداد وضوحا او غموضا
في المستقبل . وان من الناس من يعتقد ، بتساؤله الفطري ، ان الزمن
كفيل بتقريب الشقة بين الشعوب العربية ، بينما يمكن التفكير بعكس
ذلك تماما . فالتجزئة السياسية باعدت فيما بين الشعوب العربية التي كانت
متحدة في النظام السياسي حتى عهد قريب . اما تلك التي افترقت منذ زمن
طويل فالتباين فيما بينها في العادات والتقاليد والعقاية والشعور كبير جدا .
وقد ادت التجزئة الى خلق قوميات جديدة حتى في الشعوب
المتقاربة ، تناهض في حقيقتها القومية العربية . فمن العبث انكار حقيقة
الوطنية اللبنانية مثلا لدى فريق من اللبنانيين والقومية المصرية الخ . .
وهذه القوميات ترمي في صميمها الى اهداف غير تلك التي ترمي اليها
شعوب عربية اخرى ، وتستمد قوتها من ماض غير الماضي العربي المشترك .
وينشأ عن ذلك ان الاهداف السياسية والاجتماعية ليست موحدة في
الوقت الحاضر لدى كافة الشعوب العربية .

ان هذه يمكن ان تسير في طريق التوحيد وتكوين امة واحدة
كما يمكن ان تمنع في التجزئة والانفصال . وفي التساريخ ادلة كثيرة
على اهم شبيهة بالامة العربية من هذه الوجهة توحدت ، واخرى تجزأت نهائيا الى
قوميات متعددة . فالمانيا حققت وحدتها بالنسبة لجزء من الامة الجرمانية
وبقيت اجزاء اخرى منفصلة عنها نهائيا كالدانيمرك والسويد والنرويج
وهولندا وحتى اللوكسنبورغ الصغيرة . ودول امريكا الوسطى فشلت
نهائيا في محاولاتها المتعددة للاتحاد رغم اشتراكها في اللغة والدين ، والامة
التركية توحدت في قسمها الغربي فقط تاركة موطنها الاصلي تركستان

وشعوبه بعيدة عنها . والأمم السلافية تجزأت نهائيا الخ . وهنالك تساوي بين القومية العربية والقوميات القطرية . فلايها يكتب سبق ؟ ان هذا متوقف لحد كبير على تحديد المدى الجغرافي لنواة الاتحاد .

ذلك لان العوامل المعنوية وحدها لاتكفي لتحقيق الوحدة بل هنالك عوامل مادية شتى لها اثرها الكبير في هذا الشأن . منها الوضع الجغرافي والمصالح السياسية والاقتصادية . ولاشك في ان هذه الاخيرة وهي العوامل الحقيقية في الوحدة ليست متوفرة بنفس الدرجة في كافة الاقطار العربية . فهنالك اقطار يشعر كل منها بأنه يؤلف كيانا سياسيا واقتصاديا وعسكريا كافيا نفسه بنفسه ، في حين ان اقطارا اخرى تشعر بمجموعها بأنها تتمم بعضها بعضا ولايطمئن شعوبها لكيانهم السياسي والاقتصادي الا بتأمين الوحدة . حتى ان فكرة الاستقلال والعزة والازدهار والقيام بدور تاريخي في العالم مرتبطة لديها ارتباطا كليا بفكرة الوحدة .

ان من المسير معالجة قضية الوحدة ككافة الاقطار العربية على نخط واحد لهذه الاسباب . وان الخطيئة الكبرى التي ارتكبها العرب ، هي اصراؤهم على معالجتها بهذا الشكل . مع انه لو اتبعت للعرب اجمل الظروف الداخلية والخارجية لوضع صرح الوحدة فهل يمكن التفكير بان صنعاء مثلا تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح عاصمة اتحادية تبعد عنها الوف الاميال ، او ان الرياض تزنو الى الاشتراك في كيان سياسي موحد مع امم الابيض المتوسط العربية ؟ ولو فعلت ذلك هل تنعقد آصرة الاتحاد بصورة حقيقية وتتغلب على الموانع الجغرافية والسياسية الداخلية والاقتصادية والموانع المعنوية الناشئة عن التباين المائل في العقلية والتفكير ؟ ان وحدة بين كافة هذه الاقطار لايمكن تصورها الا على نخط الجامعة العربية . اما الوحدة الحقيقية فلا بد من ان تعالج بروح الواقع وان تؤخذ في ذلك بعين الاعتبار كافة العناصر التي مر ذكرها وهذا يؤدي الى تحديد المدى الجغرافي لنواة الاتحاد .

٢ - اساليب الوحدة: حق لوثر برنا على معالجة موضوع الوحدة على الاساس العاطفي العام الشامل كما هي حالتنا الآن فاننا نرى ان الاسلوب الذي اختارته الدول العربية في بناء الجامعة قائم على اسس خاطئة . ولذلك فالجامعة لم تتقدم خطوة الى الامام في تحقيق الاهداف التي انشئت لاجلها . والاسس الخاطئة المذكورة هي .

(١) ان الجامعة حكومية بحتة ، لاشعبية

(٢) وتشمل اقطارا يتعذر توحيد شروط الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية فيها .

(٣) وتسود فيها فكرة التوازن السياسي بين الدول العربية ، وبعبارة اخرى فكرة التجزئة الدائمة وضرورة المحافظة عليها . ان اي اصلاح جدي للجامعة يتطلب تبني اسس مخالفة لهذه تماما .

أ - الاساس الشعبي : عندما يكون امر الوحدة مناطا بالحكومات فقط فلا سبيل لتحقيقها بالتفاهم والوسائل السلمية . اما وسائل العنف والقوة فينبغي الاعتراف بانها عديمة الامكان في الظروف الحاضرة . فان ايا من الدول العربية عاجزة عن تحقيق الوحدة بالقوة نظرا لعلاقة الدول الكبرى في الوضع السياسي في الشرق العربي ولان امراثل رابضة بين الدول العربية ، ومستعدة دوما لاقتناص الظروف ولحالة الاعتداء والتوسع . اما تحقيق الوحدة بالتفاهم بين الحكومات فهو متعذر تماما ، لا لان مرامي الحكومات مختلفة اختلافا كبيرا فحسب بل لانها هي نفسها عنصر التجزئة الاساسي . فحكومة كل قطر عربي مسؤولة عن سلامة القطر ومصلحه ؛ وهي حريصة بحكم الطبيعة على تأمين اسباب سيادته التامة وجلب المنافع له في حين ان الوحدة هي التنازل عن جزء من سيادة القطر او كلها لصالح الوطن العربي وسيادته . وقد نعتبر الحكومات التي تخل بهذه الواجبات غير امينة على مهمتها الاصلية . ولذلك فالحكومات لا تكون عنصرا ايجابيا من عناصر الاتحاد السلمي . والجامعة العربية التي

تمثل الحكومات العربية عاجزة عن السير في طريق الاتحاد لأن كل عضو من أعضائها مكلف بالدفاع عن مصالح قطره الخاص . وليس في الجامعة أي عنصر شعبي يمثل إرادة الأمة العربية وأمانيتها في الاتحاد . إن الشعوب الأوروبية على ما بيننا من اختلاف في اللغة والعرق والمصالح لم تهمل هذه الناحية الهامة عندما أرادت إيجاد نواة « للاتحاد الأوروبي » . فالمجلس الأوروبي Le Conseil de l'Europe الذي أنشأ عام ١٩٤٩ ، ومركزه مدينة ستراسبورغ ، مؤلف من عنصرين : الأول مجلس منتخب من المجالس النيابية للدول الداخلة في الاتحاد ، يمثل العنصر الشعبي وإرادة الشعوب الأوروبية وأمانيتها فيه . والثاني مؤلف من وزراء الخارجية في الدول الأوروبية . وقد تبين منذ الجلسات الأولى أن الأول هو العنصر الاندفاعي الذي يرمي إلى شد أواصر الرابطة الأوروبية وجعل الاتحاد الأوروبي حقيقة واقعية ، في حين أن الثاني وهو الذي يمثل الحكومات ينزع إلى عرقلة التطور حرصاً منه على المحافظة على السيادة الكاملة للدول وبعبارة واحدة على الوضع الراهن .

فالجامعة العربية لن تخرج من عقمها الحالي إلا إذا عدلت بشكل يفسح المجال للتمثيل الشعبي فيها . فتمثل المجالس النيابية للدول العربية بمجلس تحدد حقوقه وصلاحياته ، إلى جانب المجلس الحكومي . ومن الممكن أن نؤكد أن تسير الجامعة في طريق الاتحاد بتأثير ضغط الأمانات الشعبية الصادرة عن المجلس التمثيلي . لا شك أن فقدان المجالس النيابية في بعض الدول العربية أو فقدان المجالس للصفة التمثيلية الحقيقية يعرقل الإصلاح المطلوب للجامعة ، ويعطي برهاناً جديداً على أن الديمقراطية الحقيقية شرط أساسي من شروط النهضة والإصلاح في العالم العربي .

وينبغي أن يكون للمجلس التمثيلي في الجامعة مكتب تنفيذي يشرف على تنفيذ مقرراته ، وأن تمنح صلاحيات المجلس شيئاً فشيئاً حتى تكون له سيطرة حقيقية على مجرى الأمور في الدول العربية ثم يصبح نواة

المجلس التشريعي للاتحاد .

ب - المرونة العضوية : لما كان يتعذر تماما توحيد شروط الحياة السياسية والاقتصادية والقانونية بين كافة دول الجامعة دفعة واحدة ، نظرا للتباين الكبير فيما بينها في مختلف النواحي فقد فشلت حتى الآن كافة المحاولات التي قامت بها الجامعة ولجانها لتوحيد ايسر الامور كتنفيذ الاحكام القضائية مثلا فضلا عن برامج التعليم والنظم العسكرية . ولن تخرج الجامعة من عقمها الحالي اذا اصررت على انكار الواقع المحسوس ومعالجة القضايا على نمط واحد بالنسبة لكافة الدول .

ان بالامكان جعل الجامعة اكثر مرونة باتباع اسلوب تجزأ فيه عضوية الجامعة مع المحافظة على وحدتها العامة . فتعالج بعض المواضيع السياسية من قبل الهيئة العامة الممثلة لكافة الدول العربية على النمط الحالي للجامعة بينما تعالج مواضيع اخرى من قبل الدول التي تقاربت فيها شروط الحياة السياسية والقانونية وبعبارة اخرى تكون هنالك دائرة واسعة وضمنها دائرة اخرى اقل اتساعا . وهكذا يمكن السير بخطوات سريعة لتوحيد كثير من النظم والاوزاع القانونية في بعض البلاد العربية . فالسبيل الوحيد لتهيئة الوحدة الحقيقية هو ايجاد الهيئات والمؤسسات المشتركة الدائمة التي تعالج الشؤون النقدية والمجركية والتعليمية والعسكرية وتضع اسس الاتفاقات اللازمة لتوحيدها فيما بين الدول المهيئة لذلك وتشرف على تنفيذها متمتعة بصلاحيات تتوسع مع الزمن حتى تصبح نواة المؤسسات الاتحادية .

اما اذا استمرت الجامعة على اتخاذ قياس واحد في اوضاع مختلفة فهي لن تصل الى اي نتيجة حتى بعد مرور عشرات السنين .

ج - التوازن السياسي بين دول الجامعة : ان هذه الفكرة ادت الى خلق منازعات مستمرة بين الدول العربية وابتعدت فكرة التضامن والاتحاد . ولن تعمر الجامعة طويلا اذا لبثت ميدانا للتنافس والتناحر والمناورات

السياسية بين الدول العربية . وليست هذه الحالة المستنكرة الا نتيجة من نتائج ولادة الجامعة حكومية صرفة تمثل الحكومات ومنازعاتها لا الشعوب وامانيها . ان اصطباغ الجامعة باللون الشعبي كفيل وحده ، بازالة روح التوازن السياسي والاستعاضة عنها بروح التضامن العربي .

ان الشعب السوري وقد فقد اجزائه الكبرى لبنان وفلسطين والاردن يتوق الى الوحدة كضرورة ملحة معنوية ومادية وكشرط اساسي من شروط حياته مستقلا وعزيزا . فاذا فقد ثقته في الجامعة العربية لابد له من البحث عن تحقيق امانيه بالوحدة على أسس اخرى . والاماني السورية ستبقى دائما وابدا ، رغما عن المفاسد والمؤامرات ، مرتبطة ارتباطا لا تنفصم عراه بفكرة الوحدة العربية .



النتيجة

ليست المواهب الفطرية هي التي تنقص الامة العربية . فقد امتازت بالفطنة والبداهة ، وبالاقدام والنخوة والكرم ، وكلها صفات الشعوب الموهوبة . ولكن العرب ابطأوا قديماً وحديثاً في الانتقال من الطور الشخصي الى الطور الحقوقي . اذ كانت لا بد لذلك من نشوء عقيدة مشتركة تجمع بين الافراد فيشعرون بكيانهم الخاص وبال حاجة لاقامة نظام سياسي .

وجاء محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم) فحطم الاصنام والزعامات ودعى الى عبادة الله . والاصنام عند العرب لا صفات لها ولا اساطير ، بل هي اسماء تعرف بها ويريدون يتنازعون حولها ويستثمرونها . اما الآله الذي دعى محمد اليه فهو غير مرئي ، هو الحق والعدل والبر وطائفة من المبادئ السامية التي ينبغي ان يسير عليها البشر ، وبعبارة واحدة هو عقيدة ونظام . وما ان طرح العرب اصنامهم وآمنوا بالمبادئ وانضوا تحت لوائها حتى انشأوا كياناً كاد يسيطر على العالم في برهة وجيزة ، وحملوا مشعل الانسانية والشعور العميق بنظام اجتماعي يسوده العدل والمساواة .

الا ان المجتمع الذي تكون على اساس تلك المبادئ كان محتاجاً للتنظيم الداخلي . فالمبدأ هو العامل الاول في النهضة ، ولكن قيمته الحقيقية منوطة بالاسلوب الذي يضمن تطبيقه وتنظيم المجتمع على اساسه . وقد تضمنت المبادئ الاسلامية نفسها ضرورة التنظيم ، والخطوط الاساسية له . فكان العرب احرى بايجاد الدولة الحقوقية وتنظيمها . ولكنهم اعتنقوا المبدأ واهملوا التنظيم لقرب عهدهم بالفوضى . واناطوا قيادة الكيان

وأدارته بضمير شخص فرد ، هو الخليفة . وهكذا عادوا بأكراراً جديداً الى الفكرة الشخصية عن طريق الاسلوب ، اي في كل ما يتعلق بإدارة المجتمع وحفظه . ومنذ ذلك الحين اقتصر تاريخهم السياسي على منازعات بين الاشخاص ، فيما عدا الفتوحات العظيمة التي كانت ثمرة الايمان بالله وباليوم الآخر .

ان رسوخ الفكرة الشخصية وعدم نفوذ فكرة النظام الى الازدهان جعلت اعتماد العرب في حفظ كياناتهم منصباً على المزايأ والحصال الشخصية للافراد . وقد تحققت آمالهم لآبعد حد في ابي بكر وعمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب . ولكن الامة العربية ، واي امة غيرها ، لا تستطيع ان تنجب باستمرار امثال هؤلاء ؛ بل ما كانت تستطيع ان تنجبهم الا في صدر الاسلام وقرب العهد بالرسالة .

اما بعد ذلك فكان لا بد لها من ان تتعرض ، بهذا النوع من الحكم الشخصي ، الى حكم يزيد والوليد والسفاح وعشرات غيرهم . ومن الغرابة ان الزعامة في العالم العربي حتى اليوم لا تتطلب دوماً البطولة والعبقرية ، بل قد تأتي عفواً بسائق الظروف وجهود الانصار . لماذا لم تتطور الامة العربية فيما بعد وخلال الاحقاب الطويلة نحو انتشار الفكرة الحقوقية فيما يتعلق بالنظام السيامي على النحو الذي جرى في الامم الاخرى ؟

لم يخجل التاريخ الاسلامي من حركات شعبية لمقاومة الطغيان ولاقامة نظام اكثر عدلا وصلاحا . ولكن هذه الحركات اتخذت احد شكلين ، كان كلاهما غير جدير باحداث تطور حقيقي في اصول الحكم . لقد اتخذت النقمة على الحاكم وحكمه احيانا شكل التبشير بمذهب ديني جديد ، مستند على تفسير للنصوص او على نظرة دينية جديدة ، لأن التفكير العام كان تفكيراً دينياً بحتاً . وكانت الفكرة القومية والمدنية

مفقودة . فالخوارج والقرامطة وعشرات غيرهم انما كانوا ينادون باصلاح الحكم ولكن بتفكير ديني . ولهذا السبب لم ترد هذه الحركات على ان ادت الى افتراق طائفة من الناس عن المجموع الذي رأى فيها انحرافا غير مقبول عن المبادئ الدينية ، لالناحية الاصلاحية السياسية . وهكذا اضيفت الى العناصر المتنوعة في المجتمع الاسلامي اقلية مذهبية زادت في عوامل التفرقة .

وثار الناس في كثير من الاحيان على الطغيان والظلم بقيادة شخص وباسمه وباعتباره احق بالحكم واجدر بالثقة . وهذا النوع من الحركات الشعبية الذي يحمل الطابع الشخصي ما كان يمكن ان يؤدي الى تطور النظام نفسه نحو اشكال جديدة اكثر ضمانا لحقوق الناس وحرياتهم او لتنظيمه تنظيمًا حقوقيًا . واذا لم ينته امر هذه الثورات الى الفشل فهو يؤدي الى الفوز بالخلافة او بامارة جديدة لصالح الزعيم يستقل بها ويقيم بها حكما لا يختلف بنوعه عن الحكم الذي ثار عليه الا بما يختلف به الشخص عن الآخر .

والسبب العميق لعدم تطور الاوضاع هو ان العقيدة « القومية » التي تقتصر على مجتمع اشد اتحادا وتماسكا من المجتمع الذي يقوم على اساس العقيدة « الدينية » ، هي بالوقت نفسه اكثر ملائمة للتنظيم السياسي . ومانسية اليوم بالوطن هو مفهوم قومي لا مفهوم ديني . والفكرة القومية هذه تأخر نشوئها عند العرب بسبب انتشار مبدأ لوحدة الاسلامية في الميدان السياسي . ان الفكرة الدينية اوجدت في بادىء الامر المجتمع السياسي الاسلامي ، فنقلت شتات العرب من العدم الى الحياة والقوة . ولكنهم اهملوا تنظيمه تنظيمًا حقوقيًا وداخليًا . ثم اتسع وشمل شعوبا متعددة لايربط بينها من الروابط الضرورية في تكوين المجتمعات السياسية الا العقيدة الدينية . وامام هذين العاملين : فقدان التنظيم الداخلي . وفقدان

الروابط الصميمة بين العناصر المختلفة كان هذا المجتمع معرضاً للانحلال .
ومن ناحية أخرى ، اذا لم تقو الرابطة الدينية على حفظ الكيان السياسي اعدا
طويلا فقد حالت بالوقت نفسه دون تكون الرابطة القومية لدى عناصره المختلفة
وخاصة لدى العنصر العربي . وخلال ذلك كان التطور الاجتماعي والسياسي في
اوربا على أتمه ، فادى نشوء الفكرة القومية فيها الى تنظيم المجتمعات السياسية
على دعائم حقوقية متينة .

واليوم قد لا تختلف القضية عندنا في مظهرها الاساسي عما كانت عليه
في الماضي : فهل تنتقل الامة العربية بتفكيورها من الطور الشخصي الى
الطور الحقوقي الذي يسمح لها با إنشاء كيان سياسي ثابت الدعائم ؟ ان هذا منوط
بنفوذ الفكرة القومية الى النفوس والنظام الذي يقوم على اساسها .
والفكرة القومية مازالت في مهدها عندنا . فاذا تمت وتغلبت ، بالنسبة
للكيان السياسي ، على سواها من المشاعر فهي كفيلة بانتقال مجتمعاتنا
من الطور الشخصي الى الطور الحقوقي .

واذا تركنا الناحية التريبوية في الموضوع جانبا فالعقيدة القومية ترسخ
في النفوس بنسبة تعطينها حاجاتها المعنوية والمادية . فهي مرتبطة اذن
بالاحداث السياسية وبالنظام القائم . فاذا كان النظام منطبقاً على صميم
شعور الامة مؤمناً لحاجاتها النفسية تمت الفكرة القومية وترعرعت . فكما
ان الفكرة القومية تساعد على انشاء نظام حقوقي ثابت ؛ فالنظام الحقوقي
يساعد ايضاً على نمو الشعور القومي . وهنالك اذن تفاعل متقابل بين
الفكرة القومية والنظام القائم .

ولما كانت الامة العربية فردية فالنظام الذي يتفق مع خاصيتها هو
النظام الديمقراطي الذي يهدف لحماية حقوق الافراد ومساواتهم مع بعضهم
بعضاً في ميدان الحقوق السياسية وفي الوضع الاجتماعي . والروح الاسلامية
النافذة بمبادئها الى اعماق النفوس لدى الكثرة الكبرى من الامة العربية
ديمقراطية بحتة . فهي رغماً عن نزعتها الشخصية الحاضرة التي ولدها فساد

الحكم خلال العصور الطويلة ، تنزع في صميمها الى تحقيق العدل والمساواة والشورى ، وتعتبر الحكم خداماً متواضعين للمجتمع ، مسؤولين عن اعمالهم وتصرفاتهم لاسياداً . ومع عدم انكارها للحقوق الثابتة تهدف الى ازالة فروق الثروة والفروق الاجتماعية بين طبقات الامة : في اموالكم حق معلوم للسائل والمحروم . ان ذكرى ابي بكر وعمر بن الخطاب وعلي ابن ابي طالب حية دائماً وابدأ في قلوب المسلمين .

فالديمقراطية الصحيحة منبثقة من صميم الشعور الاسلامي . ومازال الناس يحنون اليها في شعورهم الباطني . واذا باتوا في حيرة من امرهم ، يعترضهم اليأس والفتور ، وتملكهم الفكرة الشخصية فذلك لأنهم لم يوفقوا خلال القرون الطويلة ، لايجاد هذا النظام الذي يتفق مع حاجاتهم النفسية . فالديمقراطية الحقيقية وحدها كفيلة اذن بعودة ثقة هذا الشعب بنفسه وبمصيره ؛ وبانتفاضه انتفاضة الحياة والقوة وبتسويخ الفكرة القومية وبنفوذ الروح الحقوقية اليه . واذا ما زس الشعب النظام الديمقراطي الحقيقي بهدوء مدة من الزمن فآلف جهازه ، كان هذا المراس وما يتبعه من شعور الاطمئنان كفيلاً بانتقال الامة الى الطور الحقوقي فيصبح كيانها موطن الدعائم . وكل نظام استبدادي ، سافر او مقنع ليس الا استمراراً للحكم الشخصي الذي عانت الامة العربية قروناً فاسقاً الى التقهقر والانحلال ، وهو مانع لتحرير الامة العربية ولانطلاقها . لاشك ان كلمة الديمقراطية شوهت لحد كبير في الخارج والداخل .

اما في الخارج فقد اتخذت علماً للنزعة دولية تنكرت للعرب وآذنتهم ، فهم لا يعتقدون اليوم بخلوها من الشوائب والاغراض ، وفي الداخل لم يعد للديمقراطية مدلول معين لدى الجماهير بعد ان ابتذلت فاطلق اسمها حتى على اشد النظم ابتعاداً عنها . ولكن جوهرها الحقيقي ما يزال بعيد المنال تنشده الامة العربية في صميمها فتترد عنه حسيرة .

ان المهم هو حقيقة الديمقراطية لا مظاهرها الخارجية . فما كاد يقضي

على روح النهضة العربية وعلى ثقة الامة بحاضرها ومستقبلها الا انتشار
اسلوب التمويه والخداع لدى القادة وفقدان خاصة التمييز بين الصالح
والطالح لدى الجماهير ؛ الا ان التجارب على ما فيها من محن كفيلة
بانارة البصائر .

ان الشعب السوري وريث روح سامية وتقاليد بغيضة . فادا تمسك
بالروح وطرح التقاليد البالية فهو خالق بأن يشق طريقه نحو الحياة والمجد .
ويلازمه لذلك ، اقضاء فكرة الزعامة ، وتحقيق وحدة الصف الوطني في
ظل المبدأ القومي ، وتأمين سيادة الشعب وحرية في نظام نيابي صحيح ، والتقدمية
المعتدلة ، والعمل على تكوين الشخصية السورية العربية على اساس الفضائل المدنية
واحترام الغير .



جدول الخطأ والصواب

صواب	خطأ	صفحة	سطر
اليهم	اليها	٩	١٠
بمعناها	بمعناها	١١	١٧
رعايا	رعايا	١١	٢٥
الها	اله	١٣	٨
ملك	ملك	١٨	١٠
Comitia	Comisia	٢٧	١٦
ضمان نسبي	ضمانا نسبياً	٤١	٧
والسياسي	والسياسة	٤١	٢١
العربي والعناصر	العربي	٥٧	١
الاسلامية	اسلامية	٥٧	٢٢
الطفرة	الفطرة	٧١	١٠
هتار	هتارية	٧٣	١٨
رفاه	ورفاه	٨٦	١٠
بخطوط	بخطوط	٩٦	١٣
من	مل	١٢٩	١٠
فتجد	فتجد	١٣٢	٨
اهله	اهلها	١٣٥	٣
والتهديم	وتهديم	١٤٢	٥
السورية	السوري	١٤٢	١٨
لمصلحتها	لمصلحتها	١٤٦	١٩

الفهرس

صفحة

المدخل

المزايا والرهانات

القسم الاول - وطأة التاريخ

- ٧ الفصل الاول - تكون الدولة
النظام القبلي ٨ ؛ نظام الزعامة الشخصية ٩ ، نظام الدولة ١٣
١٩ الفصل الثاني - التطور التاريخي لفكرة الدولة في الغرب
نظام المدينة في اليونان ٢٠ ، وفي روميه ٢٥ ، نظام الزعامة الشخصية في
اوربا وتطوره ٢٩ ، عوامل التطور التاريخي في اوربا ٣٩
٤٤ الفصل الثالث - الدولة في الاسلام
نشوء السلطة ومبادئ الحقوق العامة ٤٤ ، النواقص الاساسية في بنية
الدولة ٥١ ، العناصر الاجنبية وعوامل الانحطاط ٥٨

القسم الثاني - آلام الحاضر

- ٦٣ الفصل الاول - النهضة العربية الحديثة
اسس النهضة ومبادئها ، التوجيه الفكري ، الحريات الخارجية والداخلية
٦٨ الفصل الثاني - الاوضاع الاستقلالية
العهد الاستقلالي ، الفكرة الشخصية وفكرة القانون ، الثورات الشعبية
٧٩ والانقلابات ٧٢ ، الحيرة العامة

القسم الثالث - آمال المستقبل

الفصل الاول - الاتجاه العام

٨٣

مركب النقص ، وحدة الحضارة ، اساليب التفكير والعمل

الفصل الثاني - قضية الحكم

٨٩

الديموقراطية بالنسبة لسورية وشروطها ، الحكم الديمقراطي ٩٠ ، وحدة

الصف الوطني ٩٢ ، القضاء على فكرة الزعامة ٩٤ ، النظام النيابي الصحيح ٩٧

الفصل الثالث - القضية الاجتماعية

١١٣

المذاهب الرئيسية ١١٥ ، الاوضاع الحاضرة في الغرب ١٢٤ ، القضية

الاجتماعية في سورية ١٣٢

١٤١

الفصل الرابع - قضية التربية الوطنية

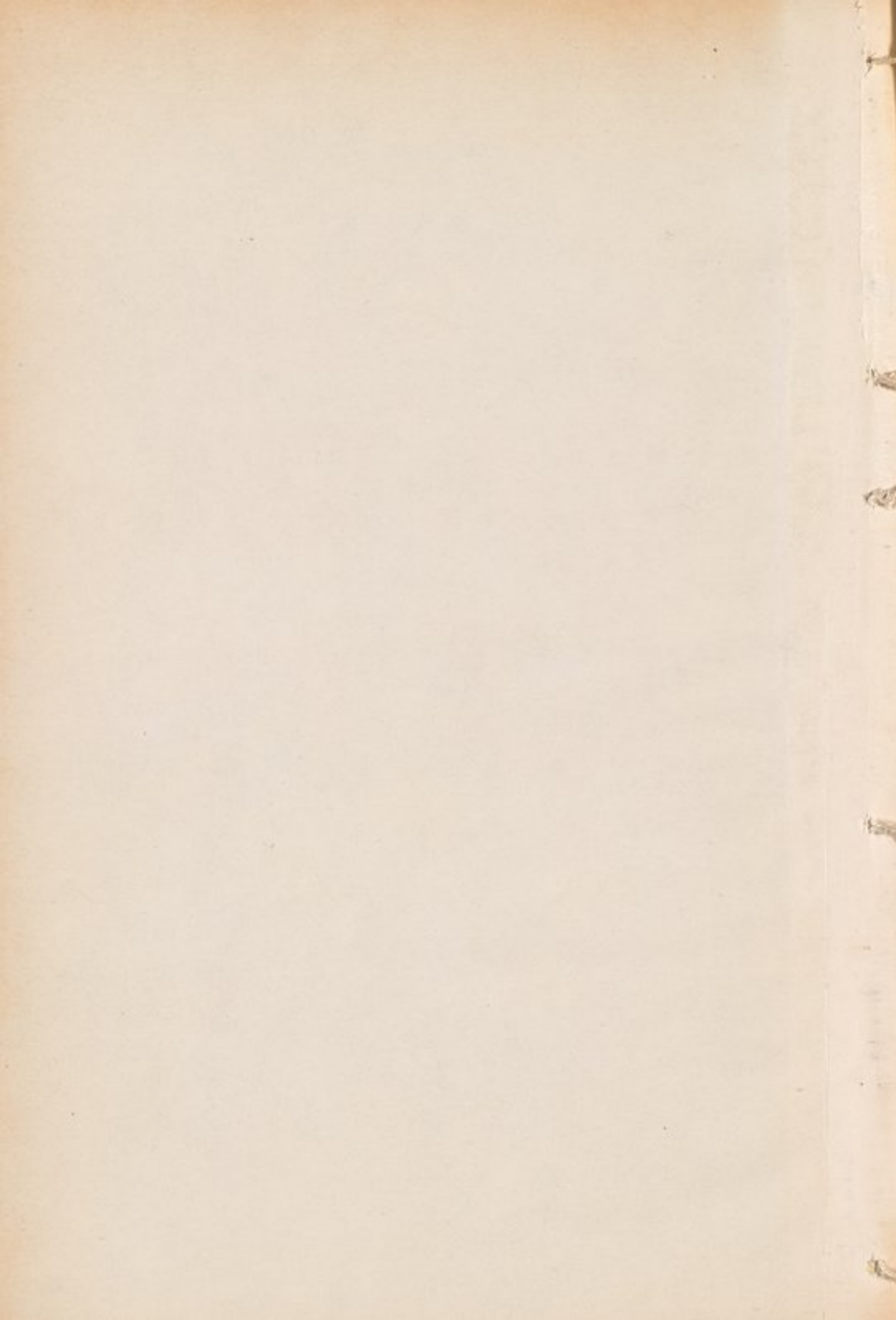
١٤٦

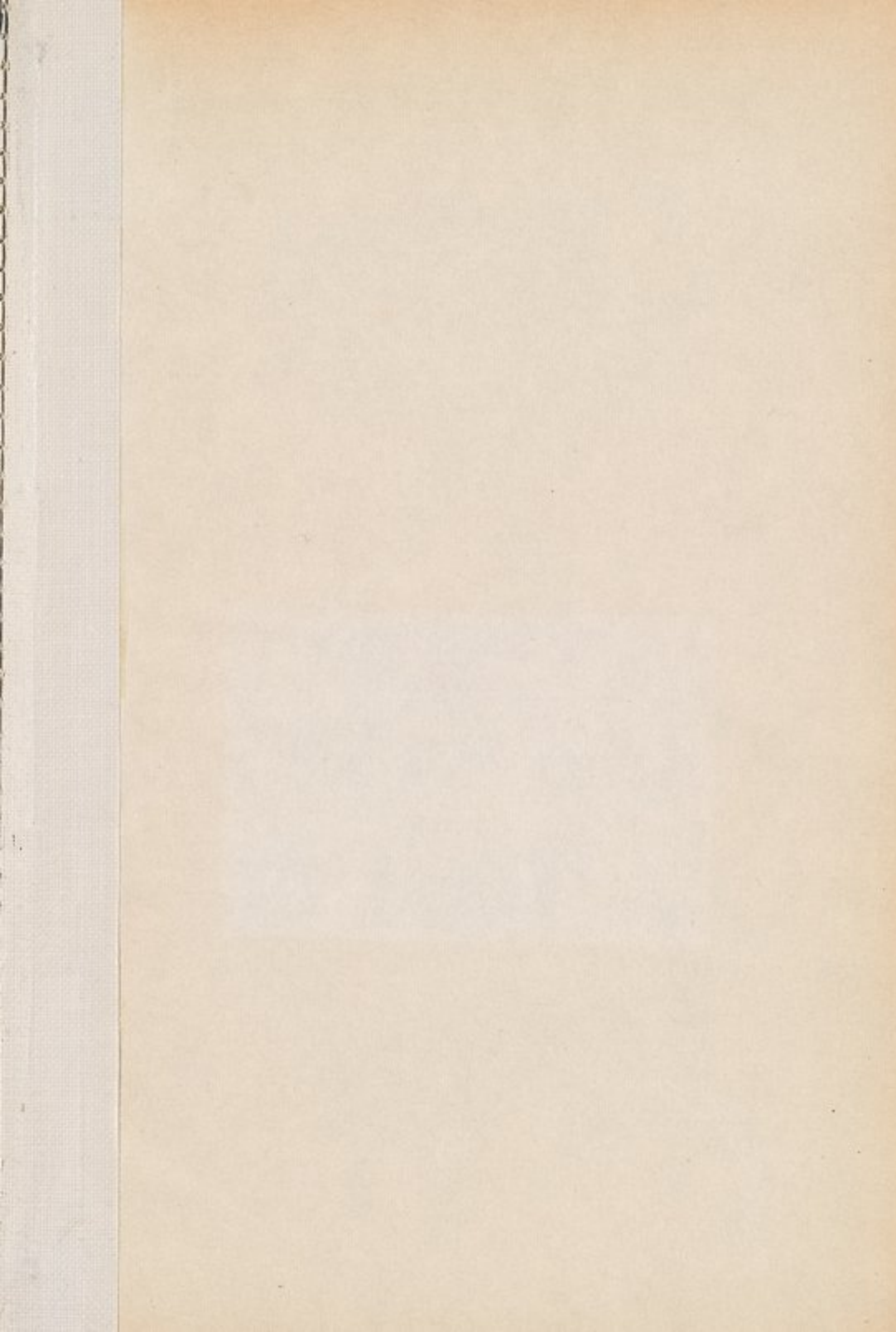
الفصل الخامس - الوحدة العربية

عناصر الوحدة ١٤٧ ، اساليب الوحدة ١٥٠ ، شروطها العملية .

النتيجة ١٥٤







LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 080273319